جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

ـ سعيدة ـ

سياسات الاستثمار في الجزائر

دراسة حالة مؤسسة لوكالة دعم تشغيل الشباب (سعيدة)

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: سياسات العامة والتنمية

من إعداد الطالبين :

* عياشي أحمد.
* بلعيمش عبد القادر

إشراف الدكتور:

* موكيل عبد السلام.

لجنة المناقشة

د. خداوي محمد	.....	**رئيساً**
د.موكيل عبد السلام	.....	**مشرفاً ومقرراً**
د.شيخاوي أحمد	.....	**عضواً مناقشاً**

السنة الجامعية : 2018-2019 م / 1439-1440 هـ

إهداء

بسم الله والصلاة والسلام

على اشرف خلق الله سيدنا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم

- إلى اللذان أضاءا شعلة الحياة بين يدي، إلى من امضيا العمر تعبا لراحتي.
- إلى من أفاضا علي بعطاء ما استطعت رده ولو حملتهما ما تبقى من عمري على كتفي، إلى الوالدين الكريمين.
- إلى كل أفراد عائلتي كبيرا وصغيرا، إلى كل معلم وأستاذ ساهم ولو بتلقيني حرفا واحدا خلال مسيرتي الدراسية من الطور الابتدائي إلى ما أنا عليه اليوم.

"فقم للمعلم وفيه التبجيل **كاد المعلم أن يكون رسولا"

- إلى كافة الأصدقاء والأحباب كل بإسمه، وإلى زملائي وزميلاتي بجامعة الدكتور مولاي الطاهر وبالخصوص قسم العلوم السياسية، ولكل من قدموا لي الدعم في اختيار الموضوع وساندوني.

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

عياشي أحمد

أهدي ثمرة جهدي :

* إلى قرة العين... إلى من جعلت الجنة تحت قدميها... إلى التي حرمت نفسها وأعطتني من نبع حنانها سقتني... إلى من منحتني الحب والحنان إلى تلك المرأة العظيمة...صديقتي وحبيبتي **أمي الحنونة**

* إلى أعظم الرجال صبرا ورمز الحب والعطاء... إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي وأفنى حياته من أجل تعليمي...وتوسمي في درجات العمل والسمو... إلى ذلك الرجل الكريم **أبي العزيز**

* وإلى زملائي وزميلاتي بجامعة الدكتور مولاي الطاهر وبالخصوص قسم العلوم السياسية

بلعيمش عبد القادر

خطة البحث :

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للاستثمار

المبحث الأول : ماهية الاستثمار وأنواعه

المطلب الأول :مفهوم الاستثمار وأهدافه

المطلب الثاني : أنواع الاستثمار

المطلب الثالث : أدوات وأساليب الاستثمار

المطلب الرابع : محددات وضوابط الاستثمار

المبحث الثاني : إدارة الاستثمار والقرارات الاستثمارية

المطلب الأول : الهيكل التنظيمي لإدارة الاستثمار

المطلب الثاني : القرارات الاستثمارية (سماتها وأسس اتخاذها)

المطلب الثالث : التخطيط .

المطلب الرابع : المناخ الاستثماري

الفصل الثاني : الاستثمار في الجزائر

المبحث الأول : مناخ الاستثمار في الجزائر

المطلب الأول : السياسة العامة للاستثمار

المطلب الثاني : الاطار القانوني للاستثمار

المطلب الثالث : الإطار المؤسسي للاستثمار

المطلب الرابع : الامتيازات الممنوحة للاستثمار في الجزائر ومعوقاته

المبحث الثاني : ترقية الاستثمار في الجزائر

المطلب الأول : تشخيص العناصر الإستراتيجية لقدرات الاستثمار في الجزائر

المطلب الثاني : مضمون الإستراتيجية المستقبلية لتنمية القطاع الصناعي في الجزائر

المطلب الثالث : الانتقادات الموجهة لإستراتيجية تنمية القطاع الصناعي في الجزائر

المطلب الرابع : شروط نجاح الإستراتيجية

المبحث الثالث : آليات تطوير وتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول : آليات التدخل الحكومي لترقية الاستثمار الخاص

المطلب الثاني : التحديات المستقبلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المطلب الثالث : الخيارات الإستراتيجية لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الرابع : آليات تطوير أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثالث دراسة تطبيقية لوكالة دعم تشغيل الشباب (سعيدة)

المبحث الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

المطلب الأول: ماهية ومهام الوكالة

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي و أسس إدارة الجهاز

المطلب الثالث: واقع وحصيلة الوكالة

المبحث الثاني: العراقيل والتسهيلات

المطلب الأول:العوائق المتعلقة بثقل الإجراءات الإدارية مؤسسات صغيرة ومتوسطة وجديدة

المطلب الثاني: العراقيل والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث: إجراءات الدعم والترقية

إن الفجوة الكبيرة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية هي التي تدعونا إلى الاهتمام بالتنمية الاقتصادية ، وهذا الأمر يتطلب استثمارات ضخمة مع ضرورة التعرف على الأولويات و البدائل و الاختيار الدقيق فيما بينها و كدا معرفة الضوابط و المعايير التي تحكمها طبعا في ظل الموارد المتاحة حتى لا تعرقل حركة النماء ، و للقضاء على هده الفجوة يجب أن تتوفر رؤوس الأموال لتمويل المشروعات الطموحة ، إلا أن مصادر التمويل الداخلي تبقى عاجزة على تلبية كل الاحتياجات التمويلية للتنمية مما يستدعي البحث على مصادر تمويل خارجية و دلك بانتهاج سياسة الحوافز لجدب الاستثمارات للجزائر.

ويعد موضوع الاستثمار من المواضيع التي نالت اهتماما كبيرا و ذلك نظرا لعلاقته الوثيقة بعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ما مدى تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في الظروف الراهنة التي تتسم بموجة من التطورات العلمية والتي أصبحت مظهرا من مظاهر العصر الحديث و كذا لكون الاستثمارات أحد أسس التي يجب على المؤسسة أن تركز عليها لضمان بقائها و استمرارها في مزاولة نشاطها و تحقيق الديناميكية التي تسعى إليها وذلك باستخدام الأمثل للموارد المتاحة من خلال ترشيد القرارات الاستثمارية وبالتالي التخفيف من درجة المخاطر و إيجاد نوع من الأمان للأموال المستثمرة و تحقيق مستوى من العائد.

- **إشكالية الدراسة:**

لإيجاد التعريف الحقيقي للاستثمار ، لأنه عرف في الواقع بمنظور اقتصادي ،وتم النظر إليه بمنظار مادي بحت ولكن يمكن أن نرى هذا الموضوع من منظار قانوني لأهميته في جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال سن التشريعات المشجعة لعمليات الاستثمار وخلق مناخ ملائم ، وعليه تمحورت إشكالية الدراسة فيما يلي:

ما مدى ملائمة نظام الاستثمار القائم حاليا في الجزائر وهل يستجيب لشروط دولة الرفاه والاقتصاد النامي ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات أهمها :

1- ما مفهوم الاستثمار ؟ وفيما تتمثل خصائصه ؟

2- كيف هو مناخ الاستثمار في الجزائر؟

3- ما هي إستراتيجية الدولة لتطوير مناخ الاستثمار فيها ؟

- **فرضيات الدراسة :**

ولمعالجة الإشكالية المطروحة اقترحنا الفرضيتين التاليتين سعيا للتأكد من مدى صدقها:

1-تحسين مناخ الاستثمار يرتبط بمدى الإصلاحات القانونية والإدارية.

2-وجود مخطط استراتيجي طويل المدى كفؤ قادر على دفع عجلة التنمية ورفع مستوى اقتصادي للدولة.

3-وكالة دعم تشغيل الشباب لازالت بعيدة عن المستوى التطلعات الإستراتيجية في مجال الاستثمار.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

نميز في هذا السياق أسباب موضوعية وأسباب ذاتية.

1- **أسباب موضوعية :**

يعود اختيار الموضوع بالدرجة الأولى إلى:

- ضرورة البحث والتعمق في مجال الاستثمار ومعرفة أهميته الاقتصادية والسياسية.

2- **أسباب ذاتية :**

رغبة الباحث في تعميق مدركاته ومعارفه ضمن مجال الاستثمار بحكم أنه من الركائز الاقتصادية، وكذا السعي في تنمية وإثراء المعلومات واعتباره قريبا من مجال دراستنا من حيث التخصص.

- **أهمية البحث :**

أ- علمية:

تبرز و تتجلى أهمية هذه الدراسة باعتبارها تصب ضمن الاتجاه الجديد الذي بدأ يؤخذ مكانه في الدول النامية بالخصوص ، و الذي يرتكز في تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي الرامي إلى معالجة الاختلالات التي أفرزتها السياسة المالية و النقدية و ذلك بتشجيع الاستثمار الخاص والسعي حثيثا لجلب الاستثمار الأجنبي باعتبار أن أساس المشكلة يكمن في نقص رؤوس الأموال الكافية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ب- عملية :

وتكمن في الإجراءات القانونية التي لا تتماشى ونظام العالمي الجديد ،بالإضافة إلى عدم كفاءة الإدارة والمؤسسات الجزائرية في التخطيط و التسيير.

- **صعوبات البحث:**

أي باحث يقوم بدراسة موضوع ما إلا وتواجهه صعوبات ومن بين الصعوبات التي واجهتنا:

- ضيق الوقت الممنوح لدراسة موضوع من هذا النوع.
- تعذر الوصول إلى بعض المراجع التي كان بمقدورها إثراء الموضوع أكثر.
- التعسف الإداري في إعطاء المعلومات خلال الدراسة الميدانية.

- **المنهج المتبع :**

بغرض تقديم دراسة أكاديمية استعنا بالمناهج التالية :

1- **المنهج الوصفي التحليلي:**

كونه يسمح لنا باستخدام مختلف المصطلحات والجداول، وكذا الاعتماد على المعلومات الوثائقية التي كانت نتيجة لدراسات وتقارير علمية منشورة، ورصد أحداث الأدبيات في موضوع سياسة الاستثمار في الجزائر بهدف التعرف على الضوابط و المعايير التي تحكمها طبعا في ظل الموارد المتاحة.

2- **ودراسة حالة:**

حيث انه يجب التعمق و التركيز على حالة معينة للتوصل إلى نتائج أكثر دقة، و قد تجلى هذا المنهج هنا في دراسة واقع الاستثمار في وكالة دعم وتشغيل الشباب (سعيدة) الذي خصصناه بدراسة ميدانية، بهدف التقرب أكثر من واقع الاستثمار و تقييمه عن كثب ، للوصول إلى نتائج أكثر دقة حول السياسات الاستثمارية المتبعة بصفة عامة في الجزائر.

- **تصميم الدراسة :**

ضمن موضوعنا هذا قمنا ببناء خطة نحاول من خلالها تنظيم الدراسة ، ولهذا احتوت الخطة على:

مقدمة

الفصل الأول يتضمن الإطار المفاهيمي للاستثمار وذلك في مبحثين، بحيث طرحنا في:

المبحث الأول : ماهية الاستثمار وأنواعه .

المبحث الثاني : إدارة الاستثمار والقرارات الاستثمارية.

والفصل الثاني الاستثمار في الجزائر وذلك في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : مناخ الاستثمار في الجزائر.

المبحث الثاني : ترقية الاستثمار في الجزائر.

المبحث الثالث : آليات تطوير وتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في حين خصص الفصل الثالث دراسة تطبيقية لوكالة دعم تشغيل الشباب (سعيدة) ليضم مبحثين:

المبحث الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

المبحث الثاني: العراقيل والتسهيلات

وفي الأخير تم وضع خاتمة شاملة للموضوع والتوصل إلى نتائج الدراسة مع اقتراح توصيات عامة.

تمهيد الفصل الأول

لقد أصبح موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية والمالية والمصرفية والإدارية وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة .هذه التطورات صاحبها تطور مماثل في دراسة الاستثمار ومجالاته المختلفة. لذا تظهر أهمية دراسة هذا الموضوع خصوصًا للبلدان النامية التي عليها الاهتمام أكثر علميًا وعمليًا بموضوعات مجالات وأدوات الاستثمار الأكثر موائمة ونفعًا لهذه المجتمعات من خلال التحسين من كفاءة هذه الاستثمارات يقصد تعظيم العوائد المحققة بإتباع طرق تضمن زيادة الادخار لدى المواطنين ومن ثم توجيه المدخرات نحو مجالات الاستثمارات المختلفة واختيار الأدوات التي تساهم في خلق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني.

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للاستثمار

المطلب الأول :مفهوم الاستثمار وأهدافه

أولا : مفهوم الاستثمار

لقد تعددت المفاهيم والتعاريف للاستثمار اذ يمكن ان نثير الى المدلول اللغوي للاستثمار :"هو توظيف المال او تفييده ،أو تثميره وبالمعنى تثمير المال هو تكثيره ".[1]

أما المفهوم الاقتصادي للاستثمار فقد عرفه العديد منهم جون مينار بأنه : " يمثل الاضافة الجارية لقيمة التجهيزات الرأسمالية التي تحدث نتيجة النشاط الانتاجي لفترة معينة، وآخرون عرفوا الاستثمار بأنه (هو الاضافة الجديدة الى قيمة السلع الرأسمالية الحالية الناجمة عن النشاط الانتاجي خلال مدة زمنية معينة).[2]

كذلك الاستثمار في تعريف آخر "توظيف رؤوس الأموال النقدية في شراء سندات أو أسهم في سوق الأوراق المالية وهذا هو المعنى المالي ، أما بناء رأس المال جديد فهو المعنى الاقتصادي "[3].

أما في الفكر الاشتراكي فيعرف الاستثمار بأنه " استعمال جزء من الموارد المتاحة للمجتمع لتكوين رأس المال اللازم أو التوسع أو لإنشاء وحدات جديدة تستعمل في العملية الانتاجية لإنتاج السلع والخدمات الاخرى.[4]

ومنه نستخلص أن الاستثمار هو ذلك الجزء المقتطع من الدخل أو المال الذي يوظف لتكوين طاقة إنتاجية جديدة سواء كانت مادية أو بشرية ويتحمل فيها المستثمر هامش من المخاطرة ويمكن أن تؤدي الى نمو دائم ، وعليه مما سبق فإن الاستثمار يشمل تكوين رأس المال المادي والبشري اذ على المستوى المادي يشمل جميع الإضافات إلى المنشآت كالآلات والمباني ، الطرق ،الجسور...أما تكوين رأس المال البشري فيشمل جميع الأموال التي تنفق في مجالات التعليم ، الصحة والتدريب... لا لغير إلا من أجل اكتساب مهارات وتطوير الأداء الفني والعلمي واكتساب المعرفة والثقافة العامة التي تعكس اثارا ايجابية على رفع إنتاجية الأيدي العاملة ،واكتساب أساليب جديدة من خلال تطوير البحث العلمي لتحسين الإنتاج ونوعيته ومنه كما نرى في هذا الجانب أي تعريف الاستثمار ولكي نعطيه مدلول أكثر شمولية فهو يمثل ما مدى أهداف وطموح كافة العناصر المكونة للعملية الاستثمارية وما ينتج عنها من مصلحة وفائدة وأيضا من الجانب التشريحي القانوني حتى يكون اكثر شمولاً ، لذا

---

[1] حسن سعيد لكرمي ، **المغنى الأكبر** ،مكتبة لبنان : بيروت ، سنة 1988 ، ص 547.

[2] عبد المنعم السيد علي ، **مدخل في علم الاقتصاد ، مبادئ في الاقتصاد الكلي** ، ج2 ، جامعة المنصورية ، سنة 1984، ص 21.

[3] فزعد البرماني ، **الدخل والاستخدام** ، ط 1 ، بغداد ، سنة 1968 ، ص 175.

[4] محمد زكي السيد ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ط1 ، دار النهضة العربية : القاهرة ، 1977 ، ص 10.

يمكن أن نعرف الاستثمار على أنه انتقال رؤوس الأموال والتقنيات الفنية والإدارية الأجنبية المتطورة لإحداث تطور اقتصادي واجتماعي وإداري للمساهمة في تنمية وتطوير البلد المضيف عن طريق الشركات الأجنبية والوليدة بمشاركة رأس المال الوطني ، ومن خلال هذا التعريف تبين أهم أهداف ودوافع الاستثمار في الجزء الثاني من المبحث.

ثانيا : أهداف الاستثمار

أ- على مستوى الاقتصاد الجزئي : يسعى الأفراد والمؤسسات من أجل الحصول على العائد المتوقع (الربح) فضلاً عن تنمية الثروة الخاصة بهم لتأمين اشباع الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات ، أي أن المستثمر يسعى لتحقيق الدخل المستقبلي والمحافظة على قيمة الثروة بمرور الزمن من جراء ارتفاع الأسعار أو تقلباتها.[5]

ب-أهداف على مستوى الاقتصاد الكلي : يحقق الاستثمار فائضا اقتصاديا يساعد في معالجة الاختلالات التي تطرأ في ميزان مدفوعات أو زيادة ايرادات الموازنة العامة للدولة والتي تؤدي الى زيادة الدخل القومي للبلد وبالمحصلة النهائية يؤدي الاستثمار الى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لعموم الأفراد كما ذكر أدم سميث " الصناعي يسهر على تحسين إنتاجه ليضمن أكبر رواج وأفضل قيمة في السوق وهو بعمله لا يفكر إلا بالمنفعة الشخصية وربحه الخاص ، لكنه في الوقت ذاته يمكن قد أدى خدمة للمجتمع وقام بعمل يحقق المنفعة العامة.[6]

ج- أهداف المستثمر : من الأهداف التي يسعى لتحقيقها المستثمر ما يلي :[7]

1- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعتها.

2- الاستفادة من القوانين المشجعة للاستثمار والإعفاءات الضريبية المقررة التي تمنحها الدول المضيفة من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية البها.

3- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية الخاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.

---

[5] فاضل محمد العبيدي ، **البيئة الاستثمارية** ، ط1 ، مكتبة المجتمع العربي للنشر وتوزيع : عمان ، سنة 2012، ص 16.

[6] كامل وزنة ، أدم سميث ، **قراءة في اقتصاد السوق** ط 1 ، بغداد : معهد الدراسات الاستراتيجية ، سنة 2007 ، ص 14.

[7] حسني علي خريوش وآخرون ، **الاستثمار بين النظرية والتطبيق** ، الأردن: دار الزهران للنشر والتوزيع ، سنة 1999، ص 184.

4- الاستفادة من ميزة هامة في الدول النامية وأغلب الدول لمستثمرة فيها حيث أن أجرة الأيدي العاملة عامة تكون منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة وكذلك تكلفة الحصول على المواد الخام و النقل.

5- تحقيق الربح في الدول المضيفة تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها.

6- سهولة قيام الشركات الأجنبية منافسة الشركات المحلية من حيث جودة الانتاج وانخفاضها للأسعار وأنواع الخدمة وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة راس المال لديها.

7- تستفاد الشركات الأجنبية من استثماراتها في الدولة المضيفة من قلة المخاطر اذ أنه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت وبالتالي مخاطر هذه الاستثمارات.

د- دوافع البلد المضيف (أهداف) : تلخص أهداف أو دوافع البلد المضيف كالتالي :

1- الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وفن الادارة الحديث التي تمتاز بها الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الادارية النادرة في كثير من الأحوال وهذا أحد الأهداف

الرئيسية التي صيغت في العديد من القوانين لمعظم الدول النامية.

2- يجلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار بالتحديد لمحاولة منها القضاء او التخفيف من البطالة من خلال تشغيل عدد من العاملين في المشروعات التي يتم إنشاءها.

3- الرفع من نسبة الصادرات أو تحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها من خلال تصدير منتجاتها الى الخارج ، كما هو الحال في دولة تونس تفرض على المستثمرين الأجانب عدم تصريف منتجات أغلب المشروعات داخل البلاد.

4- التقليل من الواردات من خلال زيادة الانتاج المحلي لكي لا يستبدل بالسلع المستوردة.

5- تدريب العاملين المحليين على الأعمال الفنية والإدارية المتطورة وعلى استخدام وسائل الانتاج المتقدمة.

6- محاولة الدول المستثمرة فيها دخول أسواق تجارية جديدة وتحسين حركتها التجارية مع العالم الخارجي أي تطور حركة التجارة بها.

المطلب الثاني : أنواع الاستثمار

أ- تصنيف الاستثمارات وفقا لاجالها :

1- استثمارات قصيرة الأجل :

تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات قصيرة حيث لا تزيد عن السنة كأن يقوم أحد المستثمرين بإيداع أمواله لدى البنك لمدة لا تزيد عن سنة أو قيام بشراء أوذونات الخزانة أو سندات قصيرة الأجل صادرة عن المؤسسات مختلفة تهدف هذه الاستثمارات إلى توفير السيولة النقدية مع تحقيق بعض العوائد المالية أو الخدماتية كما تتميز بتوافر سوق لتداولها وكذا سهولة تحويلها الى نقدية.[8]

2- استثمارات متوسطة الأجل :

وتكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات أطول من النوع السابق وتتعدى خمس سنوات ومثالها قيام شخص معين بإيداع مبلغ من المال لمدة في مصرف لمدة 5 سنوات ،أو أن يقوم بشراء أوراق مالية أو استئجار أصل ما وتشغيله ضمن المدة المذكورة.

3- استثمارات طويلة الأجل :

تتجاوز مدة توظيف الأموال وفقا لهذا النوع من الاستثمارات خمس سنوات قد تصل إلى 15 سنة أو أكثر أو مثال هذا تأسيس المشروعات و إيداع الأموال لدى البنوك لمدة طويلة و الاكتتاب في أوراق مالية طويلة الأجل كالأسهم ويكون الغرض الأساس من هذه الاستثمارات هو تحقيق عائد مرتفع من خلال الاحتفاظ بالأصول المستثمرة لفترة طويلة نسبيا.

ب- تصنيف الاستثمارات وفقا للعائد الناجم من هذه الاستثمارات [9]

1- استثمارات ذات عائد ثابت : كأن يقوم المستثمر هنا بالاكتتاب في أوراق مالية ثابتة الدخل كالسندات ، والأسهم الممتازة ، وإيداع الأموال لدى البنوك.

2- استثمارات ذات عائد متقلب : وهنا يكون العائد متغيرا من فترة لأخرى أو من مشروع لأخر كأن يقوم المستثمر بالاكتتاب في أسهم عادية أو يقوم بالمتاجرة ببعض السلع والخدمات.

ج- تصنيف الاستثمارات وفقا لقطاعات الاستثمار

---

[8] مروان شموط ،كنجو عبود كنجو ، **أسس الاستثمار** ، القاهرة: الشركة العربية للتوريد والنشر ،سنة 2010، ص 18.

[9] محمد صالح ا لحناوي، جلال إبراهيم العيد ، **الإدارة المالية مدخل القيمة و اتخاذ القرارات**، مصر : الدار الجامعية ، 2006، ص 20.

1- الاستثمار في قطاع الاعمال العام : يشمل الهيئات العامة ذات النشاط الانتاجي سواء كان ذلك في شكل سلع أو خدمات ويستثنى من ذلك تلك التي تدخل في قطاع الوسطاء الماليين.

2- الاستثمارات في قطاع الأعمال المنظم : يشتمل على شكل المساهمة والتوصية سواءاً كانت تابعة للدولة أم للقطاع الخاص.

3- الاستثمار في قطاع الأعمال غير المنظم : يشتمل هذا النوع من الاستثمارات على شركات الأشخاص من تضامن وتوصية بسيطة كالجمعيات التعاونية.

4- الاستثمار في قطاع الخدمات العامة : أي قطاع الدولة وما تقدمه من خدمات ،ويشمل هذا القطاع على الخزانة والإدارة الحكومية والبلديات.

5- الاستثمار في قطاع الأفراد : أي الأفراد والمنشأة الفردية والهيئات المحلية.

6- الاستثمار في قطاع العالم الخارجي : يشتمل هذا على المنشأة والأفراد الذين يتعاملون مع مختلف القطاعات الخارجية.

7- الاستثمار في قطاع الوسطاء الماليين : يشتمل على المؤسسات العامة للتأمين والمعاشات و التأمينات الاجتماعية ، وشركات التأمين.

8- الاستثمار في قطاع البنوك : أي إيداع الأموال لدى البنوك او الاكتتاب في السندات و الأسهم التي تصدرها.

د- تصنيف الاستثمارات حسب النشاط الاقتصادي للمستثمرين[10]

1- استثمارات المنشأة التجارية : أي الاستثمار في المنشأة التي تعتمد نشاطها بالدرجة الأساسية على المتاجرة بالسلع والخدمات وهذا النوع من الاستثمارات واسع الانتشار في مختلف المجتمعات وهو يسهل عملية تبادل بن مختلف الأنشطة.

2- استثمارات المنشآت الزراعية : أي المنشآت التي تعتمد نشاطها الأساسي على زراعة مختلف أنواع المزروعات وحينها في المواسم المحددة لها ، وهي تعرف بارتفاع مخاطرها وانخفاض معدل العائد المتولد عنها نظراً لاعتمادها على الظروف الجوية والعوامل الطبيعية.

3- استثمارات المنشآت الصناعية : أي المنشآت التي تقوم بتحويل المواد الخام الى سلع للاستهلاك أو الاستعمال وهذا النوع من الاستثمارات ساهم مساهمة كبيرة في تطوير الدول الصناعية.

---

[10] مروان شموط ،كنجو عبود كنجو ، مرجع سابق ، ص 19-20.

4- استثمارات المنشآت الخدماتية : تعتمد على تقديم الخدمات المختلفة للجمهور مثل الماء ، الكهرباء والاتصالات والنقل ...، ولهذه المنشآت الفضل الكبير في تأمين الخدمات الضرورية لعمل المنشآت الأخرى في القطاعات المختلفة واستمراريتها.

5- استثمارات المهن الحرة : كحرفيين مثل : النجارين – الحلاقين – الحدادين ...

6- الاستثمارات العقارية : تقوم على امتلاك العقارات وبيعها أو إقامة المباني وتأجيرها أو بيعها.

هـ- **تصنيف الاستثمارات وفقا لطبيعتها :**

1- استثمارات حقيقية أو عينية :

تشتمل على الإنفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة وتؤدي إلى خلق قيم جديدة ،ان لهذه الاستثمارات علاقة بالبيئة ولها كيان مادي ملموس وأهم ما يميزها هو عنصر الأمان ، غير أنها تعاني في مشكلة السيولة ،ومن أهم أدوات الاستثمار الحقيقي : العقارات ، السلع ، المشروعات الاقتصادية.

2-استثمارات غير حقيقية أو مالية :

لا تؤدي الى خلق القيم وإنما إلى انتقالها من شخص إلى أخر لتمويل الأنشطة العينة ،وهي تشمل على تداول الأدوات المالية مثل الأسهم والسندات وهي تمثل أيضا حقوقا تنشأ عن معاملات مالية بين الناس وتتميز بما يلي :

- وجود أسواق منظمة بدرجة عالية من التنظيم تسهل التعامل بالأصول المالية.
- انخفاض تكاليف المتاجرة بالأوراق المالية.
- وجود وسطاء ماليين متخصصين.
- الانتشار الواسع للأدوات المالية الاستثمارية.

و- تصنيف الاستثمارات وفقا لحجمها :

1- استثمارات صغيرة : تتسم بصغر المبالغ التي يتم استثمارها وكذا المنشآت التي تقوم بالاستثمار من حيث حجمها وعدد عمالها ومن حيث رأس مالها وناتج أعمالها.

2- استثمارات كبيرة :تكون المبالغ المستثمرة فيها كبيرة وتقوم بها منشآت كبيرة في حجمها وانتشارها ورأسمالها وعدد العاملين فيها وناتج أعمالها (الشركات المتعددة الجنسية).

ز- تصنيف الاستثمارات وفقا لمن يقوم بها :[11]

[11] محمد صالح ا لحناوي، جلال إبراهيم العيد ،مرجع سبق ذكره ، ص 22.

1- استثمار شخصي أو فردي : يقوم به شخص واحد يتولى ادارة شؤون هذا الاستثمار من حيث تأمين الاحتياجات والعمل به والبيع ، او يقوم بالاكتتاب بالأوراق المالية ، وهو ليس واسع الانتشار لأنه من الصعب على شخص بمفرده أن يحيط بجوانب النشاط كافة.

2- استثمار مؤسسي : وهو الاستثمار الذي تقوم به مؤسسة أو هيئة أو شركة ، وهذا النوع هو الأكثر رواجاً وانتشاراً بل وتطوراً أكثر وكذلك ذو أثر على الحياة الاقتصادية لمجتمع ما.

ح- تصنيف الاستثمار وفقا لشكل الملكية :

1- استثمار عام : تقوم به عادة الحكومة كونها مالكة لهذا الاستثمار وقد يسمى أيضا " استثمار في القطاع العام أو القطاع الحكومي " وتتسم العوائد بهذا النوع من الاستثمار بأنها متدنية وغالبا ما تهدف الحكومة من خلاله الى تقديم خدمة معينة للمواطن أو تقديم خدمات.

2- استثمار خاص : يقوم به الأشخاص أو الهيئات الخاصة باعتبارهم المالكين للوسائل الإنتاج فيه وهو يشكل أهم شكل من أشكال الاستثمار في المجتمعات خاصة الرأسمالية ، وأكثر ما يميز هذا الاستثمار ارتفاع الحافز على زيادة الإنتاجية وتحقيق معدلات عالية من الأرباح ، كما يتسم هذا النمط من الاستثمارات بالمرونة في الإدارة والتنظيم وفي اتخاذ القرارات على عكس الاستثمار العام الذي تسوده المركزية في اتخاذ القرارات ويخضع للعديد من الأنظمة والقوانين التي تحد من المقدرة الإدارية اللقائمين عليه.

3- الاستثمار المشترك : يجمع ما بين الاستثمار العام والخاص ،حيث يقوم أفراده هنا بشراء حصص في المنشآت الحكومية سواء إنتاجية كانت أو خدماتية ، وفي الكثير من المنشآت ذات الملكية المشتركة تكون الإدارة من حق الدولة ، غير أن هذا النمط بدأ يتراجع في ضل الخصخصة والشراكة الإستراتيجية مع المستثمر الخاص.

ط- تصنيف الاستثمار وفقا للجنسية : [12]

1- استثمار محلي أو وطني داخلي : تكون جنسية المستثمر فيه محلية أو وطنية سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات وله أولوية على الاستثمارات الأجنبية في الكثير من الدول والمجتمعات، حيث تحصل في بعض الأحيان على امتيازات وتسهيلات قد لا يحصل عليها المستثمر الأجنبي.

---

[12] مروان شموط ،كنجو عبود كنجو ، مرجع سابق ، ص 20-23.

2- استثمار أجنبي (خارجي) : تقوم به شركات وهيئات أجنبية ،حيث تزايد هذا النوع في الآونة الأخيرة وأتسع انتشاره في العديد من البلدان في ضل العولمة والانفتاح الاقتصادي والمالي.

ومن الجدير بالذكر أن الأنواع السابقة من الاستثمارات ليست منفصلة عن بعضها البعض بل متداخلة لدرجة يصعب فصلها في الكثير من الأحيان ، فقد يكون الاستثمار زراعياً وخاصا وأجنبيا في آن واحد.

المطلب الثالث : أدوات وأساليب الاستثمار

أ- **أدوات الاستثمار** : يعالج هذا الجزء من البحث أهم أدوات ووسائل الاستثمارات لكل نوع والتعريف بها بالإضافة الى تحديد أسس اختيار الأدوات مع ادراك كل عائد من عوائد أدوات الاستثمار.

يمكن النظر الى أدوات الاستثمار باعتبارها الوسائل التي يقوم المستثمرون من خلالها بتوظيف أموالهم في أسواق الاستثمار بغية الحصول على العائد المرغوب فيه وزيادة الثروة، وهنا تختلف أهمية أدوات الاستثمار تبعاً لمدى تحقيقها للعائد وسهولة تداولها وهي كما يلي :

1- **أدوات الاستثمار المستخدمة في سوق النقد** :[13]

يقصد بسوق النقد هو أحد مكونات السوق المالي الذي يمثل الإطار الذي يجمع بائعي الأوراق المالية بمشتري تلك الأوراق شرط توفر قنوات اتصال فيه فيما بين المتعاملين ،أما أدوات الاستثمار المتداولة في سوق النقد هي :

1-1 –شهادات الايداع المصرفية القابلة للتداول : صدرت لأول مرة عن البنوك التجارية في الولايات المتحدة عام 1961 ، وهي أحد أهم أدوات الاستثمار المتداولة في سوق النقد ، وهي دين يرتب كاملة حقا على وديعة بنكية مودعة لأجل وتصدر عن المصارف التجارية بقيم اسمية مختلفة حسب مدة الوديعة ولكنها دائما تكون أقل من سنة ويثبت عليها سعر الفائدة وهو ثابت

بالإضافة : – هي سهلة التداول في الأسواق الثانوية.

– معدل العائد المحقق على الشهادات أعلى من العائد على حسابات التوفير.

– توفر درجة عالية من السيولة والأمان ومضمونة من البنك المركزي.

---

[13] مروان شموط ،كنجو عبود كنجو ، مرجع سابق ، ص 135-141.

– تصدر بصورتين عامة تعرض للبيع للجمهور أو خاصة بناءاً على طلب المودعين.

1-2- القبولات المصرفية : هي أداة دين قصيرة الأجل صادرة عن البنك التجاري ، يستخدمها المستوردون المحليون في استيراد بضاعة على الحساب من المورد الأجنبي ، وذلك عندما لا تتوفر السيولة الكافية لدفع ثمن البضاعة فوراً.

1-3- أذونات الخزينة : هي سندات دين حكومية قصيرة الأجل مدتها ما بين 3 شهور و 12 شهراً تصدر هذه الأذونات بشرط مغرية ، فهي تضمن للمشتري عائدا مضموناً ومعفى من ضريبة الدخل ،وتظهر هذه الميزة في دولة تطبق نظام التصاعدي على الدخل ،ويتم دفع قيمة اذن الخزينة من البنك المركزي على الشكل التالي :

– اذ اشترى شخص ما إذن خزينة بقيمة اسمية تبلغ 1000 دينار على سبيل المثال يستحق الدفع بعد سنة ، فإنه يدفع مبلغاً قدره 900 دينار ، غير أنه يسترده في نهاية السنة مبلغ 1000 دينار أي أن 100 دينار هي عائد للمستثمر وهي تمثل نسبة اسمية 10% بينما النسبة الفعلية مقدرها 11.11 % وهي تساوي 900/100 كذلك نداول أذونات الخزينة يتم من خلال وسطاء مختصين وعلى هذا الأساس سعر الشراء BID Price وسعر البيع ASKED Price مع تحديد شروط كل من هذين الأخيرين بين الوكيل من المستثمر والخزينة.

1-4- الأوراق التجارية : يقصد بها السندات الصادرة عن المؤسسات المالية ذات مراكز إنتمائية قوية ، وهي إحدى أدوات التمويل قصير الأجل التي يتم التعامل فيها في سوق النقد الثانوي ، وهي ذات دخل ثابت ، وتصدر لحامله وعلى أساس الخصم ، غير أنها تصدر غير مضمونة، وهذا ما يجعل المخاطرة فيها مرتفعة ولذلك فإن العئد الناجم عنها يجب أن يكون عاليا.

1-5- سوق اليورو دولار : يقصد به سابقا الدولار الأمريكي الذي يتم ايداعه في البنوك أوربية ولكن هذا المفهوم تطور ليشمل بعد ذلك الدولار الأمريكي الذي يتم ايداعه خارج حدود الولايات المتحدة ، أي في البنوك التي تقع خارج الولايات المتحدة ولقد تطور ليدل في الوقت الحالي على كافة العملات التي يتم ايداعها في يوروكرنسي (EURO ECRRENCY) ويمكن القول إن سوق اليورودولار قد تطور تطوراً كبيراً فأصبحت المصارف في مختلف الدول تقبل ودائع الأفراد بالعملات الرئيسية الأخرى وتقوم باستثمارها وبذلك كونت سوقا اسمه اليورودولار ،وأما فوائد سوقه هي :[14]

– زيادة عرض الأموال بالعملات الأجنبية لتسهيل عمليات التمويل وخفض تكاليف هذه الأموال وهي تماثل أشعار الفائدة على القروض الدولية.

[14] المرجع نفسه ، ص 142.

– أصبحت أسعار صرف العملات المحلية إلى العملات الأجنبية أكثر استجابة للتغيرات التي تطرأ عليها حركات العرض والطلب في سوق اليورو دولار.

2- أدوات الاستثمار المستخدمة في سوق رأس المال:

يعرف سوق رأس المال بأنه الصفقات المالية الطويلة الأجل التي تنفذ إما في صورة قروض مباشرة طويلة الأجل وإما في شكل إصدارات مالية طويلة الأجل ويكون للدخل أهمية بالغة فيه، وعلى الرغم من أن السوق رأس المال أقل اتساعاً من سوق النقد لكنه في الوقت نفسه أكثر تنظيماً كما يعد المتعاملون فيه وكلاء متخصصين في الصفقات المالية الكبيرة ،يتحكمون بحركة التداول بناء على التقلبات الحادثة في أسعار الفائدة.

ومن أجل توفير ميزة الفاعلية والكفاءة فيه وجب تحقيق شرطين هما :

* توافر أدوات الاستثمار المناسبة التي تجعل من الأموال أكثر إنتاجية وذات تكلفة منخفضة.
* توافر سوق ثانوي نشط للأوراق المالية يوفر درجة كافية من السيولة من حيث إمكانية بيعها وتحويلها إلى أصول سائلة قبل حلول موعد استحقاقها.

ومن أدواته فنقسمها إلى أدوات ملكية وأدوات دين [15]

I. أولاً: أدوات الملكية

أ- التعهدات : هو الصك الصادر عن الشركة المساهمة في السوق الأولي الى جانب إصدارات من الأوراق المالية ثابتة الدخل كالسندات والأسهم الممتازة ،وذلك من أجل الترويج لهذه الأوراق عن طريق توفير بعض المزايا الإضافية التي تشجع على شرائها ،ويحصل المستثمر من خلال التعهد على الحق في شراء عدد محدد من الأسهم بسعر محدد يسمى سعر التنفيذ ضمن مدة محددة من تاريخ الإصدار وينتهي الحق في استخدامها بعد هذه المدة.

ب- الخيارات : هو ورقة مالية مشتقة ليس لها قيمة بحد ذاتها ، فقيمتها مستمدة من قيمة الورقة المالية الأصلية محل الاختبار ، ويعرف الخيار بأنه حق في الشراء أو البيع لورقة مالية خلال فترة محددة بسعر متفق عليه مقدما ، أو في محدد ويدفع المستثمر نتيجة حصوله على هذا الحق مبلغاً باعتباره علاوة ،ويختلف الخيار عن العقد المستقبلي في أن الأخير يلزم الطرفين البائع والمشتري بتنفيذ الصفقة

[15] هندي منير ،**الأوراق المالية وأسواق رأس المال** ، الإسكندرية: منشأة المعارف ،1999 ،ص 12.

،بينما الخيار هو شراء حق البيع والشراء ، فإذا كان من مصلحة المشتري الحق الاختيار تنفيذ الصفقة فإنه يقوم بالشراء وإلا فإنه يمتنع عن ذلك ،وللخيارات أنواع هي :

ب-1خيارات الشراء : يمكن خيار الشراء المستثمر من حق شراء ورقة مالية من الطرف الا×ر بسعر محدد خلال فترة محددة أو عدم شراء هذه الورقة.

- بناءاً على هذا نلاحظ أن المشتري حق الشراء، سوف يقوم بالشراء في حال ارتفع سعر الورقة المالية ،لكنه سوف يشتري بالسعر القديم المتفق عليه وسوف يبيع الورقة بالسعر الجديد ليحقق العائد الذي يريده وبالمقابل يدفع المشتري العلاوة ،ويبقى العائد هو الفرق بين السعر القديم والسعر الجديد مطروحا منه العلاوة المتفق عليها.

- أما في حال انخفاض الأسعار فإن للمشتري حق الاختيار في عدم الشراء وتجنب بذلك الخسارة غير أنه يبقى متكبداً للعلاوة التي يدفعها باعتبارها سعراً لشراء حق منه العلاوة المتفق عليها.

ب-2 حقوق البيع وخيارته : يتمتع صاحب خيارات البيع بحق بيع الورقة المالية للطرف الأخر ولكنه غير ملزم بتنفيذ هذه الصفقة ، حيث أن صاحب حق خيار البيع يتوقع انخفاض سعر الورقة المالية لذلك يشتري حق خيار البيع وبموجبه سوف يلزم الطرف الأخر بأن يشتري منه هذه الورقة في الفترة المحددة وبالسعر المتفق عليه ،أما الطرف الأخر فإنه سيشتري ولو كان هذا السعر لعلى بكثير من السعر السائد حالياً ،ولكنه يحصل على علاوة من صاحب الخيار لتخفف من خسارته بعض الشيء.[16]

ب-3 الأسهم : يعبر السهم عن أصغر جزء من حق الملكية فهو غير قابل للتجزئة وهو صك قابل للتداول تصدره الشركة المساهمة كي يمثل حصة في رأس مالها، وهو من جهة ثانية أداة لتمويل الأساسية لتكوين رأس المال في الشركات المساهمة ومن خصائصها :

* قابلية التداول من حيث البيع والشراء والتنازل فهي مرنة يتعامل بها في الأسواق المالية.
* التساوي في قيمة الأسهم.
* تتمتع بحق الادارة لصاحب الحق في الترشح والتصويت والانتخاب والحصول على العائد.
* للمساهم فيها مسؤولية محددة حيث يبقى مسؤولا بمقدار ما يمتلك من أسهم أو بمقدار حصته في رأس المال.

II. ثانيا :أدوات الدين

[16] هندي منير ،المرجع سابق ، ص 13.

أ- **السندات** : يعبر السند عن صك أو تعهد بسداد قرض أو دين وفوائده ، وهو أداة تمويل طويلة الأجل تصدر في سوق رأس المال ، وللسندات عدة خصائص مثل :

1- السند أداة دين.

2- السند أداة استثمار ثابتة الدخل.

3- السند محدد الأجل.

4- السند قابل للتداول.

5- عوائد السندات تعد للشركة المصدرة مصروفا وتخفف من العبئ الضريبي.[17]

والسندات عدة أنواع حيث تقسم وفق أسس متنوعة :

-أولا : وفق أساس جهة الإصدار : هناك :

* سندات حكومية مثل سندات الخزينة —سندات البلدية
* سندات أهلية تصدر عن الشركات الأهلية المساهمة في القطاع الخاص مثل السندات العادية.

-ثانياً :وفق أساس شكل الإصدار :

* سندات لحاملها ويمكن التنازل عنها بمجرد التسليم.
* سندات اسمية أو مسجلة لا يمكن التنازل عنها بالتسليم وتحتاج إلى إجراء قيد في سجلات الشركة المصدرة لها.

-ثالثاً :وفق أساس الأجل : وتقسم إلى :

* سندات قصيرة الأجل لا تزيد مدتها على سنة.
* سندات متوسطة الأجل لا تزيد مدتها عن سبعة أعوام.
* سندات طويلة الأجل تكون مدتها نحو 25 سنة وأحيانا أقل ,اخرى أكثر.

-رابعاً : وفق أساس الضمان

* سندات مضمونة كالسندات العقارية.
* سندات غير مضمونة.

-خامساً : وفق أساس القابلية للاستدعاء :

* سندات قابلة للاستدعاء قبل موعد استحقاقها وسداد قيمتها.
* سندات غير قابلة للاستدعاء أي لا يمكن استدعاؤها قبل موعد استحقاقها.

-سادساً :وفق أساس القبلية للتحويل

---

[17] مروان شموط ،كنجو عبود كنجو ، مرجع سابق ، ص 137.

* سندات قابلة للتحويل يمكن تحويلها إلى أسهم عادية.
* سندات غير قابلة للتحويل أي لا يمكن تحويلها إلى أسهم عادية.

ب- السندات الدولية : [18]

هي تلك السندات التي تصدر في بلد ما بعملة أجنبية وليس محلية مثال ذلك الاصدار لصالح فرنسي بالدولار الأمريكي كما تصدر لصالح مقرض أجنبي ،فهي تختلف عن السندات الأجنبية التي تصدر لصالح مقرض أجنبي ولكن بعملة محلية ، كأن يتم الاصدار للمقرض الفرنسي لكن بالعملة المحلية.

ومما سبق ذكره يمكن التمييز بين نوعين من أدوات الاستثمار ،حيث أن هناك أدوات استثمار ثابتة الدخل وأخرى متغيرة الدخل وهي كالتالي :

أولاً : أدواتت الاستثمار الثابتة الدخل : وهي

* التعهدات : تغطي ميزة السعر المحدد وضمن الفترة المحددة.
* الأسهم الممتازة : تحصل جملة الأسهم الممتازة على دخل ثابت ممثلا بنسبة ثابتة من الأرباح ويستثنى منها الأسهم الممتازة المشاركة بالأرباح والأسهم القابلة للتحويل.
* السندات : تحصل هذه الأوراق على نسبة فائدة محددة بغض النظر عن الأرباح او الخسارة وسعر الفائدة غالباً مايبقى ثابتا طوب مدة السنة.
* شهادة الايداع المصرفية : قابلة للتداول حيث يثبت عليها سعر الفائدة.
* القبولات المصرفية ذات الدخل الثابت لمدة القصيرة.
* الأوراق التجارية ثابتة الدخل وذات لمدة القصيرة.
* سوق اليورودولار ذو الدخل الثابت ضمن الفترات المحددة.

ثانيا : أدوات الاستثمار متغيرة الدخل :

* الخيارات : حيث يتغير الدخل وفقا لانخفاض قيمة الورقة المالية المشتراة أو ارتفاعها.

* الأسهم : يتغير دخل هذه الأسهم تبعاً لمقدار الأرباح أو الخسائر المحققة خلال الفترة المعينة ،إذ يعتبر دخل الأسهم تبعاً لمقدار الأرباح أو الخسائر المحققة خلال الفترة المعينة ،إذ يعتبر دخل الأسهم متذبذب.

* إن المفاضلة بين أدوات الاستثمار يمكن أن تتم من عدة زوايا والجدول التالي سيوضح أهمية هذه المفاضلة

---

[18] المرجع نفسه، ص 137.

الجدول رقم (01) أسس المفاضلة بين أدوات الاستثمار

أدوات الاستثمار	أسس المفاضلة			
	الدخل	الملكية أو الدين	المدة	سوق التداول
شهادات الايداع القابلة للتداول	ثابت	دين	قصيرة الأجل	سوق النقد
القبولات المصرفية	ثابت	دين	قصيرة الأجل	سوق النقد
أذونات الخزينة	ثابت	دين	قصيرة الأجل	سوق النقد
الأوراق التجارية	ثابت	دين	قصيرة الأجل	سوق النقد
التعهدات	ثابت	ملكية	طويلة الأجل	سوق رأس المال
الخيارات	متغير	ملكية	طويلة الأجل	سوق رأس المال
سهم لحامله	متغير	ملكية	طويلة الأجل	سوق رأس المال
السهم الاسمي	متغير	ملكية	طويلة الأجل	سوق رأس المال
السهم الأدنى	متغير	ملكية	طويلة الأجل	سوق رأس المال
أسهم عادية	متغير	ملكية	طويلة الأجل	سوق رأس المال
أسهم ممتازة	ثابت	ملكية	طويلة الأجل	سوق رأس المال
أسهم ممتازة مجمعة أرباح	ثابت	ملكية	طويلة الأجل	سوق رأس المال
أسهم ممتازة مشاركة	ثابت	ملكية	طويلة الأجل	سوق رأس المال
أسهم ممتازة قابلة للتحويل	ثابت	ملكية	طويلة الأجل	سوق رأس المال
أسهم ممتازة قابلة للاستعداد	ثابت	دين	طويلة الأجل	سوق رأس المال
السندات	ثابت	دين	طويلة الأجل	سوق رأس المال
سند لحامله	ثابت	دين	طويلة الأجل	سوق رأس المال
سند مسجل	ثابت	دين	طويلة الأجل	سوق رأس المال
سندات قابلة للاستدعاء	ثابت	دين	طويلة الأجل	سوق رأس المال
سندات قابلة للتحويل	ثابت	دين	طويلة الأجل	سوق رأس المال
سندات دولية	ثابت	دين	طويلة الأجل	سوق رأس المال

المصدر : هندي منير ، المرجع نفسه ، ص 18.

تكمن أهمية المفاضلة بين وسائل الاستثمار والأدوات المالية في معرفة أفضلها من حيث العائد المالي وقلة المخاطرة وقابلية التسويق ومداومة السيولة ، حيث تستند هذه المفاضلة لعدة مؤشرات أهمها :

- نوعية الإدارة ومدى جديتها ومدى فاعليتها للخطط المستقبلية

- مستوى ثابت ربحية الشركة ومداه.
- الموارد المالية للشركة.
- مدى الحماية المتوفرة لأصول الشركة.
- شروط الإصدار.

إن المؤشرات السابقة تعطي للمستثمر المعلومات اللازمة والصورة الواضحة عن الأوراق المالية الواجب التعامل بها.[19]

ب- **أساليب الاستثمار** :

هو شكل أو الطريقة التي يتبعها المستثمر لتطبيق إستراتيجية الاستثمارية للوصول لأهدافه ، ومن أهم هذه الأساليب

1- الأسلوب المحافظ : يركز هذا الأسلوب على المحافظة على رأس المال المستثمر ، وذلك لتجنب المخاطر التي قد تهدده وغالباً ما نجد هذا النمط مع كبار السن من المستثمرين ممن هم مشارف التقاعد ،وممن تتقلص فرصهم في تعويض أي رأس مال قد يخسرونه.

2- الأسلوب الجريئ: ينطوي هذا الأسلوب على الأخذ بالمخاطر أعلى مقارنة بالأسلوب السابق وذلك لأجل تحقيق فوائد أكبر ،وقد يقوم المستثمر الجريئ بشراء أسهم لشركات غير معروفة أو جديدة ،ربما توزع أرباحاً طائلة ، أو يكون سبيلها للفشل.

3- الأسلوب المعتمد على القيمة : المستثمر الذي يركز على القيمة يبحث عن أوراق مالية يعتقد بأنها تباع بأقل من قيمتها العادلة ،ويفترض أنها ترجع إلى أسعارها العادلة ما أن يكشف المساهمون مستوى قيمتها العادلة.

4- الأسلوب المعتمد على النمو : يسعى هذا الأسلوب الاستثماري إلى إقتناء الأسهم التي يتوقع ارتفاع أسعارها ،وبالتالي فوائدها وذلك بمستوى أكبر من مجمل عوائد الأسهم المتداولة في السوق ،وبالطبع فإن هذه الاستثمارات يصاحبها الكثير من المخاطر.

5- الأسلوب المتنوع : ويجمع هذا الأسلوب بين القيمة والنمو في آن واحد ،وهو ما يعني أن المستثمر يسعى إلى الموازنة بين الاستثمارات التي تقيم بأقل من سعرها العادل ،وتلك التي يتوقع لها النمو العالي.

---

[19] هندي منير ،المرجع سابق ، ص 19.

6- الأسلوب المعاكس : يقوم المستثمرون المعاكسون لأسباب مختلفة بشراء الأوراق المالية التي يتجنبها الآخرون.

المطلب الرابع : محددات وضوابط الاستثمار

* أولا : محددات الاستثمار [20]

1- سعر الفائدة (علاقة عكسية طبقا للمفهوم الاقتصادي للاستثمار).

2- الكفاية الجدية لرأس المال (الانتاجية الجدية لرأس المال المستثمر أو العائد على رأس المال المستثمر).

3- التقدم العلمي والتكنولوجي.

4- درجة المخاطر.

5- مدى توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمناخ الاستثماري.

6- عوامل أخرى : مثل توفر الوعي الادخاري والاستثماري وكذلك مدى توفر السوق المالية الفعالة.

* ثانياً : ضوابط الاستثمار

يكون استثمار أموال الصندوق في الأوراق المالية في الحدود وفقا لعدد من الشروط التي قد تختلف من نظام مالي إلى أخر ومنها :

- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة على 5 % من أموال الصندوق وبما لا يتجاوز 10 % من أوراق تلك الشركة.
- يجب على الصندوق الاحتفاظ بنسبة كافية من السيولة لمواجهة طلبات استراد قيمة وثائق الاستثمار وفقا لشروط الاستيراد الواردة بنشرات الاكتتاب في هذه الوثائق.
- يجب على الصندوق عدم إتباع سياسة من شأنها الاضرار بحقوق أو مصالح حمله وثائق الاستثمار.

[20] ماجد أحمد عطا الله ، **إدارة الاستثمار** ، د.ط، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع ، ص 32.

– يصدر الصندوق مقابل أموال المستثمرين أوراقاً مالية في صورة وثائق استثمار اسمية بقيمة واحدة والمدير المسؤول ، وتكون للوثائق أرقام مسلسلة، ويجب إخطار الهيئة بنموذج وثيقة الاستثمار قبل إصدارها للاكتتاب.[21]

[21] ماجد أحمد عطا الله ،مرجع سابق ، ص 14-15.

المبحث الثاني : إدارة الاستثمار والقرارات الاستثمارية

المطلب الاول : الهيكل التنظيمي لإدارة الاستثمار

تعد إدارة الاستثمار من الأدوات الحديثة في الشركات وقد حدث توسع في تشكيلاتها بعد تزايد الفوائض المالية لدى المستثمرين أو الشركات ،وكذلك لتعدد الفرص الاستثمارية المتاحة على أثر الانفتاح الاقتصادي وانتشار مظاهر العولمة وزيادة وسائل الاتصال والأجهزة الالكترونية في جذب الاستثمارات ، فإن التوسع في إنشاء أقسام مستقلة لإدارة ضمن الهيكل التنظيمي للمشاريع بدأت في الآونة الأخيرة ،ولذلك لا يوجد استقرار في هيكلها التنظيمي والشكل رقم (01) يبين أهم الوحدات التي يتكون منها قسم إدارة الاستثمار.[22]

الشكل رقم (01)

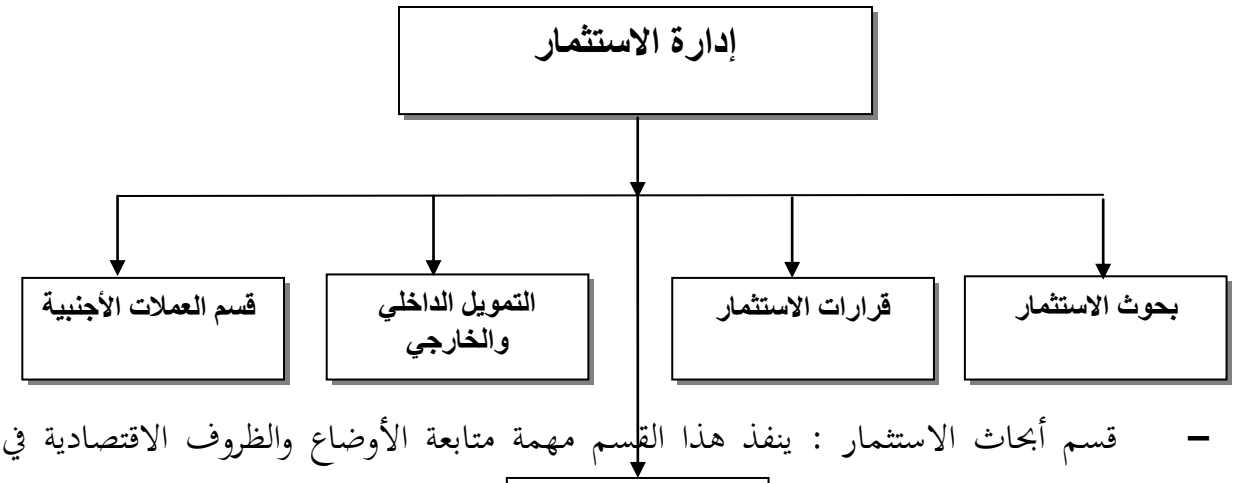

- قسم أبحاث الاستثمار : ينفذ هذا القسم مهمة متابعة الأوضاع والظروف الاقتصادية في الأسواق الداخلية والخارجية وإعداد الخاصة بخلق وابتكار الفرص الاستثمارية ومواكبة التطورات في السوق وعرض البدائل المتاحة ، وتوفير البيانات والمعلومات التي تستطيع من خلالها إدارة الاستثمار أن تتفاعل مع الظروف المستجدة والتطورات الحاصلة في البيئة المحيطة بالمستثمر حتى تختار التوقيت المناسب لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

- قسم القرارات الاستثمارية : يقوم بدراسة كافة الأدوات والفرص والبدائل الاستثمارية المتاحة واتخاذ القرارات بصددها ،ولكافة اعمال الاستثمار الأخرى سواءا كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل وترتبط أعمال هذا القسم مع طبيعة الإستراتيجية الاستثمارية ، اذ يقوم بتجميع المعلومات عن الفرص الاستثمارية المتاحة وعرض البدائل الاستثمارية المختارة على الإدارة العليا بعد تحليلها واستخدام أدوات التحليل المتاحة مع التوصية باختيار أفضلها.

---

[22] عمر وصفي عقيلي ،**الإدارة المعاصرة** ،التخطيط لتنظيم الرقابة، الأردن : زهران للنشر ، 2007 ، ص 10.

- قسم العمليات المساندة: هو القسم الذي يعنى بالعمليات التنفيذية المرتبطة بنشاط أقسام الاستثمار المختلفة وتنسيق بينها كقسم الأبحاث واتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها مع الأقسام الأخرى.
- قسم تمويل الداخلي والخارجي : إن مهمة هذا القسم انجاز الأعمال المرتبطة بالقروض التي يحصل عليها المستثمر ،وتقديم المشورة لتحديد أنواع التسهيلات الائتمانية المناسبة للمستثمر خلال الفترة المتاحة سواء لتمويل عملياته من مصادر داخلية أو خارجية ،وتحديد الهيكل المالي للاستثمارات وتوزيع الأهمية النسبية لرأس المال المستثمر على كل مجموعة أو أداة وإدارة السيولة.
- قسم العملات الأجنبية : نتيجة للانفتاح الاقتصادي وتحرير التعامل بالعملات الأجنبية محليا ومع الدول الأخرى وتغيير المستمر لأسعار الصرف للعملات الرئيسية في السوق أصبح لهذا القسم أهمية كبيرة ،إذ يقوم بحساب قيمة الاستثمارات والعوائد التي تحققها بعد اعادة تقييمها بالعملات الأجنبية التي يتعامل معها المستثمر والموازنة بين العملات المختلفة والاحتفاظ بها لأغراض مستقبلا وخاصة عملات الدول التي يتعامل معها المستثمر أو قد يتم استخدامها لأغراض المضاربة والحصول على أرباح مرتفعة.[23]

المطلب الثاني : القرارات الاستثمارية (سماتها وأسس اتخاذها)

إن القرار الاستثماري هو ذلك الاختيار المدرك والواعي بين البدائل المتاحة في موقف معين ،وهو اختيار بوعي يقوم على التدبير والحساب في الغاية والوسيلة ، إن الأصل في القرار هو عدم التأكد الناتج عن وجود مناهج وبدائل المتعددة ولذلك بعد اتخاذ القرار العملية الحرجة في الإدارة ويجد المستثمر متخذ القرار نفسه وسط ثلاثة ظروف وهي :

أ- حالة التأكد : الذي هو الظرف المثالي لاتخاذ القرار لمعرفته بالبدائل المتاحة والظروف المحيطة بها والناتج عنها ، والأهداف التي ينشدها المستثمر.

ب- حالة المخاطرة : والتي يكون عندها متخذ القرار على بينة وبالمعلومات الجزئية والغير الكاملة عند تقدير احتمال تحقق النتائج.

---

[23] دريد كامل آل شيب ، **الاستثمار والتحليل الاستثماري** ، عمان :دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2009 ، ص 39-35.

ج- حالة عدم التأكد : هي حالة عدم توفر المعلومات عن الاحتمالات والبدائل ونتائجها وتوزيعاتها الاحتمالية ،حيث يعتمد متخذ القرار هنا على التخمينات التي بموجبها يتم تقدير العوائد المستقبلية ،وفق معايير : -معيار تفاؤلي - معيار تشاؤمي .

بالإضافة الى اعتماد أسلوب الرشيد العلمي في اتخاذ قرارات الاستثمار الذي يتسم بالقدرة على استخدام الأمثل للموارد المتاحة النادرة من خلال الحصول على أكبر عائد ممكن على الاستثمار وبأقل درجة مخاطرة.[24]

- خصائص وسمات القرارات الاستثمارية :

أ- خصائص ترتبط بالبعد الزمني :

* ترتبط قرارات الاستثمار دائما بالأجل الطويل ، وفي هذا قال أحد الكتاب "أنه بالرغم من أن الإنفاق الاستثماري قد يرتبط بفترة زمنية واحدة تسبق عملية الحصول على منافع هذا الاستثمار ،إلا أن هذه العوائد والمنافع ترتبط بمجموعة تالية من الفترات الزمنية"، وعلى ذلك فيتطلب هذا ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عامل التغيير في قيمة النقود عند حساب التكاليف وعوائد تلك الاستثمارات ،فالفاصل الزمني بين وقت انفاق الأموال للقرارات الاستثمارية ووقت الحصول على العائد دائما يكون نسبيا أطول مقارناً ذلك بقرارات الانفاق الجاري.[25]

وفي هذا الصدد يقول " RAUGE" أن للبعد الزمني بين تاريخ حدوث الانفاق الاستثماري وبين تاريخ الحصول على ثمار الانفاق دوراً رئيسيا وهاما في القرار الاستثماري ،حيث أن المنشآت تعيش مع هذا القرار لعدة سنوات تالية مستقبلية ، ويؤكد ذلك أيضا "HAYNES" بأنه سيكون هناك فارق زمني بين وقت حدوث الانفاق الاستثماري ووقت الحصول على العوائد.

* إن تخطيط قرارات الاستثمار هو تخطيط طويل الأجل يمتد إلى فترة زمنية طويلة ،فقرار الاستثمار له أهمية بالغة على مستوى المنشأة خصوصا مع استمرار التقدم التكنولوجي في العصر الحديث ،والذي أدى إلى تطور كبير في وسائل الانتاج والتسويق ،الأمر يزيد من صعوبة اتخاذ القرار الاستثماري.

ب- خصائص ترتبط بحالات الطبيعة :

---

[24] دريد كامل آل شيب ، مرجع سابق ، ص 37.

[25] ماجد أحمد عطا الله ،مرجع سبق ذكره ، ص 16-17.

– تتضمن عادة قرارات الاستثمار عنصري المخاطرة وعدم التأكد لارتباط تلك القرارات بالمستقبل وبالتالي فإن العائد المتوقع يكون غير مؤكد الحدوث.

– تكمن مخاطر قرار الاستثماري في صعوبة الرجوع فيه دون تحقيق خسائر كبيرة ، لذا يجب أن يخضع اتخاذ القرار الاستثماري لمزيد من الدراسات العلمية المتخصصة والتي تكفل نجاحه بصورة سليمة في المستقبل.

– تتعرض قرارات الاستثمار للعديد من المشاكل ، كالتنبؤ بالمبيعات وكيفية تقدير التكاليف لعدد من السنوات المقبلة في ظل حالتيي المخاطرة وعدم التأكد ،وكيفية معدل العائد على الاستثمار ومعدل تكلفة رأس المال.

ج- خصائص التي ترتبط بالهيكل التمويلي :

1- معظم قرارات الاستثمار التي تحتاج إلى مبالغ ضخمة مما قد يؤثر على حياة المشروع فالعائد المتوقع منه عادة يمتد لفترات زمنية طويلة ويتطلب هذا التنبؤ بالإيرادات والتكاليف المتوقعة لفترة طويلة.

2- يتضمن القرار الاستثماري تخصيص قدر من الموارد الاقتصادية المتاحة حالياً بهدف خلق طاقات انتاجية جديدة ،أو زيادة في الطاقات الانتاجية الحالية أو المحافظة عليها وذلك على أمل الحصول على عائد يمتد لفترة زمنية طويلة.

3- يؤدي اتخاذ القرار الاستثماري الى إغراق جزء من أموال المنشأة في أصول ثابتة متخصصة لفترة زمنية طويلة ،وقد يتطلب هذا البحث عن مصادر للتمويل كالاقتراض ،فالقرارات الاستثمارية تؤدي الى تحمل المنشأة في حالة التوسع أو الاحلال بتكاليف ثابتة يترتب عليها رفع حجم التعادل الى مستوى أعلى من المستوى المعتاد لفترة زمنية طويلة.[26]

4- يضع اتخاذ قرار استثماري في مشروع معين على المنشأة استثمار أموالها في بدائل استثمارية أخرى كان من الممكن استثمارها في مجالات أخرى.

[26] المرجع نفسه ، ص18.

* العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري :[27]

1- فلسفة الادارة.

2- إمكانية السوق والتنبؤ بحجم المبيعات.

3- نوع المنتج.

4- مصادر التمويل.

5- رأس مال العامل.

6- موازنة التدفقات النقدية.

7- الفرص البديلة.

8- المخاطرة وعدم التأكد.

- **أسس اتخاذ القرار الاستثماري :**

أولا : اختيار إستراتيجية الاستثمار الملائمة [28]

تعتمد اختيار إستراتيجية الاستثمار على مؤهلات ومجالات التمييز التي يبدع بها المستثمر ،وإمكانية تطويرها وطبيعة البيئة وسياسة السوق وإمكانية بناء الميزة التنافسية والمراحل الأولى لهذه الإستراتيجية:

- بناء حصة في السوق ذات ميزة تنافسية من خلال خلق مزايا للتنافس وإتباع إستراتيجية الربح في ظل ثبات قوي التنافس في السوق.
- إعادة تأهيل ضعف المركز التنافسي للعناصر التفضيلية الممثلة في العائد –السيولة –الأمان.
- اختيار الأداة الاستثمارية الجيدة المناسبة وطبيعة المخاطر.

يمكن تقسيم مراحل بناء الإستراتيجية الاستثمارية إلى :

أ- مرحلة بناء الحصة.

ب- إستراتيجية النمو وزيادة الحصة.

ج- مرحلة التمركز في السوق.

---

[27] المرجع نفسه ، ص19.

[28] عبد الحي مرعي، **المحاسبة الإدارية** ، مفاهيم اتخاذ قرارات تخطيط رقابة تقييم الأداء ، مصر : الدار الجامعية، 1997 ، ص 62.

د- مرحلة النضوج في اختيار الاستثمارات المناسبة ومرحلة التمسك والاحتفاظ أو تحقيق الربح.

ثانيا : اعتماد خطوات محددة عند اتخاذ القرار الاستثماري منها :

- تحديد الهدف من الاستثمار وتجميع المعلومات والبيانات لذلك.
- اختيار البديل المناسب من البدائل المتاحة أو عدة بدائل وتقييم العوائد لكل بديل.
- تجميع البيانات والمعلومات من قبل المختصين وتفنينها لأجل تحديد العوامل الملائمة لاتخاذ القرار الاستثماري.
- تقييم العوائد المتوقع الحصول عليها من البدائل الاستثمارية المتاحة وتعني التنبؤ بالايرادات المتوقعة خلال مدة الاستثمار.

ثالثا : الاستناد إلى المبادئ الأساسية التالية عند اتخاذ القرارات :

1- تعدد الخيارات الاستثمارية :

تعدد البدائل أو الخيارات هو نتيجة تفاعل الفرص المتاحة والتهديدات التي يتوقع المستثمر مواجهتها ونقاط القوة والضعف ومدى إمكانية قيام متخذ القرار بالموائمة بين هذه البدائل وإمكانياتها.

وتتضمن عملية اختيار البدائل المراحل التالية :

أ- مرحلة تكوين البديل الذي ساعد في سد الفجوة في الاستثمار بهدف زيادة امكانية المستثمر في انتهاز الفرص أو الحد من التهديدات التي يتوقعا من البيئة الخارجية.

ب- مرحلة تقويم البدائل بالإسناد على معايير أهمها :

* التوافق والملائمة مع البيئة الخارجية والبيئة الداخلية ومبدأ الملائمة في الاستثمار مع اختيار الأداة الاستثمارية المناسبة لإمكانياته المعرفية والعلمية ورغباته وميوله.[29]
* ملائمة الاستثمارات مع مستوى الدخل والأموال المتاحة للاستثمار والحالة الاجتماعية للمستثمر بالإضافة الى طبيعة الدولة واقتصادها ودرجة الانفتاح الاقتصادي وانتشار العولمة.

[29] عبد الحي مرعي، المرجع السابق ، ص 63.

* المنفعة والميزة التنافسية إذ يجب أن تحقق الاستثمارات المنفعة للمستثمر سواء كانت مادية أو معنوية أو بشرية وأن تحقق البدائل الميزة التنافسية للمستثمر إزاء المستثمرين الآخرين في السوق حتى يستطيعون التصرف بحرية عند تغيير ظروف السوق.

ج- مرحلة المفاضلة بين البدائل لغرض تحديد البديل الاستثماري المناسب لابد من معرفة أهم العوامل التي تؤثر في تحديد البديل المناسب ويكون من خلال العوامل التالية :

* تحديد الأهداف التي يسعى المستثمر إلى تحقيقها سواء كانت عامة ،خاصة ،رئيسية أو فرعية ،طويلة كانت أو قصيرة الأجل.

* الفرص المتاحة وتهديدات البيئة المحيطة ،أي تحليل وتقويم البيئة بغية التمكن من استثمار الفرص المتاحة واختيار البديل الكفيل بتقليل الآثار للمخاطر الخارجية المتوقعة.

* اختيار البديل الاستثماري الذي يناسب مع فلسفة المستثمر في اختيار العائد وتحديد المخاطر التي يتقبلها.

2- كفاءة ادارة الاستثمارات :

إن اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد يتطلب توفر الخبرة و الكفاءة عند اختيار الأداة الاستثمارية المناسبة ،وإذا كان المستثمر العادي لا يملك مثل هذه الخبرة والإمكانية عليه التوجه الى الاستشاريين الماليين وبيوت الخبرة المتخصصة لغرض ترشيد قراره الاستثماري بغية تحقيق الأرباح أو التقليص من الخسائر المستثمرة.[30]

3- اعتماد التنويع في الاستثمارات :

يقوم هذا المبدأ على نظرية المحفظة الاستثمارية التي تدعو إلى القيام بتنويع الاستثمارات للمستثمر الواحد من خلال تعدد الأدوات الاستثمارية ومجالات الاستثمار ،ويهدف التنويع في الأدوات الى التنويع في العوائد بغية الوصول إلى الهدف في تحقيق أعلى عائد مطلوب بدرجة مخاطر مختارة تتناسب معها.

4- حساب القيمة الحقيقية لعوائد الاستثمارات :

لكي نحدد بشكل دقيق مقدار العائد المتوقع الحصول عليه ، نقوم بخصم التدفقات النقدية المتوقعة

[30] عبد الحي مرعي، المرجع السابق ، ص 64-65.

(العائد المتوقع) من خلال اختيار معدل خصم معين يرتبط بالبيئة المحيطة بالاستثمار لكي نحسب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها ،وحتى يتمكن المستثمر من تحقيق العائد المتوقع يجب أن يتحقق من توفر الشرطين الآتيين :

* التنبؤ بمدى كون التدفقات النقدية مؤكدة من حيث القيمة.
* مدى كونها مؤكدة تماما من حيث التوقيت والقوة الشرائية.[31]

المطلب الثالث : التخطيط

1. **مفهوم التخطيط** : هو العملية التي تختص بالتنفيذ للإجابة على خمس تساؤلات (من ،ما ،متى ،أين ،كيف) ، كما أنه أسلوب علمي تنظيمي يسعى لاختيار سبل و استخدام أفضل للأدوات و الوسائل المتاحة من أجل بلوغ الهدف و يتعلق بالتنفيذ لما يخطط مستقبلاً .

2. **أنواع الخطط و مزايا التخطيط** :

* **الخطط الإستراتيجية** :
  - مداها الزمني طويل .
  - تنصب على المجالات الأكثر أهمية في الشركة .
  - يتطلب تنفيذها مبالغ استثمارية كبيرة .
  - الخطأ فيها يكلف الشركة الكثير .
  - عملية التعديل و التغيير فيها محدودة .
* **الخطط التكتيكية** :
  - مداها الزمني قصير.
  - تنصب على المجالات الأقل أهمية في الشركة.
  - الخطأ فيها يكلف الشركة أموالاً محدودة .
  - يتم تعديلها و تغييرها بشكل مستمر .
* **مزايا التخطيط** :

[31] دريد كامل آل شيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 39-45.

- يساعد الشركة على اكتشاف الفرص و التهديدات مستقبلاً .
- يوفر بدائل اتخاذ القرارات و حل المشاكل التي تواجه الشركة .
- يوفر معايير الأداء التي تستخدم في عملية الرقابة .[32]

3. مستويات التخطيط :

أ- **التخطيط الشامل** : و يشمل على كافة الأنشطة الاقتصادية للبلاد ، و يتطلب تحديداً دقيقاً للأهداف المطلوب تحقيقها في جميع مراحل عملية إعادة الإنتاج الموسع ، و يرتبط نجاح هذا التخطيط بمدى تضمنه أهداف المجتمع و طموحاته و بمدى توفر أركانه الأساسية المتمثلة بالواقعية – الشمولية – المرونة – الاستمرارية .

ب- **التخطيط القطاعي** : و يمثل إحدى صور التخطيط الجزئي ، و يهتم بتحقيق الشمول في جانب من جوانب النشاط الاقتصادي ، فيغطي الجوانب المختلفة لقطاع معين متضمناً تخطيط عمليات الإنتاج و العمالة و رأس المال و الإنتاجية و تنظيم القطاع و الخدمات اللازمة له و مشكلاته التسويقية و التمويلية ، و يهتم أيضاً بالمشروعات اللازمة لتوسيع القطاع في المستقبل .

ج-**التخطيط الجزئي** : و يتركز على بعض العمليات و المشروعات الرئيسية أو أحد القطاعات الاقتصادية المختارة ، إن رقابة الدولة على الاستخدام أو تخطيط القطاع الحكومي هي أمثلة من هذا النوع .

د- **التخطيط الإقليمي** : هو التخطيط المطبق على مستوى الإقليم ، و الإقليم هنا يمثل المنطقة الاقتصادية للبلاد تتميز عن غيرها من المناطق بطبيعة بنيتها الاقتصادية و بمستوى تطور قواها المنتجة و بخصائص مواردها و ثرواتها . و مع هذا التباين فإن كل إقليم يشكل جزءًا من كامل الاقتصاد ، و يفيد التطبيق الصحيح للتخطيط الإقليمي في الاستثمار الأفضل لموارد الإقليم ، كما يساهم في تقليص التفاوت بين الأقاليم .

4. مهام التخطيط الإستثماري :

- الوصول لأمثل إيراد للأمانة و الوصول للهدف المالي المطلوب بعد احتساب قيمته .

---

[32] هندي إبراهيم ، **أساسيات الاستثمار** ، ط 1 ، عمان : دار البداية و المستقبل للنشر و التوزيع ، سنة 2008، ص 50 .

- وضع خطة الإدارة في تطوير عرض المشاريع الاستثمارية المقترح طرحها لكل عام و توضيح العائد المالي و التنموي المتوقع في حال تنفيذها .
- حصر و رصد أي ممتلكات للأمانة يمكن إستثمارها ، و إستقبال طلبات المواطنين لإستثمار مواقع مقترحة من قبلهم و طرحها للإستثمار بعد إتباع الإجراءات النظامية حولها .
- إحالة الطلبات المقدمة من المواطنين و الشركات للبلدية الفرعية أو إدارة المساحة لإعداد الكروكي ، ثم فحص الملكيات للتأكد من عائدية الموقع ، ثم التخطيط العمراني لتنظيم الموقع و التنسيق مع إدارة العقود الإستثمارية للعقود المنتهية لإعادة طرحها مع دراسة الموقع في حالة تجديد العقد أو إعادة الطرح أو إقتراح مشروع أخر مناسب للمنطقة .
- إعداد الدراسة و الجدوى الإقتصادية للمشروع .
- إعداد كراسة الشروط والمواصفات الفنية والتنسيق مع الإدارات المختصة بالأمانة قبل طرحها [33].
- التنسيق مع إدارة العقود للعقود المنتهية لسرعة طرحها .
- تجهيز كراسة الشروط و المواصفات و طباعتها و تغليفها و إحالتها لإدارة العقود الإستثمارية .
- إعداد الإعلان عن الفرص الإستثمارية بعد موافقته من صاحب الصلاحية و الإعلان في الجرائد المحلية .
- عمل حملات تسويقية للفرص الإستثمارية من خلال الجرائد المحلية أو الإذاعة و القنوات التلفزيونية و ذلك لزيادة عدد المستثمرين .
- دراسة المواقع البديلة (للمشاريع الإستثمارية) بالتنسيق مع إدارة المشاريع الإستثمارية لتحديد مواقع بديلة عن الموقع المحدد في المزايدة بعد دراسة طلب و أسباب تغير الموقع .
- دراسة الطلبات المقدمة لأبراج الجوال و الصرافات الآلية و إيجاد المواقع البديلة .
- تحديد مواقع للبسط و إحالتها لإدارة العقود لإستكمال الإجراءات .
- دراسة الصبات الخرسانية و تطبيق لائحة التصرف بالعقارات البلدية عليها .
- دراسة الزوائد التنظيمية .

---

[33] أحمد زكريا صيام ، **مبادئ الإستثمار** ، عمان : دار المناهج ، سنة 2009 ، ص 12 .

- إستثمار المباني و الآثار التاريخية .

5. أهمية التدريب و الزمن في نجاح التخطيط الإستثماري :

أولاً : إعداد الإنسان : يساهم التدريب العلمي بشكل مباشر في رفع الطاقة الإنتاجية للعامل أو الموظف، فالإنسان يحتاج دائماً إلى ما يدفعه نحو التجديد و الإنتعاش الذهني، وهاتان الميزتان لا يمكن الحصول عليهما إلا من خلال التدريب الذي ينطلق من الواقع العلمي للمؤسسة الإقتصادية .[34]

ثانياً : التخطيط الإداري : التخطيط في مفهومه العام هو نشاط إنساني يقوم على أساس وضع النظريات اللازمة لتسيير العملية الإستثمارية بما يحقق أفضل النتائج الإقتصادية ، و التخطيط السليم هو الذي يراعي خصوصية المجال الذي تبنى من أجله الخطة ، كما يراعي أدق التفاصيل حول طبيعة المؤسسة و أهدافها والمرئيات المستقبلية للخطة الموضوعة . و تعتبر عملية التنفيذ و إختيار العناصر اللازمة لتنفيذ الخطة من أهم أساسيات نجاحها و تحقيق الهدف المنتظر ، و هذا الأمر لا يتأتى إلاّ بالمتابعة الدقيقة و التقييم الموضوعي العلمي .

ثالثاً : عامل الزمن : لا تقل أهمية حساب الزمن ووضع قيمته في الإطار الإستثماري العام عن أهمية العاملين السابقين ، فالزمن في الحسابات الإقتصادية الحديثة يعني الإنتاج ، و الإنتاج بدوره يعني المال و المال يعني نجاح الإستثمار و تحقيق المردود و عليه فإن الاهتمام بالزمن يعتبر قيمة إقتصادية هامة .[35]

المطلب الرابع : المناخ الإستثماري

يقصد به الجو المستقر أو البيئة المناسبة للقيام بعملية الاستثمار ، خصوصاً الإستثمار الأجنبي ، كما يعتبر من المحددات الأساسية التي يجب توفرها لجذب مستثمرين وطنيين كانوا أو أجانب . و يمكن تقسيم هذه المحددات إلى محددين رئيسيين هما :

1. الإستقرار السياسي .
2. الإستقرار الإقتصادي .

أولاً : الإستقرار السياسي : يعتبر الإستقرار السياسي شرطاً أساسياً لا يمكن الإستغناء عنه و يتوقف عليه الإستثمار فمثلاً حتى لو كانت مردودية الإستثمار المتوقعة كبيرة فإنه لا يتم في غياب الإستقرار السياسي و يمكن تقسيم هذا المحدد إلى العوامل التالية :

---

[34] أحمد زكريا صيام ، المرجع السابق ، ص 13.

[35] المرجع نفسه، ص 14 .

1. **الإستقرار السياسي المحلي** : و يتمثل في عدم وجود نزاعات أهلية في البلد المضيف و يرتبط كذلك بإيديولوجية الحكم الممارسة ، حيث تتدفق الإستثمارات الأجنبية لتلك الدول التي تعتنق مفاهيم و سياسات الحرية الإقتصادية .
2. **المخاطر الإقليمية** : تتمثل المخاطر الإقليمية في الإستقرار السياسي للدول المجاورة .
3. **علاقات الدولة** : و تتمثل في علاقة الدولة المضيفة بالدول الأخرى فكلما كانت العلاقة قوية كان ذلك عامل لجذب الإستثمار الأجنبي لتلك الدول بإستخدام مناهج تحفيزية .

ثانياً : الإستقرار الإقتصادي : يأتي في المقام الثاني بعد التحقق من الإستقرار السياسي حتى و إن كان من الصعب الفصل بينهما ، و يتمثل في تحقق جملة من توازنات الإقتصاد الكلي و توفير الفرص الملائمة لنجاح الإستثمار و من أهم المؤشرات الإقتصادية لجذب الإستثمار الأجنبي نذكر :

1) **توازن الميزانية العامة** : تقوم الدول التي تعاني عجزاً في موازناتها العامة بتمويل هذا العجز عبر أدوات الدين العام القابلة للتداول و الاعتماد على فوائد الإستثمارات و المدخرات الحكومية لتمويل العجز ، كما تعمل الدولة من جانب آخر أثناء تسجيلها لإنخفاضات في الإيرادات على تخفيض الإنفاق الإستثماري من أجل التكيف مع الإنخفاض في الإيرادات العامة أو مع عدم نموها بالصورة المطلوبة . و هذا ما يمثل إتجاهاً خطيراً ، و يجعلنا نلخص إلى أنه كلما سجل عجز في الموازنة العامة كان ذلك عامل لطرد الإستثمارات الأجنبية ، أما إذا كانت الموازنة العامة تعرف فائضاً أو على الأقل توازناً كان هذا عامل جذب للمستثمرين .[36]
2) **توازن ميزان المدفوعات** : بإعتبار أن ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للوضعية الإقتصادية للبلد المستثمر بمعرفة وضعية الميزانية ، فإذا هذا الميزان يعاني من خلل فمن الممكن أن يتخذ البلد إجراءات تقييدية قد لا تكون في صالح المستثمر منها : قيود و حقوق جمركية عالية ، مراقبة الصرف ، الحد من القروض و التخفيف من الإنفاق على إعداد البنى التحتية و غيرها مما من شأنه أن يعيق الإستثمار الأجنبي المباشر .
3) **التضخم** : من المعلوم أن لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير و حجم الأرباح ، و بالتالي حركة رأس المال ، كما تأثر على تكاليف الإنتاج التي يهتم بها المستثمر الأجنبي ، كما

---

[36] عطية خليل ، الإستثمارات **الأجنبية المباشرة و التنمية** ، مجلة مصر المعاصرة ، 1994 ، ص43 – 44 ،.

أن لإرتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة تأثيرات على ربحية السوق بالإضافة إلى فساد المناخ الإستثماري لأن المستثمر الأجنبي في حاجة إلى إستقرار سعري .

كما يقصد بمعدلات التضخم ما يتجاوز 10 % و إذا تجاوز ذلك سنوياً يدخل منطقة الخطر سواء للإستثمارات الأجنبية أو المحلية .

4) **سعر الصرف** : أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن المستثمر الأجنبي يتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف ، حيث أوضح Cushemane سنة 1985 أن المستثمر الأجنبي يتجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة فضلاً عن التقلبات الكبيرة في السعر تصعب تحقيق الجدوى ، كما يمكنها أن تعرض المشروعات لخسارة شديدة غير متوقعة . تستخدم برامج التثبيت الإقتصادي سعر الصرف كأداة تخلق حافزاً قوياً لدى المؤسسات المحلية للإقتراض بالعملة الأجنبية بأسعار فائدة منخفضة و لدى المستثمرين الأجانب كما تعتبر عملية تخفيض سعر العملة إستراتيجية تتبعها الدول لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر .

5) **معدل الفائدة** : إن الزيادات في أسعار الفائدة المتجهة نحو مستويات إيجابية بشكل معتدل تقترن بالزيادة في الإستثمار و الإدخار ، و هذا ما يحسن من إمكانية النمو الإقتصادي و تؤدي سلبية أسعار الفائدة إلى :

- هروب رؤوس الأموال المحلية و تشجيع الإستثمارات كثيفة رأس المال .
- تحويل نسبة كبيرة من المدخرات أو الأرصدة إلى ودائع العملة الأجنبية و هذا ما يولد ضغوطاً على ميزان المدفوعات مما يساعد على الإرتفاع في أسعار الصرف .[37]

6) **السياسات الإقتصادية المنتهجة من طرف الدولة المضيفة** : تعتبر السياسات الإقتصادية نقطة هامة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، حيث تمثل الورقة الرابحة التي تحاول الدول المضيفة اللعب عليها و تتمثل هذه السياسات في :

أ) **السياسات الإستثمارية** : و تتمثل في وضوح و ثبات قوانين الإستثمار ، حيث عدم إصدار تشريعات موضوعها الإستثمار أو ترك النصوص الخاصة بهذا الموضوع موزعة بين أكثر من تشريع يجعل المستثمر في وضع يصعب عليه فهم النصوص التي تحقق الإستقرار و تحقق النمو

---

[37] عطية خليل ، المرجع السابق . ص 45.

لإستثماراته . و تتضمن هذه السياسات كونها محفزاً هاماً و محدداً رئيسياً لحركية إستثمار فسهولة إجراءات الحصول على تراخيص الإستثمار ، و عدم تعقيدها مرتبط بالعملية الإستثمارية و تسهيل المعاملات مع الجهات الرسمية تؤثر بشكل واضح في التوجهات الإستثمارية .

ب)**سياسة التجارة الخارجية** : مع التوجه العالمي لإقامة تكتلات إقتصادية كبرى في ظل تحرير التجارة العالمية و إنفتاح الأسواق العالمية و بعد " إنشاء المنظمة العالمية للتجارة 1990 " أصبح إعفاء السلع و عوامل الإنتاج من الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب المختلفة أمراً حتمياً تفرضه هذه الاتفاقية لمجموعة الدول الأعضاء لأجل تفعيل الإستثمارات داخل بلدانها.

ج) **سياسة الضريبة** : يعتبر المستوى الضريبي من المركبات الأساسية لمناخ أي إستثمار ، و تلعب الضريبة دوراً مهماً كأداة للتأثير على الميل الإستثماري . فإذا كانت معدلاتها مرتفعة أعتبر ذلك عامل طرد للإستثمار الأجنبي خصوصاً الحديثة منها ، إذ ترهق هذه الأخيرة أرباح المستثمر الأجنبي و العكس صحيح .

د) **سياسة الخوصصة** : لم تعد الخوصصة خياراً بل أصبحت ضرورة من أجل تحسين مناخ الإستثمار ككل و رفع كفاءة المؤسسات و تحقيق المزيد من الكفاءة أكثر تماشياً مع الإقتصاديات العالمية .

هـ) **السياسة التمويلية** : تقسم اقتصاديات الدول من الناحية التمويلية إلى نوعين :

اقتصاديات تعتمد على النظام البنكي في التمويل ، و يتميز هذا النوع بسرعة تقديم العروض و إنتقال الأموال ، واقتصاديات تعتمد على الأسواق المالية في التمويل عن طريق البورصة من خلال شراء الأسهم و السندات كطريقة للتمويل ، و بالتالي كلما كانت هناك متاحات و طرق للتمويل كلما زاد ذلك من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و العكس صحيح.[38]

[38] المرجع نفسه ، ص 47.

7) **التشريعات و الإطار القضائي** : يستدعي تفعيل الإستثمارات تهيئة مناخ من الأطر القضائية و الأنظمة التشريعية التي تخول للمستثمر حرية الإختيار و الملكية للمشاريع الإستثمارية ، كما يقتضي سن القوانين التجارية التي تتعلق بطبيعة و نطاق الإستثمارات .[39]

8) **المحددات التكميلية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر** : بعد توفر الشروط الأساسية للإستثمار يجب ضمان الشروط الإضافية و التي تسمح للبلد من إمكانية اللحاق بمجموعة الدول الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر و يمكن جمعها في الشروط التالية :

أ) **الرشوة و عدم شفافية المعاملات التي لها علاقة بالإستثمار** : إن إنتشار هذا الوباء الخطير يؤدي إلى القضاء على التنافسية و المعاملة العادية مما يؤدي إلى نفور المستثمر الأجنبي ، و بالتالي فإنه كلما كانت الأنظمة المتعلقة بالمعاملات الإستثمارية أكثر شفافية كان ذلك عامل جذب للإستثمار الأجنبي المباشر .

ب)**البيروقراطية** : تعوق البيروقراطية على تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال :

- تعدد و طول الإجراءات الإدارية مما لا يسمح بتفعيل عملية سير الإجراءات الإدارية المرتبطة بالإستثمارات.
- إزدواجية المسؤولية الإدارية داخل الوحدة الواحدة نظراً لممارسة وظيفة واحدة من قبل أكثر من موظف يؤدي إلى ضياع المسؤولية بين أكثر من فرد .

ت)**حجم السوق و معدل النمو** : حجم السوق و نموه هو الذي يدفع الشركات إلى الإستثمار في بلدها، فالمستثمرون يكونون أكثر إنجذاباً إلى المناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة و توسعاً في الأسواق .

ث)**توفر الموارد البشرية المؤهلة** : تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية و متطورة ذات قيمة مضافة عالية ، و بالتالي توفر عرض عمل منخفض التكلفة و بتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصر جذب للإستثمار الأجنبي المباشر .

---

[39] المرجع نفسه ، ص 48.

ج) **البنية التحتية** : تحتل المنشأة القاعدية صدارة الإشكالية المعاصرة للتنمية و التوازن و تعتبر أساس النمو الإقتصادي و التقدم الإجتماعي ، حيث بين تقرير " البنك العالمي " سنة 1994 تحت عنوان " منشآت قاعدية من أجل التنمية " أهمية هذا القطاع الحيوي و أشار هذا الموضوع إلى أن نوعية المنشآت القاعدية تساعد على فهم نسب نجاح بلد معين أو إخفاقه

ح) و التحكم بمستوى إستثماراته و نموه الديموغرافي و تقليص نسبة الفقر فيه .[40]

خ) **توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة** : إن توفر شبكة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر أحد الشروط المهمة لجلب الإستثمار ، حيث أن توفرها يلعب دور المورد للمؤسسات الكبرى عن طريق عمليات الإسناد و المقاولة من الباطن و التي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى .

د) **متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في البلد المضيف** : أثبتت الدراسات أنه إذا كانت الأجور للأفراد لا تكفي لتدبير المتطلبات الضرورية للمعيشة في مستوياتها الدنيا ، فإن هذا يخلق هوة بين أسعار السلع و الخدمات و بين مستويات الدخل ، ما يخلق نوعاً من اللاتوازن وهذا الأخير يفرز نتائج إقتصادية وإجتماعية ضارة تصبح احدى معوقات التنمية.

ذ) **العلاقات التجارية للبلد المضيف** : حيث يجب أن يكون هناك علاقة موجبة و قوية بين تدفقات الإستثمار الأجنبي و معدلات نمو التبادل التجاري بين الدول لذلك تسعى هذه الدول إلى التكتلات الإقتصادية .

ر) **الموقع الجغرافي** : يعتبر الموقع الإستراتيجي الجغرافي للبلد عاملاً ذو أهمية كبيرة في جذب الإستثمارات ،حيث يساهم في : تخفيض تكاليف النقل ، بالإضافة كونها مراكز عبور للوصول إلى الأسواق المجاورة .

ز) **البيئة الإجتماعية و الثقافية** : يعتبر البلد محل للروابط الإجتماعية و الثقافية ، حيث أن قدرة تسهيل إدماج المستثمر الأجنبي في المحيط الاجتماعي و الثقافي للبلد المضيف هي من أهم الإعتبارات في جلب الإستثمارات الأجنبية .[41]

---

[40] عزت فرج إيهاب ، **الإستثمارات الأجنبية المباشرة و التنمية في العالم** ، مصر : جامعة الأزهر ، سنة 2000 ، ص 126 .

[41] عزت فرج إيهاب ،المرجع السابق ، ص 127.

خلاصة واستنتاجات

في عصرنا الحالي نجد أن موضوع الاستثمار أصبح يأخذ حصة الأسد في الدراسات الاقتصادية نظرًا لما لهذا الموضوع من انعكاسات على جميع الميادين، ومن خلال زيادة التبادلات التجارية والاقتصادية وتطورها اتسعت مجالات الاستثمار حيث أصبحت لها عدة تبويبات، إذن نجد كل من التبويب الجغرافي النوعي، حسب الهدف من الاستثمار ، حسب طبيعة الاستثمار وتبويب حسب مدة الاستثمار.

وباتساع هذه المجالات نجد أن أدوات الاستثمار أيضا تشعبت وأصبح من الضروري لأي مستثمر رشيد دراسة وفحص كل أداة على حدى ، حيث نجد في هذا النطاق الاستثمار في الأوراق المالية، العقارات ، السلع، المشروعات الاقتصادية، العملات والمعادن الثمينة، بالإضافة إلى إمكانية الاستثمار في الأدوات المشتقة أو صناديق الاستثمار. وتجب الإشارة إلى أن أي مستثمر يؤسس تفضيله لأي مجال ومن ثم الأداة على عنصرين مهمين في شكل ثنائية "عائد، مخاطرة" أي زيادة العائد وتعظيمه مع المخاطرة المصاحبة.

تمهيد الفصل الثاني

يشكل الاستثمار أحد المتغيرات في تطور البلدان ونموها ذلك أن المشكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول النامية ،في رأي الكثير من الاقتصاديين ، هي مشكلة انخفاض حجم الاستثمار بها ، فالجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني من ركود استثمار بها ومن ثم فهي تبحث عن سبل بعثها وتنشيطها ، من خلال الإصلاحات الجديدة لتحسين مناخ الاستثمار وترقية الاستثمار المحلي و الأجنبي.

المبحث الأول : مناخ الاستثمار في الجزائر

المطلب الأول : السياسة العامة للاستثمار

لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة ، ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي مند انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي ،كما أن الجزائر بعد انتهاج سياسة الإصلاحات الاقتصادية قد اكتسبت خبرة لا يستهان بها في ميدان تشريع و تنظيم الاستثمارات فبعدما كان التشريع الخاص بالاستثمارات يأخذ أساسا بعين الاعتبار قيمة رؤوس الأموال المستثمرة عند منحه التسهيلات للمستثمرين ، حيث كان الغرض هو تشجيع المبادرات أو مواكبة رؤوس الأموال التي كانت منعدمة في بداية الأمر ، لكن شيئا فشيئا فرضت تدابير جديدة نفسها لتوجيه الاستثمارات وفقا لثلاث محاور أساسية[42]:

أ –نحو المشاريع الخالقة لمواطن الشغل ، ثم نحو القطاعات الخالقة لمواطن الشغل بتكاليف معتدلة الصناعات المتوسطة و الصغيرة ثم نحو أنشطة الصناعات التقليدية و الحرفية و المهن الصغرى التي تخلق عادة اقل من عشر مواطن شغل مشاريع وكالة تشغيل الشباب.

ب –من ناحية أخرى و تفاديا لتكريس حالة اللاتوازن الإقليمي الحاد اتخذت ترتيبات شجاعة للحث على اللامركزية بإقرار تحفيزات هامة للمناطق المراد ترقيتها .

ج –أخيرا و نظرا للاحتياجات المتعلقة بالموارد الخارجية فان الأنشطة التصديرية و هي المصدر الأساسي للعملة الصعبة الخارجية لاقت تشجيعا كبيرا في كل قوانين المالية السنوية و في قوانين الاستثمار المتعاقبة.

المطلب الثاني : الاطار القانوني للاستثمار

يهدف قانون الاستثمار بالأساس إلى تجميع و توحيد ضمانات و حوافز الاستثمار الموجودة في قوانين عديدة في قانون واحد و توحيد تعامل المستثمرين مع جهة واحدة و ذلك لتحرير الاستثمار من القيود و المعوقات الإدارية و الإجرائية.

---

[42] ناجي بن حسين، تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31 ، 2009 ، ص 12.

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز و المزايا للمستثمر ، و من هذه القوانين قانون الاستثمارات الصادر في سنة 1963 قانون رقم63 / 277 الصادر بتاريخ 07/26/ 1963 و قانون الاستثمارات الصادر في1966 أمر رقم 284/66 المؤرخ في 1966/06/15 ثم قانون 11/82 ثم قانون سنة 1988 قانون 25/88 المؤرخ في 12212 جويلية 1988 ووصولا الى قانون سنة 1993 المرسوم التنفيذي رقم 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بتشجيع و ترقية الاستثمار في الجزائر و القوانين المتعاقبة المتممة و المكملة لهذا القانون[43].

المطلب الثالث : الإطار المؤسسي للاستثمار

في مجال تدعيم الغطاء القانوني للاستثمار تمّ إنشاء هياكل إدارية ترمي لمساندة و تطوير مشاريع الاستثمار،حيث تمّ إنشاء :

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) المرسوم التنفيذي رقم 319/94.

و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين وضعت تحت إشراف رئيس الحكومة وهي تتولى المهام التالية:

- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.
- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار وتسيير صندوق دعم الاستثمار لتطوير هذا الأخير.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدّة الإعفاء.
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.

-المجلس الوطني للاستثمار :(CNI)

جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة ويضطلع بالمهام التالية

- صياغة إستراتيجية،وأولويات الاستثمار.
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية.

---

[43] عليوش قربوع كمال ، قانون الاستثمارات في الجزائر ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ص 65.

•إقرار الإجراءات والمزايا التّحفيزية.

•المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.

-الشبابيك الوحيدة اللامركزية:

من أجل التّخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب تمّ إنشاء الشبابيك الوحيدة اللامركزية على المستوى الوطني تشمل الإدارات والهيئات العمومية.

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلّفة بالمساهمة و ترقية الاستثمار (MDCGCPPI) و تضطلع بالمهام التالية [44]:

- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخوصصة.
- اقتراح إستراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار.

المطلب الرابع: الامتيازات الممنوحة للاستثمار في الجزائر ومعوقاته

- أولا: الامتيازات الممنوحة للاستثمار في الجزائر

إن شروط نجاح أي قانون للاستثمار يرتكز على أربعة مبادئ أساسية متصلة بتحقيق مشاريع الاستثمار وهي : مبدأ حرية الاستثمار ،ورفع القيود الادارية المفروضة عليه ، وعدم الالتجاء إلى التأميم وحرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه.

أ- حرية الاستثمار :

في مفهوم قانون الاستثمار في الجزائر فإنه يستطيع كل مستثمر طبيعي أو معنوي ، مقيم أو غير مقيم يستطيع كل مستثمر مهتم بفرص الاستثمار في الجزائر، أن يقيم مشروعا استثماريا حسب الطرق التالية :

1- إنشاء كيان قانوني بإسمه الشخصي ، خاضع للقانون الجزائري في حدود 100 % من رأس المال المقيم أو غير المقيم.

[44] عليوش قربوع كمال ، مرجع سابق ، ص 88.

2- بمشاركته مع شخص أو مجموعة أشخاص طبيعين كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري.

3- المساهمة في رأس مال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية، استعادة نشاط مؤسسته في إطار خصخصة جزئية أو كلية.[45]

ب-القيود الادارية :

حسب خبراء البنك الدولي في تقديرهم لمناخ الأعمال في الجزائر ، فإن الفترة الزمنية اللازمة لبعث مشروع استثماري قد قلصت من 120 يوما إلى حوالي 27 يوم فقط ، وحددوا بدقة أن العقار الصناعي يشكل أهم العقبات للمشاريع الاستثمارية ، وأن مناخ الأعمال متعلق بالهياكل القاعدية(موانئ-مطارات-وشبكة الطرقات)، وكذلك متعلق بالسياسة النقدية والمالية للبلد كما بينوا أهمية المعادلات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالنزعات في مجال الاستثمار ، والوضوح والاستقرار في الإطار التشريعي، وتنظيم المبادلات ،والاقتصاد المتوازي ،وعقود العمل ،والحد الأدنى للأجور ،حيث قدمت الجزائر تسهيلات ومزايا لاستقطاب المستثمرين الأجانب من بينها الحصول على العقارات الصناعية وتخفيض الضرائب على الفوائد ،وتقليص مهلة الحصول على الاستثمار.[46]

ج-الضمانات الممنوحة :

الضمانات الممنوحة في قانون الاستثمار الجزائري تخص ما يلي :

-الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب يعاملون بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار ،ويعامل جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية.

-لاتطبق المراجعات والإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار إلى إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.

-لا يمكن أن يكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية، إلا الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

-يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يكون بسبب المستثمر أو إجراء اتخذته الدولة ضده، للجهات القضائية المختصة ، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف

---

[45] المرجع نفسه ، ص 89.

[46] عليوش قربوع كمال ، مرجع سابق ، ص 90.

أبرمتها الدولة الجزائرية ، تتعلق بالمصالحة والتحكيم ، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناء على تحكيم خاص.

د–حرية تحويل رأس المال :

يتضمن قانون الاستثمار الجزائري امكانية تحويل رؤوس الأموال والمستثمرة والعائدات الناجمة عنها ،كما يتضمن حماية من خلال اتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات ،ويمنح امكانيات اللجوء الى التحكيم الدولي في حالة نزاع بالنسبة للمستثمرين غير المقيمن.

– ثانيا : معوقات الاستثمار في الجزائر

رغم ما يبذل من جهود لتهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر، إلاّ أنّ هناك مجموعة من المعوقات التي ما زال يعاني منها الاقتصاد الجزائري، و التي يمكن أن تحدّ من تدفق تلك الاستثمارات إلى الجزائر إذا لم تأخذ تدابير جدّية للقضاء عليها.

هذا و لقد خلص التحقيق الّذي أجري في السنوات الاخيرة، والّذي شمل حوالي900 مقاولة مؤسسة إلى تحديد سلسلة من العوائق و المصاعب التي تعترض المستثمرين و نلخصها في:[47]

* مشكلة الوصول للقروض البنكية.
* ومشكل العقار الصناعي.
* مشكلة القطاع الموازي.
* و مشكلات ذات طابع إداري و تنظيمي.

-مشكلة الوصول إلى القروض البنكية:

فبالنسبة للقروض البنكية تشكل المشكلة الأكبر بالنسبة للمستثمرين في الجزائر، فتمويل

[47] المرجع نفسه، ص 91.

الاستثمارات يعاني من بطء شديد،وهذا ما أكّده 72% من المستجوبين الّذين قاموا بتغطية ذاتية لميزانية الاستغلال في مقابل 70% ممن قاموا بتمويل استثماراتهم ذاتيا.

إن النظام البنكي الجزائري لا يزال دون المستوى المطلوب نتيجة لمجموعة من الأسباب كنقص الخبرة المهنية لدى المشرفين على البنوك الجزائرية،وكذا الاعتماد على الطرق التقليدية في تسيير البنوك، بالإضافة إلى سيادة القطاع العمومي الذي لا يزال مهيمنا على القطاع البنكي، و الذي زاد الطين بلة الفضائح الأخيرة للبنوك وهي بنك الخليفة و البنك التجاري و الصناعي،أدى إلى التشكيك في نجاعة النظام البنكي الجزائري وخلق نوع من التخوف لدى المستثمر الأجنبي في تعامله مع البنوك .

والأكثر من ذلك فإن الخدمات التي تقدمها البنوك رديئة جدا،فيستلزم تحصيل صك بنكي لدى نفس البنك وفي نفس المدينة يتطلب مدة تتراوح في العادة ما بين 06 و 17 يوما،وترتفع إلى ما بين 33 و34 يوم عندما يتعلق الأمر ببنكين مختلفين وفي مدينتين مختلفتين. ومنه فإن إصلاح النظام البنكي وتحديث وسائل التسيير لهذا القطاع أصبح ضروري ليواكب الإصلاحات الإقتصادية وذلك لتحقيق النتائج المرجوة لترقية الإستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء[48].

-مشكل العقار الصناعي :

يمثل العقار الصناعي هاجسا كبيرا أمام المستثمرين الوطنيين والأجانب،ولطالما تعثرت مشروعات ونفر مستثمرون لهذا السبب،ومشكل العقار الصناعي ليس بالجديد في الجزائر،حيث كشفت التجربة التي مر بها الإستثمار في إطار المرسوم التشريعي رقم 12/93 على أن العقار أصبح مع الوقت العائق الرئيسي أمام الإستثمار.

وبينت الدراسة السابقة أن 40 % من المستثمرين يستهلكون عادة في المتوسط خمسة (05) سنوات للحصول على عقار صناعي.

وتتمثل المشاكل التي يواجهها المستثمرون للحصول على العقار الصناعي أساسا في:

[48] مجلة اقتصادات شمال إفريقيا ، العدد 06 الجزائر،2008 ، ص 10.

– طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة.

– ثقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الإستثمار، هيئات تخصيص العقار ومرة أخرى أمام مسيري العقار.

–تخصيص أراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف تهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأي تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد نظرا لوجود نزاع حول الملكية.

– عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.

مما سبق يبقى الوصول للعقار من أكبر الصعوبات ويشكل أهم المعوقات أمام قرار الاستثمار، بحيث يتطلب الحصول على قطعة الأرض مسارا طويلا وموافقة عدة سلطات وهيئات، وهذا يقودنا لإعتبار أن مشكلة العقار في الجزائر هي مشكلة ذات طابع لإداري وتنظيمي، فهي ليست ناجمة عن عدم وجود العقارات ولكن في عدم الإستغلال الكامل للعقارات بحيث 50 % غير مستغلة،ومنه فإن التخفيف من عدد الإجراءات الإدارية للحصول على الأراضي اللازمة للمستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء تساهم في حل مشكلة العقار الصناعي في الجزائر.

-مشكلة القطاع الموازي : [49]

في الجزائر عددت وزارة التجارة 566 سوق موازية بمساحة إجمالية قدرها 2.7 مليون متر مربع،ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل،أي 10 % من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري.

وأكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40 % من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية،وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم تحكم السلطات الإقتصادية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف .

[49] المرجع نفسه ، ص 11.

وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا،وأن المنتجين الذين يعملون في إطار القانون يعانون فعلا وضعا مزريا غير مشجع على الإطلاق.

-مشكلات ذات طابع إداري و تنظيمي :

على رغم من سلسلة التوجيهات والتوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية،إلا أن ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية،رسخت إنطباعا سيئا لدى المستثمرين يمكن إجمالها فيما يلي:

- غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الإستثمارات الأجنبية فقط.

- رجل الأعمال ينتظر أزيد من أسبوعين للحصول على تأشيرة في الجزائر.

-المدة اللازمة لجمركة سلعة معينة والتي قدرت ب 16 يوم (وقد تصل 35 يوم في بعض الحالات)،هذه المدة لا تتجاوز ثلاثة أيام في المغرب وخمسة أيام في الصين وفي أقصى الحالات لا تتعدى 12 يوما.

- ينتظر حوالي شهر لتصل بضاعة من الخليج للجزائر،في الوقت الذي لا يتطلب وصولها على أي ميناء أوربي حوالي الأسبوع،بالإضافة إلى أن أسعار الشحن من أي دولة عربية إلى الجزائر تفوق بحوالي ثلاث مرات أسعار الشحن نحو أي بلد في العالم[50].

- إستنادا لدراسة لبعض المؤسسات الدولية لعام 2002،اتضح أن عملية الفصل في نزاع لدى المحاكم الجزائرية،يتطلب نحو 20 إجراء وحوالي 387 يوم،إلى جانب طول وتعقد الإجراءات القضائية .

- مشكلة الفساد :

يعتبر الفساد من المصطلحات العامة المتداولة وله تعارف متعددة لعل أهمها :

[50] المرجع نفسه ، ص 12.

1- استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية.

2- الفساد هو استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية .

إن تأثير الفساد على الاستثمار سلبي وهذا طبقا إلى ما جاء في تقرير التنمية العالمي عن دراسة ميدانية شملت دولتي سنغافورة والمكسيك،يؤثر الفساد في هذين البلدين على الاستثمارات الأجنبية بما يعادل تأثير رفع المعدل الحدي للضريبة ب 50% على دخل الشركات وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض الفساد بنسبة 30 % يسمح بالرفع من معدل الاستثمار ب4%.

ويظهر تأثير الفساد على الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء باعتباره تكاليف إضافية يدفعها المستثمر وبالتالي امتصاص جزء من أرباحه.

إن العوائق الإدارية والتنظيمية السابقة الذكر في الجزائر سوف تجعل المستثمرين يقدمون رشاوي إلى الموظفين في هذه الإدارات لتسهيل الإجراءات وتحسين الخدمات العمومية ،وحسب المسح الذي قام به البنك الدولي وشمل 557 مؤسسة في الجزائر سنة 2003 ،فإن الرشاوي المقدرة المدفوعة 75 % ومتوسط نسبة الرشوة من المبيعات تقدر 8.6 %.[51]

[51] المرجع نفسه ، ص 14.

المبحث الثاني : ترقية الاستثمار في الجزائر

المطلب الأول : تشخيص العناصر الإستراتيجية لقدرات الاستثمار في الجزائر

لقد أصبح لزاما على السلطات العمومية في الجزائر العمل وبسرعة لبناء إستراتيجية جديدة لترقية الاستثمار الخاص الوطني الأجنبي وتقوم هذه الإستراتيجية على تهيئة مناخ الاستثمار الملائم لقيام المشاريع الاستثمارية الجديدة، وخاصة من خلال اختيار بعض القطاعات الإرتكازية، وقبل وضع أي إستراتيجية يجب تحليل نقاط القوة والضعف والتهديدات المتعلقة بقدرات الاستثمار في الجزائر، ونقصد بالعناصر الإستراتيجية كل العناصر والفرص التي من الممكن التأثير عليها أو محاولة تفاديها من أجل تحقيق مزايا إستراتيجية أو تنافسية، ونتمكن من وسط المحيط تحديد هذه العناصر بعد القيام بتشخيص دقيق لعناصر المحيط من أجل معرفة الديناميكي الذي نتعامل فيه .والجدول الموالي يوضح أهم هذه العناصر المتعلقة بالقدرات الاستثمارية للجزائر:

- جدول تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات المتعلقة بقدرات الاستثمار في الجزائر

نقاط القوة	**نقاط الضعف**
-استعادة التوازنات الكلية للمجاميع الاقتصادية -تقييم إيجابي من طرف المؤسسات المالية الدولية للإصلاحات المنجزة. -وجودة إرادة للإصلاح لدى السلطات المعنية -حجم السوق المحلي 32 مليون مستهلك -توفر قوة عمل شابة -القرب الجغرافي من الأسواق العالمية في أوربا وإفريقيا -تطور تدريجي نحو الاندماج في التكتلات الجهوية والعالمية الاتحاد المغربي، منظمة التجارة العالمية -توفر الموارد الطبيعية ووجود سياسة لتثمنيها. -توفر مصادر الطاقة بأسعار معتدلة -تكلفة منخفضة لليد العاملة مع مرونة سوق العمل.	-تأخر في إنجاز البنية التحتية -تأخر في تجسيد الإصلاحات من الجيل الثاني -تأخر معتبر في إصلاح القطاع المالي والمصرفي -صعوبة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل -وجود قطاع غير رسمي معتبر -تأخر النظام القضائي في تسوية المنازعات -صعوبة الحصول على العقار الصناعي -ضعف وتشوه صورة الاستثمار في الجزائر وضعف الاتصال -غياب المعلومات النوعية حول الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاعات النشاط وحسب البلد المصدر -عدم توفر الخبرة في استهداف الاستثمارات نحو القطاعات الخالقة للقيمة
الفرص	**التهديدات**

-قطاع المحروقات والطاقة -الهياكل والبنية التحتية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال و رقمنة البنوك... -المناجم -الصناعات الغذائية -خوصصة قطاع الخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية -السياحة -الالكترونيك -الحضيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله -الصيد -الانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية -منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي	-تأخر في عملية تحرير الاقتصاد وخوصصته -تميز الإدارة بالبيروقراطية في معالجة الملفات -التأخر المسجل في إعادة تأهيل الإدارة العمومية -ضعف استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال الشيئ الذي يعطل تطور القطاع -هجرة الأدمغة -إعادة تأهيل السياسات الوطنية في مقابل الالتزامات الدولية المفروضة على الجزائر -غياب التنسيق بين مختلف السياسات الوطنية -تداخل بعض مهام ووظائف الهيئات والمؤسسات المكلفة بالاستثمار -عمل غير تنافسي لبعض الأسواق

Source : CNUCED, Examen de la politique de l'investissement en Algérié, Genève 2004, p. 67

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن الجزائر كغيرها من البلدان تتوفر على العديد من الخصائص المتنوعة والمختلفة التي قد تمثل عناصر قوة لتطوير الاستثمار وزيادة حجمه أو تمثل عناصر تضعف مستوى الاستثمار.

ومن بين نقاط القوة التي يمكن التذكير بها نجد حجم السوق مقارنة ببعض الدول المجاورة على مستوى الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وأن اليد العاملة غير مكلفة مع عدم ارتفاع أسعار الطاقة، ووجود سياسة حكومية لجذب الاستثمار الأجنبي والقرب الجغرافي والثقافي من أوروبا[52].

أما بالنسبة لنقاط الضعف فيمكن الإشارة إلى عدم توفر الأمن والاستقرار السياسي في خلال عقد التسعينيات 1990 الأمر الذي أدى لصعوبة وجود عاملين أو مستثمرين أجانب في الجزائر، بالإضافة لذلك نذكر عدم وضوح السياسات العمومية والقيود الإدارية وضعف مستوى الحاكمية ونقص العمالة المؤهلة، وعدم فعالية النظام البنكي .لقد ساهمت كل هذه العناصر في تشويه صورة الاستثمار في الجزائر، وأدت إلى حجب بقية المزايا التي تتمتع بها الجزائر في جذب الاستثمار.

[52] ناجي بن حسين ، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ، ص 306.

فمن أجل وضع إستراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية مرتكزها الأول تطوير الاستثمار المنتج مهما كانت طبيعته عمومي أو خاص، وطني أو أجنبي يتوجب تحليل عناصر القوة والضعف والفرص والمخاطر المحيطة بالعملية الاستثمارية.

يتطلب وضع إستراتيجية ناجحة وفعالة استغلال نقاط القوة والفرص المتاحة في المحيط الاقتصادي، هذه الفرص إن لم يتم استغلالها جيدا قد تتحول إلى تهديدات ومخاطر، فالانضمام للمنظمة العالمية للتجارة قد يمثل تهديدا لبعض المؤسسات غير القادرة على إعادة تأهيل وضعيتها بما يتماشى ومتطلبات المنافسة، ولكنها قد تمثل فرصة للمؤسسات القادرة على التصدير، وتكلفة اليد العاملة المنخفضة في الجزائر مقارنة بنظيراتها في الدول المجاورة تمثل نقطة قوة بالنسبة للجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الهادف لتدنية تكاليف الإنتاج، لكنه يشترط لتحقيق ذلك تمتع هذه اليد العاملة بالتأهيل المناسب، فعدم تأهيل وتكوين العاملين يمثل جانب الضعف فيما يتعلق بخصائص الموارد البشرية.

لذلك يمكننا القول أنه لا توجد عوامل تمثل حصيلة إيجابية نقاط القوة، الفرص بصفة مطلقة، كما لا توجد عناصر أخرى نقاط الضعف، عوامل التهديد تمثل عناصر سلبية بشكل مطلق، ولكن توجد عناصر يمكن أن تتحول إلى عناصر قوة أو عناصر ضعف حسب مستوى تعاملنا معها .لذلك يتعين على الأعوان الاقتصاديين كل حسب موقعه تحديد العناصر الإرتكازية لوضع إستراتيجية جديدة هدفها إستغلال عناصر القوة والفرص من أجل تحقيق الامتياز.

أخذا بعين الاعتبار جميع العناصر السابقة اقترحت وزارة المساهمة وترقية الاستثمار خلال الملتقى المنعقد يومي 26 و 27 فيفري 2007 الملامح الرئيسة للإستراتيجية الصناعية في الجزائر، وكان الهدف من هذا اللقاء تقديم ومناقشة الآراء بين الخبراء الاقتصاديين حول سبل إقامة نسيج صناعي جديد يسمح بتنويع الأنشطة الإنتاجية والخروج من التبعية للصادرات النفطية[53].

المطلب الثاني : مضمون الإستراتيجية المستقبلية لتنمية القطاع الصناعي في الجزائر

تستهدف الإستراتيجية الجديدة تطوير صناعة وطنية موجهة نحو التصدير وتشجيع الصناعات لإحلال الواردات، وتقترح هذه الإستراتيجية دعم بعض القطاعات أو الفروع الإنتاجية لامتلاكها مزايا تنافسية مقارنة من أجل جعلها أكثر تنافسية والعمل على اندماجها في السوق الجهوي والعالمي.

---

[53] ناجي بن حسين ، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ، ص 307.

- **مضمون الإستراتيجية الجديدة للتنمية الصناعية في الجزائر** :

يشمل المجال الذي تغطيه هذه الإستراتيجية النسيج الصناعي القائم حاليا ويشمل أيضا مجالات الاستثمار المستقبلية القطاع العام والقطاع الخاص، والفروع التي لم يتم ذكرها في الإستراتيجية لا يعني ذلك تهميشها بل للمستثمرين الحق في الاستثمار في القطاع الذي يريدون وتبقى استفادتهم من الحوافز الموجودة في قانون الاستثمار مضمونة

تستند الإستراتيجية الصناعية الجديدة على العديد من المحاور يمكن إجمالها في النقاط الست التالية :

1- اختيار الفروع ذات الأولوية :نرى بأن إقتراح مثل هذه الإستراتيجية يعتبر خطوة في الطريق الصحيح، إذ أنه يجب تحديد الأولويات في كل برامج الإصلاح المقترحة، وفي هذا الصدد أكد وزير المساهمة وترقية الاستثمار على أن وزارته حددت القطاعات ذات الأولوية والتي يمكن أن تعتمد عليها الجزائر، وتتمثل هذه القطاعات فيما يلي:

الصناعات الغذائية، الميكانيك وصناعة السيارات، الإلكترونيك والكهرباء، البيتروكيمياء ،الصيدلة ،تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الصيد البحري، السياحة.

2- الإنتشار الجغرافي : تقوم الإستراتيجية على توجيه الاستثمار نحو المناطق التي تتوفر على البنية التحتية والقاعدة الأساسية لإقامة الاستثمار في القطاعات المذكورة آنفا، وتتوزع هذه الاستثمارات حول ثلاثة أنواع من المناطق سيتم إنشاؤها مستقبلا:

- الأقطاب التنافسية :وتضم الأنشطة المتنوعة والمختلفة وتقع في ولايات :الجزائر ، البليدة، وهران، مستغانم، عنابة، سطيف، برج بوعريريج، بومرداس، تيزي وزو، غرداية، ومنطقة حاسي الرمل[54].

- الأقطاب التكنولوجية : وتوجد في ولاية سيدي بلعباس ويتم تخصيصها لتطوير الاستثمار في فرع الصناعات الإلكترونيكية وفي ولاية بجاية من أجل تطوير الاستثمار في الصناعات الغذائية ومن أجل جعلها قاعدة للتصدير وفي المدينة الجديدة سيدي عبد الله التي يتم تخصيصها [55]للاستثمار في التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.

المناطق الخاصة :أرزيو، حاسي مسعود، سكيكدة، وهران، والتي تتركز فيها بعض الصناعات الخاصة بالمجال البيتروكيماوي والصيدلي.

---

[54] ناجي بن حسين ، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ، ص 308.

[55] El Watan Economie du 5 au 11 Février 2007, Nouvelle stratégie industrielle, P.7

كما يمكن أن تتخصص بعض المناطق في أنشطة أخرى كالسياحة والصيد البحري والفلاحة إذا بهذه توفرت هذه المناطق على مزايا تنافسية، لقد رحب رئيس منتدى رؤساء المؤسسات الفكرة ورأى أنه إذا تم تأسيس هذه المناطق بكيفية متجانسة فسيتم إيجاد الحلول الفعلية لمشكل العقار الصناعي.

3- الذكاء الاقتصادي :تقوم هذه السياسة على دعم المنظومة الإحصائية والمعلوماتية وتطويرها في المؤسسات المختلفة، الأمر الذي يساهم في تحسين الأداء الاقتصادي للمتعاملين الاقتصاديين.

4- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحويل التكنولوجيا وتوفير مناصب عمل جديدة.

5- إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية، ودعم إنشاء المؤسسات المالية الحديثة مثل مؤسسات رأس المال المخاطر وصناديق الضمان وبنوك الاستثمار ومؤسسات البيع الإيجاري.

6- تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.

كما أنه تم تنفيذ الإستراتيجية الجديدة على أن تطبق بصفة تدريجية على مدى زمني يتراوح مابين 10 و 15 سنة ، وتعتبر هذه الإستراتيجية مكملة للبرنامج الوطني لتهيئة الإقليم كما تم تحديده في إطار القانون الصادر سنة 2001 حول تهيئة التنمية المستديمة للإقليم والذي ركز أيضا على تطوير التكنولوجيات الحديثة والتقريب بين مؤسسات التعليم والتكوين ومراكز البحث من جهة أولى والمؤسسات الاقتصادية من جهة ثانية ، ويتطلب الأمر من أجل تجسيد هذه الاستراتيجية تسخير موارد مالية كبيرة لتهيئة المناخ الملائم لإعادة تأهيل الصناعات القائمة وتشجيع قيام استثمارات جديدة مع اعتماد سياسة تدخلية من الحكومة في المجال النقدي والمالي سعر الفائدة وسعر الصرف مشجع للاستثمار وسياسة جبائية تقوم على تقليص الضغط الجبائي، هدفها رفع مستوى الإنتاجية والتنافسية للمؤسسات، وتعمل هذه السياسة بالموازاة مع السياسة لأنها تساهم في توفير مناصب المتبعة من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيع الشغل وتساهم في التنمية.

المطلب الثالث : الانتقادات الموجهة لإستراتيجية تنمية القطاع الصناعي في الجزائر

لم تحقق الإستراتيجية الصناعية التي اقترحتها الحكومة الإجماع بين كافة المتعاملين الاقتصاديين، إذ عبر كل من ممثلي العمال الإتحاد العام للعمال الجزائريين وبعض ممثلي أرباب العمل عن عدم موافقتهما على كل ما تقدمت بعرضه الحكومة، وتمثل الانتقاد الأول في عدم توسيع الحكومة لاستشاراتها مع هذه الأطراف قبل إعدادها للإستراتيجية حتى يتم الأخذ بعين الاعتبار لتطلعات الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، إلى أنه باستثناء النفط والغاز فالسياحة والزراعة هما القطاعان الأكثر جدارة بالتركيز لضمان تنمية الصناعة في البلاد.

ويعتقد أن المسألة لا تتعلق فقط بعملية الإنتاج وإنما بضمان الجودة حتى نكون قادرين على التنافس الذي أتى به انفتاح الأسواق. [56]

ومن بين الإشكاليات التي طرحتها هذه الإستراتيجية هو نظرة القطاع الخاص الوطني إلى هذه الإستراتيجية باعتبارها إستراتيجية لتشجيع الاستثمار الأجنبي على حساب الاستثمار الوطني، على الرغم من محدودية الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات أو قطاع الخدمات نتيجة لرفع الإحتكار، تبدي عدم اتفاقها المبدئي مع تدخل (R. Borrelly) ويؤكد بعض الاقتصاديين هذا الموقف، إذ أن الباحثة رأس المال الأجنبي في الجزائر، وتشير إلى أن تجربة وتاريخ الرأسمالية في العالم كانت مرتكزة حول تنمية الأمم من خلال رأس المال الوطني والبورجوازية الوطنية .فإذا أخذنا تجربة كوريا الجنوبية، فليس الاستثمار الأجنبي الذي أقام الصناعة بل الاستثمار الوطني الخاص والعمومي، وأكدت نفس الباحثة على في الجزائر، الذي في جميع الأحوال لا يبدي اهتمامه ببناء صناعة في الجزائر، عدم جدوى وأعرب ممثلو أرباب العمل عن تحفظاتهم حول عودة تدخل الدولة من خلال الاستثمار العمومي، ولم يبدوا اتفاقهم بشأن القطاعات أو الفروع التي يجب ترقيتها، ففي ظل العولمة لا يمكن للدولة لوحدها أن تقرر ما هي القطاعات ذات الأولوية، كما رأى بعض رجال الأعمال الجزائريين إهمال المشروع الحكومي للصناعات التحويلية في إطار هذه الإستراتيجية.

ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه الإستراتيجية هو أنها تقوم على الجانب الصناعي خارج المحروقات ولا تدمج القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والبناء والأشغال العمومية.

[56] Mahmoud Mamart, « L'Algérie veut ses pôles de compétitivité, territoire en quête d'avantages compétitifs », EL Watan du 11-12-2006. P40.

وتفتقد هذه الإستراتيجية حسب رأي أحد الخبراء الاقتصاديين إلى النظرة الشمولية والمتكاملة، ففي غياب تحديد وتعريف سياسة وطنية شاملة التي تدمج جميع القطاعات فتعتبر الإستراتيجية الحالية مجرد جمع وتراكم لمجموعة استثمارات غير متكاملة، وعليه فاعتماد هذه الإستراتيجية لا يسمح بخلق مزايا مقارنة دائمة ولكنها تعمل على تمركز الصناعة الجزائرية في إطار السوق العالمي وفي إطار المنافسة العالمية المفتوحة وغير المتكافئة، كما أن هذه الإستراتيجية تقصي الصناعات التحويلية على الرغم من أنها هي التي تخلق مناصب العمل وتساهم في تحقيق التوازن الجهوي وتمثل أفضل عامل للإندماج مع القطاع البتروكيماوي والفلاحي.[57]

من المهم الإشارة إلى أن اعتماد أحسن إستراتيجية لا يضمن النجاح ما لم يتم حل الإشكالات الإدارية والمتعلقة بتطبيق الإستراتيجية في الميدان .ففي الواقع وكما أكد ذلك عدد من رؤساء المؤسسات الاقتصادية بأنه وعلى العموم ما لا يتم تطبيق سوى % 30 إلى % 40 من القرارات والخطط الموضوعة.

من خلال ملاحظتنا ومتابعتنا لواقع الاستثمار في الجزائر نرى بأن المناخ الاقتصادي للأعمال يشكل الحلقة الأضعف في هذه الإستراتيجية الصناعية والعامل الذي قد يرهن نجاحها.

المطلب الرابع : شروط نجاح الإستراتيجية

يشترط لنجاح هذه الإستراتيجية تدخل السلطات العمومية لرفع القيود في الممارسات البيروقراطية للإدارات العمومية وتسهيل الحصول على العقار الصناعي وفي تفعيل سوق رؤوس الأموال ومرافقة المؤسسات من خلال برنامج إعادة التأهيل الذي يجب إعطاء له الأولوية والاهتمام الكافي.

[57] Mohand Amokrane cherifi, « Il ne faut pas moins d'Etat, mais mieux d'Etat », El watan du 5mars 2007. P33.

ومن أجل نجاح هذه الإستراتيجية يتوجب توفر بعض الشروط من المهم أن يتحقق الإجماع حول مضمون هذه الإستراتيجية، لأنه لا يمكن وضع إسترتيجية دون أن نأخذ بعين الاعتبار رأي المستثمرين والنقابات، كما يجب تحويل هذه الإستراتيجية إلى قوانين وقواعد تنظيمية محددة يمكن تجسيدها ميدانيا مع ضرورة ضمان التنسيق الجيد بين مختلف مؤسسات الدولة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية ، ومن أجل ضمان هذا التنسيق وإدخال أساليب التسيير العصري في كل ضرورة إعادة هيكلة المؤسسات الإدارات والمؤسسات وتعميم أسلوب الإدارة بالأهداف وعقود النجاعة وتوفير كل الشروط البشرية والمادية لضمان نجاح الإستراتيجية، كما يجب الإشارة إلى أن كل إستراتيجية لا يتم تحويلها إلى أهداف كمية دقيقة ضمن آجال محددة للتنفيذ لا تتوفر على مقومات النجاح.[58]

من المهم الانتباه إلى أن ظروف الاقتصاد العالمي العولمة حاليا فرضت تغيرا في دور الدولة فإذا كان بإمكان الدولة خلال سنوات القديمة إعداد الإستراتيجية والسياسة الصناعية لأن السوق كان محميا فاليوم فقد أصبحت المسألة غير ممكنة ، فحاليا لا تقوم الدولة إلا بتحديد الاختيارات الكبرى والتدخل في القطاع الصناعي هو فقط من أجل تأطيره ، ولا يجب للدولة أن تتدخل في تحديد الأهداف الإستراتيجية الصناعية التي تمثل دور المؤسسة الخاصة ولكن تدخلها يكون في توفير الإمكانيات التنظيمية لهذه الإستراتيجية، إذ تقوم الدولة بجمع" العناصر المساعدة، بمعنى أنها توفر كل الشروط التنظيمية والبشرية، والاستثمار في البحث والإبداع من أجل ضمان نجاح الخيارات الصناعية الجديدة .فالدور الأساسي للدولة إذن هو تشجيع البحث والتطوير وتشجيع التعاون بين الشركات والنشاطات المكملة لخلق قيمة، ويوجه تدخل الدولة نحو الشركة وليس نحو القطاع، وبالتالي يكون الدعم العمومي لصالح النشاط وليس للقطاع.

من أجل تمكين هذه الإستراتيجية من النجاح يتوجب العمل في إطار التنسيق الكامل بين مختلف الهيئات والمؤسسات المعنية بتطبيقها، وفي هذا الصدد نركز على ضرورة التنسيق بين خطة وزارة تهيئة الإقليم التي تمتد إلى غاية سنة 2025 والإستراتيجية المقدمة من طرف وزارة المساهمة وترقية الاستثمار والتي تمتد ما بين 15 و 20 سنة والسياسات المنتهجة من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر الركيزة الأولى لدعم الاستثمار الخاص الوطني.

ونظرا لأهمية الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتناول في العنصر الموالي السياسات والأساليب الممكن اتباعها من أجل ترقية الاستثمار الخاص في الجزائر.

---

[58] عبد المجيد بوزيدي، الجزائر في حاجة لاستئناف طموحاتها الصناعية، تعريب :عبد الوهاب بوكروح، متوفر على الرابط:
http://bwahab2505.maktoobblog.com/?poste=109335 (consulté le 04-04-2018.

المبحث الثالث : آليات تطوير وتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول : آليات التدخل الحكومي لترقية الاستثمار الخاص

تؤكد العديد من التجارب الأجنبية الناجحة توفر الحكومات على إمكانية الاختيار بين مختلف مستويات التدخل حسب الاحتياجات والشروط الخاصة بكل بلد، ولكن يتطلب هذا التدخل الحكومي ضرورة تبني مقاربة نظمية شاملة للتنسيق بين مختلف السياسات الموجهة لجذب الاستثمار الأجنبي والسياسات الموضوعة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ونبين من خلال الشكل الموالي مستويات تدخل الحكومة أو السلطات العمومية بشكل عام من أجل تطوير العلاقات ما بين المؤسسات المحلية والأجنبية[59].

شكل مستويات تدخل السلطات العمومية

Source : Altenburg (2005), overview on international good practices in the promotion of business Linkages, document rédigé par la cnuced, cite in: CNUCED, Amélioration de la compétitivité des PME par le renforcement des capacités productives, 2006.

يبرز لنا الشكل السابق وجود أربعة مستويات ممكنة للتدخل الحكومي، وتختلف هذه المستويات باختلاف التوجهات الاقتصادية لكل بلد، وقد تتسم السياسة الحكومية المتبعة بالتدخل المباشر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية وتحفيز الاستثمار الأجنبي، أو الاكتفاء بتوفير المناخ الملائم للقيام بالاستثمار الخاص، ونستعرض فيما يلي أهم المقاربات الممكنة للتدخل الحكومي.

1- المقاربة الدنيا : تقوم على توفير العناصر الأساسية لمناخ الاستثمار الجيد مثل ضمان احترام حقوق الملكية واحترام الالتزامات التعاقدية والحد من العراقيل الإدارية التي تعترض دخول المستثمرين، وضرورة فتح الأسواق الداخلية أمام الاستثمار الأجنبي وضمان معاملة متساوية بين المستثمرين الأجانب والوطنيين، مع ضرورة تطوير وتعميق العلاقة بين المؤسسات، وذلك من خلال عمليات المقاولة من الباطن من أجل رفع مستويات التأهيل.

[59] ناجي بن حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص 310.

2- المقاربة التحريضية: تتميز هذه السياسة بتدخل محدود للدولة من أجل تعويض الاخفاقات العامة للسوق، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تكون في حاجة إلى دعم خاص عندما تواجهها صعوبات للحصول على المعلومات والتكنولوجيا، وحسب هذه المقاربة فلا يجب أن يكون تدخل السلطات العمومية انتقائيا، مثل ضمان القروض أو تمويل عمليات التكوين والبحث والتطوير دون تمييز بين المؤسسات أو المناطق أو بين النشاطات، فالسياسات الأفقية يمكنها أيضا تشجيع العلاقات بين الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل منح قروض بفوائد منخفضة لصالح المؤسسات الصغيرة والمصغرة سيسمح لها بتمويل نشاطها الاستغلالي تمويل رأس المال العامل وتسهيل وتشجيع القروض الاستهلاكية لصالح زبائن هاته المؤسسات[60].

3-يشير عدد من الأخصائيين في الاقتصاد الصناعي إلى أهمية اعتماد مقاربة أكثر ديناميكية قائمة على السياسات الانتقائية، وذلك من خلال دعم نشاطات أو مجموعة مؤسسات خاصة نظرا لمؤهلاتها التنافسية ولقدرتها على التجديد والتطوير التكنولوجي في المجالات الجديدة البيوتيكنولوجيا، الإعلام والاتصال، وتتمثل الفكرة الأساسية لهذه المقاربة في تشجيع الاستثمار في الأنشطة الجديدة من أجل دعم القاعدة الصناعية الناشئة.

4- إذا كانت المقاربات الثلاث السابقة ترتكز على الإجراءات التي تهدف تشجيع المستثمرين من أجل أن يعملوا في ظروف أفضل، فالمقاربة التقييدية تتمثل في وضع أدوات معيقة مثل تخصيص السوق لبعض المؤسسات، مثلا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات ذات رأس المال الوطني وفرض شروط وقيود على المستثمرين الأجانب، وذلك من أجل فرض تواجد مستوى معين للمكّون المحلي، وفرض عقود لتقاسم التكنولوجيا أو ضرورة القيام بالتصدير .من الملاحظ أن هذه المقاربة أصبحت لا تتماشى مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة، ومن ثم فمن الصعب اعتمادها حاليا[61].

ومن أجل وضع تصور شامل لوضع إستراتيجية وطنية لترقية الاستثمار وتطوير العلاقات بين المؤسسات الاقتصادية المختلفة، نستعرض الشكل الموالي:

---

[60] ناجي بن حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص 311.

[61] ناجي بن حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص 314.

الشكل يوضح الإطار التحليلي للمقاربة النظمية لإقامة علاقات ما بين المؤسسات

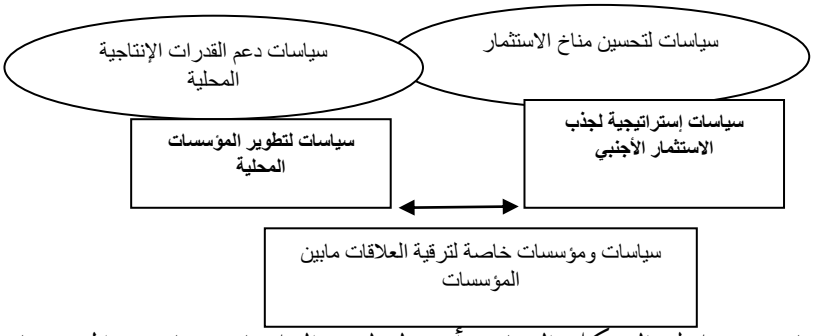

يتبين لنا من خلال الشكل السابق أنه ولتطوير العلاقات ما بين المؤسسات الاقتصادية المحلية منها والأجنبية يتطلب الأمر وجود مقاربة شاملة ضمن إستراتيجية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار عدة أبعاد .إن تعمل على تحسين مناخ الاستثمار، ويتحقق محور هذه الإستراتيجية هو وجود مؤسسات ذلك من خلال وضع السياسات والمؤسسات الكفيلة بتسهيل عمل المستثمرين وجذبهم، وفي هذا الإطار فمن الضروري وضع سياسات لدعم القدرات الإنتاجية المحلية بما يسمح بتحسين معدلات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يعني خلق المناخ الاقتصادي المشجع لقيام الاستثمار .وضمن هذه الإستراتيجية أيضا يجب التوفيق بين سياسات جذب الاستثمار الأجنبي وسياسات تطوير وتشجيع المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة منها على وجه التحديد.

يتمثل الهدف من هذه الإستراتيجية في خلق التكامل المطلوب وليس التسبب في خلق منافسة غير متكافئة تعمل على ويتم تحقيق كل ذلك في ظل وجود مؤسسات ، بين الطرفين ترقية العلاقات ما بين المؤسسات الاقتصادية، ومن أجل ضمان نجاح أية إستراتيجية يجب معرفة القيود المفروضة على عناصرها، وفي هذا الصدد نشير إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تواجه حاليا تحديات جمة وجب عليها رفعها من أجل ضمان بقائها في السوق الذي أصبح مفتوحا أمام المنافسة الأجنبية . فما هي يا ترى أهم هذه التحديات؟ وكيف يجب العمل من أجل مواجهتها؟

المطلب الثاني : التحديات المستقبلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تضع التحولات الجارية حاليا في العالم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية وفي الجزائر أيضا أمام تحديات كبيرة تتمثل فيما يلي :

تحدي الإصلاح الاقتصادي :ينتج عن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية فسح المجال للمنافسة الوطنية والأجنبية، وترك المجال حرا أمام السلع الأجنبية للدخول للأسواق الوطنية، خاصة بعد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مما يجبر المؤسسات الصغيرة على تحضير نفسها لمثل هذه التحديات.

تحدي التكنولوجيا والمعلوماتية :يجب الاعتماد المتزايد على التكنولوجيات الحديثة ووسائلها المتطورة بهدف توسيع وتطوير خدماتها بما يحقق التأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين معها.

تحدي الكفاءة الإدارية والبشرية :يستدعي هذا التحدي تطوير الموارد البشرية بما يتناسب مع عملية التحديث والتطوير وبما يتواكب ومتطلبات التكنولوجيا الحديثة[62].

المطلب الثالث : الخيارات الإستراتيجية لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

– إستراتيجية تحديد واستغلال الميزة التنافسية:

تؤكد مؤشرات المرحلة المقبلة على إمكانية بقاء ونجاح نوعين من المشاريع هما:

-الأول :هو المشاريع الكبيرة في حجمها ومواردها ونطاق نشاطها وخدماتها واتساع الرقعة الجغرافية التي تغطيها.

-الثاني :المؤسسات المتخصصة والتي تعمل على تقديم خدمات أو سلع محددة ومتخصصة متميزة لاسيما في مجال تقديم الخدمات الاستشارية، وعليه فيجب على المؤسسات الصغيرة اختيار البديل الثاني أي اللجوء إلى التخصص وتحديد الميزة التفاضلية أو التنافسية التي تستطيع من خلالها البقاء أو النجاح.

إستراتيجية خدمة المؤسسات الكبيرة:

وتنميتها ويتحقق ذلك من خلال عمليات المناولة أي قيام المؤسسات الصغيرة بإنتاج بعض أجزاء التي تستخدم في منتجات المؤسسات الكبيرة مما يقلل من تكلفة إنتاج مثل هذه الأجزاء فيما لو قامت المؤسسات الكبيرة بإنتاجها، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقوم فقط بإنتاج معظم الأجزاء التكوينية التي تغذي خطوط التجميع الكبيرة، بل تستخدم بشكل واسع منتجات المؤسسات الكبرى ومن أجل تحقق الميزة الفضلى لتعاقد المؤسسات الصغيرة مع المصانع الكبيرة لابد من توفر أمرين:

المهارة التي تعني مدى قدرة هذه المصانع الصغيرة على تصنيع هذه الأجزاء الصغيرة التي تطلبها المصانع الكبيرة بأكبر قدر من الجودة والدقة وفي أسرع وقت ممكن تلك الصيغة التي يرتضيها المصنع الصغير والمصنع الكبير لإدارة وتنفيذ هذا التعاقد من الباطن وبالطبع فإن هذه الصيغة من التعاقد تحتاج إلى مواءمة وتطويع عقود التعاقد من الباطن الموجودة في التجارب الأجنبية المتقدمة إلى ما

[62] ناجي بن حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص 315.

يناسب ظروف البيئة المحلية أو ابتكار أساليب مستحدثة لهذا التعاقد من الباطن، حيث يتطلب الأمر تقنين وتنظيم عمليات الشراء أو ملكية وتأجير الآلات التي تستخدم في الإنتاج، هذا إلى جانب ضرورة قيام المصانع الصغيرة بتحديد وتطوير خطوط وعمليات الإنتاج فيها لتكون قادرة على تصنيع هذه الأجزاء والمكونات بالمواصفات المطلوبة[63] .

المطلب الرابع : آليات تطوير أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ما يمكن ملاحظته حول أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الرغم من جملة الإجراءات المتخذة لصالحها، هو أن العديد من هذه المؤسسات يفشل وهو في مرحلته الأولى أي في أقل من ثلاث سنوات، وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى ثلاث آليات لتطوير الاستثمار والأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل هذه الآليات في المؤسسات الحاضنة وترقية المناولة والترويج لفرص الاستثمار المتاحة.

الآلية الأولى :إنشاء المؤسسات الحاضنة وتأهيل المؤسسات

أ .**إنشاء المؤسسات الحاضنة :**يمكن اعتبار إنشاء هذه المؤسسات كآلية لدعم منشآت الأعمال الصغيرة، وتمثل هذه المؤسسات ضرورة ملحة تساوي في قيمتها الدور الاقتصادي والاجتماعي والتقني الذي تلعبه هذه المنشآت في التنمية الشاملة فحاضنات المؤسسات هي آلية من الآليات المعتمدة لدعم المؤسسات الصغيرة المبتدئة ويمكن تعريفها بأنها مؤسسة قائمة بذاتها لها كيانها القانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة ومرافقتهم من أجل تجاوز أعباء مرحلة.[64]

هذه المؤسسات يعطي لها دعما أقوى، وهو الأمر الذي استدركته السلطات العمومية في الجزائر وذكرته في المادة 12 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي نصت على أن " تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة مشاتل حاضنات مؤسسات لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة."

إن حضانة المؤسسات كبرنامج تنموي يساعد في تنويع النشاط الاقتصادي وتكوين الثروة ونشر التكنولوجيا وتسويقها وكذلك خلق فرص عمل وتخفيض أخطار الاستثمار لمنشآت الأعمال

---

[63] ناجي بن حسين، **آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الثاني، مخبر المغرب الكبير، الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطسنة، 2004 ، ص 100 .

[64] جان سيسنرهل ، ترجمة صليب بطرس ، **منشآت الأعمال الصغيرة إتجاهات في الإقتصاد الكلي** ، القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع ، 1998 ، ص202 .

الصغيرة .كما يمكن لهذه الحاضنات أن تتخصص في مرافقة أصحاب الأفكار والمشروعات التي تقدم منتجات وخدمات جديدة ومتطورة تؤدي إلى إحداث تنمية متعددة الأهداف، من تكنولوجية واقتصادية واجتماعية في المجتمعات التي تقام بداخلها هذه الحاضنات .وتعمل الحاضنات باختلاف أنواعها وتخصصاتها على خلق صور ذهنية للنجاح أمام صاحب المشروع الناشئ، حيث أن الممارسات التي توفرها إدارة الحاضنة تمثل عام ً لا جوهريًا في تنمية هذه المشروعات الجديدة بالشكل الذي جعل بعض الخبراء في الولايات المتحدة الأمريكية يطلقون على الحاضنات مسمى "معهد إعداد الشركات."

والفكر الرائد في حاضنات المشروعات بني على أساس تطوير آلية تعمل على احتضان ورعاية أصحاب الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو العالي داخل حيز مكاني محدد، صغير نسبياً، يقدم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين ورواد الأعمال من أصحاب الأفكار الجديدة والتكنولوجية، وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروع المقاولة وذلك على أسس ومعايير متطورة ومن خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات ومواجهة المخاطر العالية المترتبة على إقامتها، بجانب توفير هذه المنظومة للخدمات الإدارية ألأساسية فهي تقدم أيضًا المعونة والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية في بعض الأحيان وتبعاً لطبيعة المشروعات.

تجدر بنا الإشارة إلى أن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت بإنشاء مشاتل للمؤسسات في العديد من الولايات من أجل المساهمة في مرافقة أصحاب المشاريع الجديدة في المراحل الأولى من بداية نشاطهم، وعليه فإن مشاتل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتكون المشاتل حسب التشريع الجزائري في أحد الأشكال الآتية[65]:

-المحظنة :هيكل يدعم ويتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

-ورشة الربط :هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

-نزل المؤسسات :هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

وتتولى المشاتل فيما يتعلق بتسيير المحلات احتضان أصحاب المشاريع بوضع محلات تحت تصرفهم تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات نشاطات المشروع.

و تقدم المشتلة فيما يخص شروط تقديم الخدمات، التوطين الإداري والتجاري للمؤسسات الحديثة وللمتعهدين بالمشاريع.

---

[65] جان سبسنرهل ، المرجع السابق ، ص 203.

إن مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف السلطات العمومية، المصحوبة طبعا بمساهمة حقيقية لأصحاب المؤسسات، يفرضها إضافة إلى ما ذكر، مسار عولمة الاقتصاد والذي يعد التفكيك الجمركي أحد مفاتحه التي ستزيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هشاشة إذا لم تدعم ببرامج تحسن مستوى ونوعية مواردها البشرية، والمالية والتقنية .وفي هذا الصدد يتوجب العمل لتأهيل هذه المؤسسات.

ب .تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن سريان اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وكذا الانضمام الوشيك إلى منظمة التجارة العالمية يتطلب الإسراع، وفي المدى القصير لاستكمال برامج التأهيل القائمة حاليا لتحضير المؤسسة لقواعد التبادل الحر وتكييف إستراتيجيتها في كافة وظائفها الموارد البشرية، تسيير المؤسسة، التسيير المالي، التسويق، التوزيع...إلخ وفق المعايير الدولية.

تجرنا مسألة تأهيل المؤسسات بالضرورة إلى الحديث عن تحسين القدرة التنافسية، ذلك أن عالمية التبادلات والتغيرات الحاصلة في الميدان الاقتصادي في ظل هيمنة التجمعات الاقتصادية الكبرى على الأسواق العالمية تفرض على المؤسسات الجزائرية إيجاد الطرق الحديثة والناجعة في عملية التأهيل التي لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب بل تتعدى ذلك إلى المحيط الاقتصادي ككل[66].

ولتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم، وبالنظر للتحديات المذكورة آنفا التي تنتظرها، أعدت وزارة برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 01 مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة 2013 وتتمثل أهدافه الأساسية فيما يلي:[67]

.1تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع الإنتاجية المختلفة.

.2تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيق ذكي وفعال بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها القريب.

.3اعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها.

---

[66] ناجي بن حسين ، **آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره ، ص 318.

[67] تصريح وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول برامج إعادة التأهيل، الموقع الإلكتروني للوزارة: http://www.pmeart-dz.org .

.4المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية الإيزو ومخططات التسويق.

.5تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

و ينتظر من هذا البرنامج في حال نجاحه وتجسيده فعليا تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة على المستوى المحلى والجهوي بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذي تنافسية وفعالية في سوق مفتوح وإنشاء قيم مضافة جديدة ومناصب شغل دائمة وتطوير الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتقليل من حدة الاقتصاد غير الرسمي ووضع وسائل تسيير جوارية في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع عالم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وفي خدمة الاقتصاد الوطني.

.2الآلية الثانية :ترقية المناولة وهو ما تم تقريره في الفصل الثالث من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أكدت المادة 20 من ذات القانون على اعتبار المناولة الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم لهذا الغرض تأسيس مجلس وطني مكلف بترقية المناولة يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل مهامه الرئيسة فيما يلي:[68]

-اقتراح كل تدبير من شأنه تحقيق أحسن اندماج للاقتصاد الوطني .

-تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة .

-ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء كانوا وطنيين أم أجانب وتنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينها.

في وقتنا الحالي النموذج الإستراتيجي الذي يمكن المؤسسات من الإسراع في وتيرة نموها وتحسين مردوديتها وإنتاجيتها وبالتالي إنشاء متزايد للثروة القيمة المضافة ومناصب الشغل وكل ذلك مع التخصص في نشاطها الأساسي وفي هذا الإطار تعتبر بورصات المناولة والشراكة أداة ربط بين المؤسسات الآمرة والمتشكلة أساسا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي والمؤسسات المناولة إن الهدف الأساسي لبورصات المناولة هو ضمان توافق الطلب والعرض وضبط التدفقات في المعلومات بين أصحاب الأوامر الذين يبحث ون عن فائض في الطاقة الإنتاجية المتخصصة والمناولين الذين لديهم طاقة إنتاجية غير موظفة في جزء منها.

---

[68] ناجي بن حسين ، **آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره ، ص 319.

تلعب دورا أساسيا في مجال التنشيط وترقية وتطوير المناولة والشراكة وأيضا المرافقة في ربط علاقات أعمال .في الوقت الحالي لا يمكن القيام بأي إنجاز صناعي دون اللجوء للمناولة، ففي الاتحاد الأوروبي.[69]

مثلا تمثل المناولة % 15 من النشاطات الصناعية و % 21 من متوسط الاستهلاك الوسيط % 25 في صناعة السيارات و % 28 في صناعة الطائرات، وقد تم هذا التحول في طبيعة الإنتاج الصناعي بسبب تنوع ظاهرة الإخراج وإذا رجعنا إلى الجزائر لوجدنا أن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية قد وضعت إطارا قانونيا يسعى لترقية نشاطات المناولة والتي تهدف إلى تكثيف النسيج الصناعي وإنشاء صناعة المؤرخ في 12 ديسمبر 2003 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة - جوارية، ولذا فإن القانون رقم18 والمتوسطة كرس من جهة أولى المناولة كأداة مفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تدخل في تثمين سياسة الترقية والتطوير والتي تهدف إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وأنشأ منجهة أخرى المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة.

أما على الصعيد الدولي فقد أشار رئيس المفوضية الأوروبية إلى أن تشجيع المقاولية وعمليات المناولة أصبحت تمثل حجر الزاوية في سياسة النمو لبلدان الإتحاد الأوروبي ، كما رأت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في المناولة أسل و فعالا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال نجاعتها في تنظيم الإنتاج الصناعي ومن ثمة قامت بوضع برنامج إنشاء مراكز المناولة بم ختلف الدول النامية وتلك التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية ، وتهدف هذه البورصات إلى بناء نظام للمعلومات التقنية يسهل الاتصال بين مختلف المؤسسات الاقتصادية، وقد استفادت العديد من الدول النامية من هذا البرنامج ومن بينها الجزائر، حيث تم إنشاء البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة بمساعدة برنامج الأمم، التي من بين مهامها إحصاء الطاقة الحقيقية للمؤسسات الجزائرية للمناول المتحدة للتنمية وتشجيع الاستعمال الأمثل للقدرات الإنتاجية التي تمتاز بها الصناعات الموجودة إلى جانب مساعدة المؤسسات عن طريق تقديم النصائح و المعلومات اللازمة مع تنظيم وتنشيط اللقاءات والمؤتمرات حول موضوع المناولة.

ما يمكننا ملاحظته حول مستوى تجسيد هذه الآلية في الجزائر هو أن هناك توجها فعليا لتشجيع عمليات المناولة الصناعية، خاصة مع إنشاء المجالس الجهوية للمناولة، إلا أن نجاح هذه الآلية يتوقف أيضا على العديد من العوامل الاقتصادية كمستوى النمو في القطاع الصناعي وحدة

---

[69] ناجي بن حسين ، **آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره ، ص 320.

المنافسة في السوق المحلي وفي الأسواق التصديرية، كما أن عمليات المناولة الناجحة لا تتحقق إلا في ظل وجود إستراتيجية صناعية واضحة المعالم يتم تحديد فيها ترتيب القطاعات ذات الأولوية بالدعم، والتي يجب أن تتوفر لها بعض المزايا التنافسية المقارنة من أجل التخصص فيها وتطويرها.

3.الآلية الثالثة :إنشاء جهاز للترويج وتشجيع الاستثمار :يمثل إنشاء هذا الجهاز في الوقت الحاضر ضرورة ملحة نظرا لما يقدمه من خدمات لازمة للتدفق الاستثماري .وتتمثل أهم مهام جهاز الترويج في جميع الأنشطة المتعلقة بالتحفيز وجذب الانتباه للعنصر المروج له، حيث يستخدم الترويج كأداة اتصال وحلقة وصل بين أطراف العلاقة الاستثمارية بغرض توفير المعلومات اللازمة لتعريف وتحفيز كل طرف على الالتقاء مع الأطراف الأخرى وتحقيق المنفعة المشتركة، أي أن خدمات الترويج تعني وصل فرص الاستثمار بإمكانيات التمويل والتنفيذ .ويمكن تجسيد هذه الآلية إن تم تحقيق بنود الفصل الرابع المواد 22 إلى 25 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أكدت على تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأسيس بنك معطيات خاص بهذه المؤسسات.

نؤكد في نهاية هذا المبحث على أن نوعية مناخ الاستثمار السائد في الدولة يعتبر العامل الحاسم في نجاح أو فشل أية إستراتيجية هادفة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة .وبالنسبة لتحليلنا للواقع الجزائري وجدنا أن هناك العديد من السياسات والخطط الاستراتيجية للنهوض بالصناعة الجزائرية وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، غير أننا نرى، من أجل لضمان نجاح هذه السياسات، قصد تحسين ضرورة تدخل السلطات العمومية ومن خلال التأثير على مختلف المؤسسات مناخ الاستثمار وخلق الظروف المواتية لقيام المشاريع الجديدة والمجددة.[70]

[70] ناجي بن حسين ، **آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره ، ص 321.

خلاصة واستنتاجات

انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة ، ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي مند انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي ،كما أن الجزائر بعد انتهاج سياسة الإصلاحات الاقتصادية قد اكتسبت خبرة لا يستهان بها في ميدان تشريع و تنظيم الاستثمارات فبعدما كان التشريع الخاص بالاستثمارات يأخد أساسا بعين الاعتبار قيمة رؤوس الأموال المستثمرة عند منحه التسهيلات للمستثمرين ، حيث كان الغرض هو تشجيع المبادرات أو مواكمة رؤوس الأموال التي كانت منعدمة في بداية الأمر.

تمهيد الفصل الثالث

جاءت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية نتيجة الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر مع نهاية الثمانينات والتي عجلت بتبني إصلاحات اقتصادية، والتحول من اقتصاد موجه إداري إلى إقتصاد السوق، هذه الإصلاحات التي أفرزت مجموعة من الآثار السلبية خاصة في الجانب الاجتماعي، حيث ارتفع معدل البطالة ، وستقتصر دراستنا في هذا الفصل على دراسة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل بالإضافة إلى كيفية إنشاء مؤسسة واهم العراقيل وإجراءات الدعم وهذا ما سنوضحه في هذا الفصل.

المبحث الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ

المطلب الأول: ماهية ومهام الوكالة

لما لها من قدرات على المساهمة في امتصاص البطالة كهدف أساسي، بالإضافة إلى مساهمتها في الناتج الوطني وكذا القيمة المضافة في عدة ميادين أخرى، جعلت من الحكومة أن تمدها الدعم الكامل من أجل تطور ومن اجل مواجهة ما يعيق نموها خاصة في المجال المالي، والجزائر كغيرها من الدول وضعت عدة أجهزة تهدف إلى دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى رأسها إنشاء وزارة خاصة بها سنة 1994 بالإضافة إلى وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI سنة 1993 ثم أعيد هيكلتها في 2001/08/20 باسم الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI، وكذلك تم إنشاء جهاز القرض المصغر في جويلية 1999، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ سنة 1996 بالإضافة إلى صندوق ضمان القرض FGAR سنة2002 وهو جهاز مساعد ل PME في مسالة التمويل، وستقتصر دراستنا على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نظرا لما حققته من نتائج حسنة ستتوضح من خلال هذا المبحث وذلك بدراستها من الجانب النظري والتطبيقي.[71]

الفرع الأول: تعريفها ونشأتها

1) **نشأتها:** أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في ربيع الثاني 1417هـ الموافق ل 8 سبتمبر 1996، والذي يحدد قوانينها ويمنحها مهام التنظيم ولتسيير العملي لجهاز دعم التشغيل الشباب.

وفيما يلي مختلف التشريعات الخاصة بالإطار العام لهذه الوكالة التي تم نشرها خلال نفس السنة 1996 التي أنشئت فيها، وخصصت هذه القوانين والنصوص التشريعية والمنضمة لهذا الجهاز للشباب الذين يتراوح أعمارهم بين 19 – 35 سنة ولا يشغلون وظيفة مأجورة تم نشرها خلال سنة 1996 وهي:

* قانون المالية التكميلي لسنة 1996 الذي انشأ الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وحدد طبيعة نفقاته المتعلقة أساسا في تمويل ودع تشغيل الشباب، بالإضافة إلى الضمانات التي تقدم للبنوك والمؤسسات المالية التي تمنح القروض في أطار هذا الجهاز.

---

[71] وثائق مصلحة تسيير الوكالة سعيدة.

* المرسوم الرئاسي رقم 96-234 والمؤرخ في 02 جويلية 1996 المتعلق بدعم تشغيل الشباب وهذا الأخير حدد المبادئ العامة لسير الجهاز ومختلف أشكال دعم تشغيل الشباب.
* المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المحدد لطرق سير الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.
* المرسوم التنفيذي رقم 96-296 والمتضمن إنشاء وكالة وطنية لدعم تشغيل الشباب ويحدد قوانينها، وهذا المرسوم يمنح للوكالة مهام التنظيم والتسيير العملي لجهاز تشغيل الشباب.
* المرسوم التنفيذي رقم96-297 المحدد لشروط ومستوى المساعدة المقدمة للشباب وأصحاب المشاريع، هذا المرسوم يحدد المساعدات والطرق للشباب أصحاب المشاريع.
* قانون المالية المؤرخ في1997 الذي يحدد الامتيازات الضريبية الممنوحة للمشاريع التي تم انجازها من طرف الشباب.[72]

2) تعريفها:

عمل بإحكام المادة 16 من الأمر رقم96-14المؤرخ في08 صفر1417 الموافق ل2يونيو 1996 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة1996، يعرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بأنها وكالة موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة، كما يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، حيث تقوم هذه الأخيرة بدعم ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمنشأة من طرف الشباب (أصحاب المشاريع)، كما أن هذه الوكالة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

الفرع الثاني: مهام الوكالة

تضطلع الوكالة و بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام التالية: [73]

* تقوم بدفع الفوائد كلها على المستفيد من المشاريع التي تقدم قروضها من طرف البنوك.
* تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
* تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما الإعانات منها.

[72] وثائق المؤسسة.

[73] وثائق المؤسسة.

* تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
* تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة عند الحاجة لدى الهيئات والمؤسسات المعنية بانجاز الاستثمارات.
* تشجع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.
* تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التقني التشريعي، والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم.
* تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصادية واجتماعيا.
* تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض.
* تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها.
* تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في آن تطلب لحساب الوكالة، انجاز برامج التكوين والتشغيل الأولي للشباب لدى المستخدمين العموميين والخواص.
* يمكن للوكالة من أجل القيام بمهمتها على أحسن وجه آن تقوم بما يلي:
* تكلف من يقوم بانجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية.
* تكلف من يقوم بانجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بواسطة هياكل متخصص
* تنظيم و تدريب لتعليم الشباب ذوي وتجديد المشاريع معارفهم وتكون في تقنيات التسيير على أساس برامج يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية.

* تستعين بخبرات مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.
* تطبق كل تدبير من شانه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المتخصصة لتمويل نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي و أسس إدارة الجهاز

الفرع الأول : الهيكل التنظيمي [74]

طبقا لإحكام المواد8 .16 .18 من الرسوم التنفيذي رقم96 -296 المؤرخ في 1996/9/8 وباقتراح من المدير العام، يصادق المجلس التوجيهي للوكالة بعد المداولة على التنظيم التالي:

1) **المديرية العامة:** ويرأسها مدير عام كما يوجد على مستوى المديرية .مدراء الدراسات. الذين تنحصر مهمتهم في تهيئة وتحضير الملفات الخاصة، إضافة إلى ذلك وجود خمس مدراء ومفتش رئيسي يعمل على المراقبة للملحقات.
2) **مديرية إدارة الوسائل:** تتكون من ثلاث مدريات فرعية مكلفة بإدارة الموارد البشرية، المحاسبة المالية، وإدارة الوسائل العامة أي أنها تقوم على تطبيق سياسة الوكالة في الموارد البشرية كما يهتم بتحضير ومتابعة برامج التجهيزات وقواعد التسيير الإداري للوكالة، إضافة إلى تنفيذ ميزانية العمل لها.
3) **مديرية الدراسة الخاصة بالمشاريع:** تتكون هذه المديرية من فرعين الأول للدراسة والأخر لتقديم المشروع، وتتخلص مهام هذه المديرية دعم استحداث المؤسسات المصغرة في إطار تطبيق إجراءات الدعم.
4) **مديرية متابعة المشاريع:** هذه المديرية تعمل على متابعة تنفيذ الاستثمار للمشاريع الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تقوم بتقييم دوري للمشاريع المقدمة أو المنفذة في تأمين الرعاية الضرورية للمقاولين الشباب ولمتابعة مشاريعهم.
5) **مديرية العمليات المالية:** تتكون هذه المدرية من مدريتين واحدة لتسيير الأموال والثانية للتعهدات ، هدف هذه المديرية متابعة التزامات وتسيير الصندوق وتسديد الإئتمانات، كما

[74] وثائق المؤسسة.

تتولى تحضير مخطط التمويل للوكالة، إضافة إلى العلاقات التي تربطها مع البنوك في إطار متابعة تحويل المشروع واجل تسديد القرض.

6) **مديرية الإدماج المهني:** هذه المديرية مكلفة بتحضير ومتابعة تطبيق برنامج الإدماج المهني وكذا تنظيم ومتابعة نشاطات تكوين خاصة بالشغل وعليه فهي تقوم بإعداد مخططات وبرامج الإدماج المهني ومراقبة تطبيقها وتزويد المقاولين الشباب بالمعلومات والنصائح حول المهن والوظائف.

7) **الملحقات الولاية:** أقيمت من اجل تأدية مهامها وذلك طبقا لإحكام المرسوم التنفيذي 96-296المؤرخ في24 ربيع الثاني 1417هـ الموافق ل8 سبتمبر1996و بالتحديد المدة الخامسة ونصها: يكون مقر الوكالة بمدينة الجزائر ويمكن نقله إلى أي مكان في التراب الوطني وذلك بمرسوم تنفيذي.....كما يمكن أن تحدث الوكالة أي فرع جهوي أو محلي بناء على قرار مجلسها التوجيهي.

حيث تتمثل مهمة هذه الملحقات في:

* تأمين مصالح ومساعدة المقاولين الشباب في علاقتهم مع المؤسسات المصرفية والمالية.
* وضع تحت تصرف المقاولين الشباب كل معلومات الاقتصادية والقانونية والمالية الخاصة بنشاطاتهم.

الفرع الثاني : أسس إدارة جهاز دعم تشغيل الشباب

يحدد هذا الجهاز هدفين أساسين هما:

1) خلق وتشجيع النشاط والخدمات من طرف الشباب المستثمر.

2) تشجيع كل أشكال النشاطات والإجراءات الهادفة لترقية الشباب.

بالنسبة لخلق النشاطات المتعلقة بالاستثمار لا يتعدى 4 ملايين دينار جزائري.

الشباب يجب أن تتوفر فيهم الشروط التالية: [75]

* السن يتراوح بين 19-35 سنة.
* أن يكون صاحب مؤهلات مهنية.
* مساهماته الشخصية.

[75] وثائق المؤسسة.

يستفيد الشباب أصحاب المشاريع من مساعدة مالية من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، هذا الدعم يتم عل شكل واحد حيث يستفيد الشباب من المزايا ضريبية في شكل إعفاء ضريبي أثناء الانجاز واستغلال المشاريع.

1) **قرض بدون فائدة:** خلق مؤسسة صغيرة من طرف الشباب أصحاب المشاريع تخضع لعملية مالية من مساهمة شخصية من جهة، وقرض بنكي على الذي المتوسط، وكذلك قرض بدون فوائد المقدم من طرق الصندوق من جهة أخرى، وهذا الأخير يصل الى100%.

2) **الامتيازات الضريبية وشبه الضريبية:** المشاريع الإنمائية و المقدمة من طرف الشباب تستفيد بالامتيازات الضريبية وشبه الضريبية وبالتالي تحسن مردوديتها المالية للمشاريع و ذلك بـ:

* إعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل8 % للإكتسابات العقارية الحاصلة في إطار إنشاء نشاط صناعي.
* إعفاء من الضريبة الخاصة بالتسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات.
* إعفاء من رسم الضريبة العقارية على الممتلكات المبنية والبناءات الإضافية لفترة تتراوح بين 3 و 6 سنوات حسب المنطقة اعتبار من نهاية أشغال البناء.
* إعفاء من الرسم على القيمة المضافة لاقتناء التجهيزات باستثناء السيارات السياحة التي تستعمل مباشرة في انجاز الاستثمار عندما تكون هذه التجهيزات موجهة لتحقيق عمليات خاضعة للرسوم على القيمة المضافة غير مصنوعة في الجزائر.
* استعمال النسب المخفضة ب5% فيما يخص الرسم الجمركي للتجهيزات المستوردة التي تستعمل مباشرة في انجاز الاستثمار عندما تكون هذه التجهيزات غير المصنوعة في الجزائر.[76]

المطلب الثالث: واقع وحصيلة الوكالة

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ همزة وصل بين الشباب أصحاب المشاريع والمؤسسات المالية والهيئات الأخرى التي تربطها علاقة معهم ، وان نجاح مشاريع الشباب وازدهار هذه المؤسسات التي يرغب في إنشائها ويعبر عن مدى فعالية هذه الوكالة ونجاحها، ورغم النتائج التي

[76] وثائق المؤسسة .

توصلت إليها والتي تعني طموحات ومسعى الشباب البطال، إلا أن هذا الأخير يعاني من بعض العراقيل والعقبات التي تعترض طريقهم وتحد من تحمسهم في الوصول إلى تحقيق غاياتهم، إلا إن الحكومة تجتهد في الوصول إلى حل يخدم مصالح الشباب ومصالحها، كل هذا من اجل الازدهار والتقدم والتنمية اقتصادية واجتماعية.....الخ.

الفرع الأول : الصعوبات التي تواجه الشباب وأهم الإجراءات المتبعة

* إن أول ما يعترض الشباب هو البحث عن مقر للمؤسسة أو محل لمزاولة النشاط.وحتى إن وجد محلا للكراء فان مدة الكراء تكون23شهرا بينما البنك يشترط من الشباب صاحب المشروع أن يكون عقد الكراء المحل لمدة تساوي مدة القرض(عادة 5سنوات).
* يعاني معظم الشباب من مشكل البيروقراطية وهذا لا تجده فقط في هؤلاء ولكن تقريبا في مختلف الميادين ومختلف شرائح المجتمع.
* مدة تسديد القرض تقف عائقا أمام طموح الشباب وهذا من خلال ما لمسناه من هؤلاء، إذ أن بعض النشطات لا تحقق عائدا كافيا في خلال هذه المدة نتيجة لعدم فورية إنتاجاتها مثلا.البناء وانجازات أخرى.
* رهن العقارات أو الممتلكات غير المنقولة التي يطلبها البنك ليست في متناول معظم الشباب إذ لم نقل كلهم.
* الضامنات المقدمة للبنوك تشكل تهديدا في نفسية الشباب خاصة عند فشل المشروع فليست كل المشاريع التي شرع فيها الشباب نجحت.
* وهذا حسب الإحصائيات التي قدمت من طرف الوكالة أو حتى من طرف الديوان الوطني للإحصائيات ONS.
* تخبط الشباب في بعض الآفات التي لا تكاد تخلو منها إدارة وهذا واقع معاش منها المحسوبية، الرشوة، وغيرها من العراقيل الأخرى الإدارية.[77]

[77] وثائق المؤسسة .

* معظم المؤسسات المصغرة تكون عائلية وهذا يعترض الوصول إلى الأهداف المنشودة من إنشائها ألا وهي تشغيل الشباب البطال الراغب غي العمل والقادر عليه وغيرها من العراقيل التي يواجهها الشباب ما فتئت أن تقف أما طموحاته، إلا أن الحكومة اتخذت بعض الإجراءات التي تفك بعض المشاكل وتمثلت في القرارات الجديدة لعام 2012 .
* أول ما كان يعترض الشباب هو البحث عن مقر المؤسسة أو محل للكراء جاء قرار إنشاء مشاتل PEPENIER للمؤسسات الصغيرة وبعد إن تتطور هذه الأخيرة بإمكانها إخلاء المقر وتركه لمؤسسات جديدة، والشيء المحفز هو إن الوكالة لم تحدد مدة معينة لبقاء هذه المؤسسة {حديثة النشأة} حتى تترك الوقت الكافي لها لنموها.
* إنشاء 100 محل في كل بلدية لصالح المؤسسات الصغيرة وهذا يضع حدا لمشكل المقر الذي أعاق إنشاء العديد من المؤسسات وإيقاف زحف هؤلاء إلى المدن الكبرى مع ما ستوفره من دعم للتنمية المحلية.
* كانت مدة التسديد {القروض البنكية} عائقا أمام الشباب. لذلك جاءت الإجراءات الجديدة التي أقرت اعتماد دفع التعويضات كل سداسي أو كل سنة حسب نوعية نشاط المؤسسة.
* تمديد فترة تسديد القرض من5الى7سنوات مع سنة على الأقل كتأجيل.
* تعميم منح مهلة إعفاء لسنة أو أكثر حسب نوعية نشاط المؤسسة حتى يتمكن الشباب من دفع أقساط القرض بعد إن تبدأ مؤسساتهم فعلا في الإنتاج.
* فيما يتعلق برهن العقارات أو الممتلكات غير المنقولة و التي لم تكن في متناول اغلب الشباب فقد تم إلغاء هذا الشرط بالنسبة للبنك {كضمان}، وتتكفل الدولة بضمان المشروع بالنسبة للبنك بنسبة 70%.[78]
* بعض الإجراءات الإدارية كانت في السابق تحبط من عزيمة الشباب. كمدة دراسة ملفات القروض، لكن الآن فقد تم تحديد مدة معالجة البنوك للملفات الخاصة بالشركات المصغرة ب3اشهر يقبل من خلالها الملف، أو تقدم للمعني (صاحب المشروع) تبريرا لعدم الموافقة.

[78] وثائق المؤسسة.

* أهم إجراء تم إقراره هو الرفع من الحد الأقصى للاستثمار من 4000000 دج إلى 10000000 دج (مليار سنتيم)، مع خفض نسبة المساهمة الشخصية:

- 5% بالنسبة المستوى الاستثمار اقل من 2000000دج .
- 10% بالنسبة لمستوى الاستثمار بين2-10مليون دج.

توسيع الأنشطة للمؤسسات المصغرة التي نجحت في نشاطاتها و التي قامت بتسديد ديونها

* على مستوى الإدارة الضريبية:

- تسهيل دخول الشباب المسير في العقار الصناعي.
- الإعفاء الضريبي لسيارات السياحة إذا كانت تعتبر العتاد الأساسي في نشاط المؤسسة المصغرة.
- إلغاء TVA على الخدمات.

الفرع الثاني : النتائج التي حققتها ANSEJ منذ بدايتها إلى 2016 .

إن النتائج التي توصلت إليها الوكالة منذ نشأتها وانطلاق عملها غاية 2016/12/31 تبرهن عن مدى نجاح الوكالة الوطنية والدور الذي تقوم به اتجاه الشباب البطال الراغب في انجاز المشاريع في مختلف الأنشطة، والتي تضم 53 وكالة على المستوى الوطني التي عملت على أنشاء أكثر من 51 إلف مؤسسة مصغرة ب 161 ألف منصب شغل مباشر ودائم أثبتت معظمها نجاحا، بدليل إن حوالي 400 مؤسسة انتقلت إلى متوسطة ،وحسب إحصائيات عام 2005 تلقت الوكالة ANSEJ حولي 189278 ملف إنشاء مؤسسة مصغرة ، تم قبول ما يقارب 171034 بعد الدراسة، والتي يمكن أن توفر حوالي 50689 و شرعوا فعلا في نشاطاتهم وشغلوا 150000 عامل، وتم تمويل هذه المشاريع بتكلفة قدرها 83،8 مليار دج، منها 15،2 مليار دج نصيب الوكالة ANSEJ وهي قروض بدون فائدة، أما عن إحصائيات نهاية 2016 فيمكن عرضها في الجدول التالي:

جدول يبين توزيع الوثائق المصادق عليها حسب قطاعات النشاط:

قطاعات النشاط	عدد الوثائق المقدمة و المصادق عليها	عدد الأجراء	النسبة %
خدمات	76171	199906	%27.47
الزراعة	68127	181964	%24.57
الصناعة التقليدية	31943	101986	%11.52
نقل المسافرين	23522	57835	%8.48
الصناعة	24318	834505	%8.77
نقل البضائع	19248	41711	%6.94
البناء و الأشغال العمومية	14170	52200	%5.11
نقل المجمدات	11842	25074	%4.27
الأعمال الحرة	3389	8123	%1.22
الصيانة	3156	8529	%1.14
الصيد	971	3617	%0.35
الري	474	1770	%0.17
المجموع	277331	1517220	%100

المصدر ANSEJ

من خلال الجدول نلاحظ قطاع الخدمات هو الذي احتل الصدارة حيث كانت الحصة الكبيرة له بـ 76171 ملف مصادق عليه، حيث عدد الأجراء 199906 عامل بنسبة 27،47% من إجمالي 76612 عامل و 277331 ملف مصادق عليه.

المبحث الثاني: العراقيل والتسهيلات

المطلب الأول:العوائق المتعلقة بثقل الإجراءات الإدارية مؤسسات صغيرة ومتوسطة وجديدة.

حسب بعض الدراسات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة2001/2000معتمدة على دراسة من قبلEcotchnicsحول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص، فان التعقيدات وثقل الإجراءات الإدارية المتبعة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متضمنة في المراحل الرئيسية لتأسيس المؤسسة ورغم أن هذا الدراسة تعتبر قديمة نسبيا بالنظر إلى التطورات التي حدثت من تاريخ القيام بهذه الدراسة 1998م إلى يومنا هذا إلا أنها لا تعكس صورة حقيقة عن التعقيدات والإجراءات الإدارية المعتمدة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة كون أن التطورات التي حدثت لم تضف الكثير من اجل تحسين الإجراءات.

ويمكن تقسيم المراحل الأساسية لتكوين المؤسسة إلى: [79]

- تأسيس الشركة لدى الموثق.
- التقيد في السجل التجاري.
- تقديم ملف لوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. التي عوضت وكالة دعم وترقية الاستثمار.
- تقديم ملف للجنة تنشيط الاستثمارات وتحديدها وترقيتها. .
- تقديم ملف إلى البنك.

* تأسيس الشركة لدى الموثق:

إجراءات التأسيس لدى الموثق تستغرق شهرا تقريبا مع تقديم 8وثائق هي:

- شهادة لعدم تسمية للشركة المسلمة من طرف المركز الوطني للسجل التجاري.
- نسخة عن بطاقة التعريف الوطني.
- شهادات ميلاد المساهمين.
- عقد ملكية المحل أو عقد إيجار توثيقي.

في حالة الإيجار يشترط ملفا أخر يتضمن:

- شهادة ميلاد صاحب المحل.
- نسخة من بطاقة التعريف الوطني وشهادة الإعفاء من الضرائب.
- دفع أتعاب الموثق10،000 دج ومصاريف التسجيل التي تمثل3 من مبلغ الإيجار الكامل.

كما أن تشكيل هذا الملف الإضافي يستغرق مدة قدرها 15 يوما والمشكلة فبهذه الحالة أن السجل التجاري المسلم على أساس عقد الإيجار تنتهي مدة صلاحيته بانقضاء مدة الإيجار وغالبا ما تكون اقل من عامين.

- شهادة محضر قضائي تثبت وجود الحل ويحدد الأجل بأسبوع.
- تسديد رأس مال المؤسسة في حساب الموثق قبل استرجاعه لغاية تسجيل العقد وإعداد السجل التجاري وفتح حساب جاري للشركة.
- تسوية أتعاب الموثق المقدرة ب 20000 دج.

[79] وثائق المؤسسة.

- تسديد حقوق التسجيل من رأس المال.
- التصريح بوجود الشركة لمفتشية الضرائب المباشرة والتي بدورها تستلزم أربعة وثائق إضافية وعادة ما تكون هذه الوثائق قد سلمت من عند الموثق ، كما أن هناك إجراءات أخرى في هذه المرحلة تستغرق شهرا إضافيا هي: [80]
- النظام الأساسي للمؤسسة مطابق لإيجار المحل.
- استمارة خاصة بالمعلومات.

* التقييد في السجل التجاري:

يتطلب التقييد في السجل التجاري13 وثيقة إدارية والبعض منها اشترطت من قبل وتتطلب إجراءات ومصاريف إضافية.

- نسخة قانونية مطابق للأصل للقانون التأسيسي.
- سجل السوابق العدلية للمسيرين.شهادة ميلاد، الطابع الجبائي. وتستغرق مدة التسليم شهرا
- نسخة من شهادة الميلاد مستخرجة من مكان الازدياد.
- عقد توثيقي للمحل أو عقد الإيجار.
- شهادة وجود المحل يقدمها المحضر القضائي المتخصص محليا لمهلة أسبوع.
- شهادة وجود المحل تسلمها المفتشية الضرائب لمهلة أسبوع.
- شهادة عدم الإخضاع الضريبية.
- شهادة الوضعية الجبائية ، لمهلة أسبوع.
- استمارة خاصة.
- نسخة من الإعلان الوارد في الكشف الرسمي للإعلانات القانونية.
- نسخة عن الإعلان الوارد في جريدة الوطنية.
- دفع حقوق التسجيل في السجل التجاري1500دج.
- دفع حقوق لصالح الخزينة 4000 دج.

[80] وثائق المؤسسة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحصول على السجل التجاري في الظروف العادية لا تكون إلا بعد ثلاثة أشهر.

ملف وكالة دعم وترقية الاستثمار التي استبدلت بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

من أجل الحصول على امتيازات مشروع الاستثمار تقدم الوثائق التالية:

- دراسة تقنية واقتصادية عن جدوى المشروع .
- القانون الأساسي للشركة.
- السجل التجاري.
- بطاقة التعريف الجبائية.
- فاتورة شكلية للتجهيزات.
- تصريح بالاستثمار.استمارة وكالة دعم وترقية الاستثمار.
- طلب امتيازات. استمارة وكالة دعم وترقية الاستثمار.
- قائمة التجهيزات.استمارة وكالة دعم وترقية الاستثمار.
- دفع مبلغ 10.000 دج لوكالة دعم وترقية الاستثمار.

تقديم ملف للجنة تنشيط ومساعدة وترقية الاستثمار

يعتبر العقار أولى العقبات الصعبة التي تستثمرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللحصول عليه يستلزم تدخل كل من:

- لجنة مساعدة وتنشيط وترقية الاستثمار.
- اللجنة التابعة للمجلس الشعبي البلدي.
- اللجنة العقارية للبلدية المعنية.
- الهيئة العمومية المكلفة بتهيئة المناطق الصناعية.
- مصالح البلدية المعنية.

ويتطلب ملف الحصول على العقار 9وثائق إدارية: [81]

تقديم طلب للجنة مساعدة وتنشيط وترقية الاستثمار.للولاية أين يتموقع المشروع أو البلدية أو الوكالة العقارية.

[81] وثائق المؤسسة.

- ✓ دراسة تقنية اقتصادية لجدوى المشروع.
- ✓ القانون الأساسي للشركة.
- ✓ بطاقة التعريف الجبائية.
- ✓ فاتورة شكلية للتجهيزات.
- ✓ تصريح بالاستثمار من وكالة دعم وترقية الاستثمار.
- ✓ طلب الامتيازات.من وكالة دعم وترقية الاستثمار.
- ✓ قائمة التجهيزات.
- ✓ مخطط إنشاء المصنع.

والمشكل المطروح في المحصول على العقار يتمثل في الآجال الغير محددة للحصول عليه وفي حالة الحصول عليه يكون غير مهيأ وعليه فهذا يستلزم بدوره تقديم ملفات إضافية لمصالح سونلغاز ومصالح المياه...الخ للتهيئة.

تقديم ملف إلى البنك.

تتميز الإجراءات المتخذة على مستوى البنك بالبطء الشديد والبيروقراطية المحبطة للشباب حيث تطرح البيروقراطية مشكلا أكبر من التمويل بحد ذاته.

ففي حالة الدفع الفوري لثمن الموارد المستوردة اللازمة للمشروع على المستثمر بعد فتح حساب في البنك تقديم:

- القوانين الأساسية للشركة.
- السجل التجاري.
- بطاقة التعريف الجبائية.

بالإضافة إلى القوانين الشكلية للبنك تأتي بعد ذلك فترة انتظار قد تدوم أشهر.

وفي حالة طلب تمويل على المستثمر أن يضع لدى وكالة البنك المحلية الوثائق العديدة التالية.

- قوانين الشركة.
- السجل التجاري.
- بطاقة التعريف الضريبية.
- دراسة تقنية اقتصادية.

- مختلف الفواتير الشكلية.
- قرار منح المزايا من قبل وكالة ترقية ودعم الاستثمار.
- عقد ملكية العقار لتشكيل الرهن العقاري.
- وضع رأس المال والدعم الفردي في الرصيد البنكي

وبعد هذا يجب أن ينتظر المستثمر من 6 إلى 12 شهرا لتلقي الرد الايجابي او السلبي على طلبه و إذا كان الرد ايجابي يقوم البنك بإبلاغ موافقته تمويل المشروع بعد وضع الشروط التالية: التحضير بالتعاون مع المصلحة القانونية للبنك لشكليات الرهن العقاري أو الرهن المقبول.
تجميد في الحساب البنكي الأموال الخاصة اللازمة لتسوية 15 % إلى 30 % من المبلغ المدفوعة مقدما نقدا للموردين لان البنك يمول فقط 70 % إلى 80 % من قيمة التجهيزات.

هذا ويتفق الجميع اليوم على أن نظامنا المالي والمصرفي لا يتماشى إطلاقا وتمويل الاستثمار خاصة عندما يتعلق الأمر بإنشاء المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تجد صعوبات في تقديم ضمانات كافية.

المطلب الثاني: العراقيل والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن الواقع الاقتصادي اليوم يحتم على هذه المؤسسات نوعية من المشاكل تعيق نموها بل تهدد حتى حياة هذه المؤسسات، خاصة ما تعلق بمشاكلها مع البنوك وبيروقراطية الإدارة وكذا التكاليف الجبائية والاجتماعية وغيرها...

1) ثقل الجهاز المصرفي[82]:

إن المنظومة المالية و المصرفية في بلادنا ما زالت بعيدة عن تمويل حقيقي لمشاريع القطاع و قطاع م.ص.و.م، و من مشاكل هذه الأخيرة مع البنوك ما يلي:

- الشروط القاسية للحصول على القرض لدى البنك لتغطية حاجيات هذه المؤسسات.
- بطئ التنفيذ خاصة بالنسبة للولايات الداخلية.
- غالبية البنوك تفضل النشطات التجارية الاستيراد وذلك على حساب نشطات الانتاج.
- الضمانات التي تفرضها البنوك على هذه المؤسسات تعيق من تورطها وزيادة استثمارها.

2) مشاكل التموين[83]:

[82] وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وثيقة تعالج المشاكل التي يعاني منها قطاع م.ص.1-03

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كثيرا من نقص معتبر في المواد الاولية
المدخلان عموما والتي هي غير موجودة في السوق المحلي ولعدم تعودها على الاستيراد وتقنياته جعلها تلجا الى المستوردين لكن الجدد منهم يهتمون فقط بالمواد الاستهلاكية ومعظم المؤسسات العمومية تستورد لصالح الدولة فقط في إظهار ممارسة احتكار الدولة وبالتالي فانفتح الاقتصاد ادى الى مشاكل عديد خاصة توقعات في الانتاج بسبب النقص في المخزون.

3) مشاكل العقار و العقار الصناعي[84]:

ان مشاكل العقار يطرح نفسه بقوة في مجال الاستثمار حيث ان كثير من المستثمرين يلاقون صعوبات كثيرة اثناء حيازة العقار الصناعي و عقود الملكية من 150.00 مستثمر مسجل فقط 34.000 يملكون عقود الملكية لأراضيهم، من جهة أخرى المناطق الصناعية ومناطق النشاط ولا يملكون التجهيز الأدنى للقيام بنشاطاتهم، من مشاكل الماء والغاز، الطرق، الهاتف...وكذا يعانون من تسيير.

هذه الوضعية أوجدت تحويلات في العقار الصناعي نحو بناء السكنات في المناطق الصناعية.

وقد قررت الحكومة تجميد إنشاء مناطق جديدة في انتظار تطهير وإصلاح الوضعية الحالية ل 74 منطقة صناعية و 449 منطقة نشاط تغطي كلها مساحة تقدر ب17800هكتار وقد خصص مبلغ 250مليار دج لإصلاح هذه الوضعية.

وعموما أهم مشاكل العقار الصناعي تتمثل في:

- الإجراءات الطويلة للحصول على العقار الصناعي.
- غياب إطار مرجعي لموضوع إنشاء وتسيير وتطوير مناطق النشاط.
- عدم استقلالية وتهيئة المناطق الصناعية و مناطق النشاط.

4) مشاكل المحيط الاستثماري:

اغلب المتعاملين الاقتصاديين يعانون من بطء و ثقل الإدارة إجراءات ، تشريع وهيكلة ادارية.. هذه الصعوبات تبدأ من فكرة الاستثمار حتى التحقيق النهائي للمشروع وتجسيده على أرض الواقع ونجد ان المدة المتوسطة لتحقيق المشروع هي80 شهرا أكثر من06سنوات ونحن نعلم أن عامل الوقت

---

[83] وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وثيقة تعالج المشاكل التي يعاني منها قطاع م.ص، ص01 -03.

[84] Ministère de la PME/PMI, donnes globales sur le secteur PME/PMI, 2006

مهم جدا في الاستثمار بينما المعدل العالمي هذا الشأن فهو06اشهر والفارق كما نلاحظ كبير جدا، وهو ما يسمح بربح الوقت. [85]

فالقرارات الإدارية على مستوى جهاز التنفيذ ما زالت تتسم بالتعقيد والتباطؤ وكذا البيروقراطية، فكل هذه الأمور تشكل كبح لتحقيق مشروع اقتصادي ما.

5) ضعف المعطيات الاقتصادية وعدد مراكز القرار:

لا شك وان المعلومات الاقتصادية والاستثمارية تشكل دافعا قويا لمعرفة السوق والنافسة والجودة والسعر للمؤسسات الأخرى، لكن غياب هيئة متخصصة في هذا الشأن أعاق من تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإضافة إلى ذلك لا توجد لحد الآن احصائيات كافية حول هذا النوع من المؤسسات وذاك لوجود04هيئات وطنية معتمدة رسميا، وقد قدمت احصائيات مختلفة عن بعضها البعض:

الديوان الوطني للاحصائيات236.000=م، ص، و، م.

127.000م، و، م = الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.

25.000م ، ص، و، م = الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.

هذه الإحصائيات سجلت في جوان1998وما زالت مختلفة لحد اليوم.وقد تأخرت الوزارة باعتماد هيئة معنية مكلفة أساس بالإحصائيات لنشاط القطاع.واهم ما يعني منه القطاع في هذا الجانب:

- انعدام استراتيجية وطنية منضمة ومختصة في البحث في الإعلام الاقتصادي.
- غياب مكتب خاص ومكلف بالدراسات والتوجيه والاستشارة الاقتصادية و المالية.
- ارتفاع نشطات الاستيراد بالمقارنة مع الاستثمار المنتج مما يؤدي تهديد مؤسستنا الإنتاجية.
- نقص المعلومات فيما يخص المحيط الخارجي ميزات السلع المنافسة.معلومات عن السوق عموما.....

عراقيل أخرى:

هناك مشاكل كثيرة نذكر منها:[86]

[85] وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, وثيقة تعالج المشاكل التي يعاني منها قطاع م.ص.ص 03

[86] وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, وثيقة تعالج المشاكل التي يعاني منها قطاع م.ص.ص 04.

- قدم أسلوب التسيير المنتهج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلادنا وذلك للطابع العائلي لها.
- غياب بنك متخصص لتلبية احتياجات هذا القطاع.
- مخاطر الصرف والرسوم الجمركية.
- غياب اليات تغطية المخاطر المتصلة بمنح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: إجراءات الدعم والترقية

لقد جاءت المادة 11 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات حيث يهدف القانون إلى:

- إنعاش النمو الاقتصادي.
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها.
- ترقية وتوزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والتكنولوجي المتعلقة تبنى سياسة تكوين وتسيير الموارد البشرية تفضل وتشيع الابداع والتجديد وثقافة التفاؤل.
- ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الحث على وضع أنظمة جنائية مكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كل هذه الأهداف جعلت السلطات العمومية تبحث عن أساليب وطرق لتدعيم المؤسسات الصغيرة ولعل أهم ما في هذا الشأن:

- **إنشاء بنك معطيات خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

بموجب المادة 24 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في12 /12 / 2001 تتضمن تأسيس بنك على نظام شامل لنشطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [87]

- **إنشاء مجلس وطني مكلف بترقية المناولة.**

[87] وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, وثيقة تعالج المشاكل التي يعاني منها قطاع م.ص.ص 05.

يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتشكل من ممثلي الإدارات والمؤسسات فالجمعيات المعنية بترقية المناولة. تتمثل المهام الأساسية للمجلس فيما يلي:

- اقتراح كل تدبير من شانه تحيقق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني.
- تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة.
- ترقية عملية الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء اكانوا وطنيين أم أجانب.
- تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية في ميدان المناولة.

-إنشاء هياكل الدعم:

من خلال قانون الاستثمار2001 عمل الوزارة المعنية على إنشاء ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فوضعت لهذا الغرض ما يعرف هياكل الدعم وتتمثل فيما يلي: [88]

- **مراكز التسهيل :**

هي مؤسسات عموميات ذات صيغة إدارية ومن أهم أهدافها:

- تطوير ثقافة المؤسسة وتبنى سياسة التسيير.
- دعم وتطوير التكنولوجيات الحديثة لصالح أصحاب المشاريع.
- تقديم خدمات في مجال التسيير والتسويق، وتسيير الموارد البشرية.
- مراقبة أصحاب المشاريع في مجال التكوين والتسيير.
- مساعدة المستثمرين لمواجهة العراقيل التي يتلقونها خلال المراحل الأولى لبداية المشروع.

- **أهم التسهيلات**

قصد ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشأت هياكل استقبال تقترح مقررات مساعدة وخدمات لتلبية الحاجيات النوعية للمؤسسات أهمها:

- المشاركة في الانتعاش الاقتصادي.
- تقييم مشاريع المؤسسات بهدف إيضاح أحسن الطرق لتحقيقها.
- مساعدة ودعم ظهور المشاريع المختلفة الجديدة.
- تقديم إعانة للمستثمرين الجدد.

---

[88] وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, وثيقة تعالج المشاكل التي يعاني منها قطاع م.ص.ص 06.

ومن أهم الخدمات المقدمة لتحقيق هذه الأهداف:

- خدمات الفاكس والنسخ.
- الخبرة والنصح الخارجي.
- أثاث المكتب والهاتف بشتى أنواعه.
- التكوين النوعي.

إنشاء صناديق دعم الاستثمار:

لقد نصت المادة28من الأمر رقم 63 المؤرخ في 01 اوت2000علىتنميةالاستثمار إنشاء رأس مال خاص لدعم الاستثمار ويتكفل بالتكاليف الممنوحة للاستثمار خصوصا ما يلي: [89]

- التكفل بالهياكل القاعدية الضرورية لانجاز الاستثمار.
- تكثيف القروض الموجهة الاستعمال في الإنتاج.
- تحفيز ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطور نظام المعلومات الاقتصادي والإحصائي.
- انشاء وتطوير موقع الانترنيت الذي تم انشاؤه سنة2001-www.pmepmi.dz.org.
- وضع هاتف اخضر على مستوى الوزارة لتسهيل اتصال.
- انشاء بنك معلومات وتزويده بكم هائل من المعطيات حول القطاع وطلك عن طريق ONS.CNAS...

ويجب على الهيئات والمؤسسات والإدارات المذكورة أدناه تزويد منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختف المعلومات المنظمة فبالبطاقات التي نحررها ويتعلق الأمر على وجه الخصوص ببطاقات:

- المركز الوطني للسجل التجاري.
- الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي.
- الإدارة الجبائية.

---

[89] وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, وثيقة تعالج المشاكل التي يعاني منها قطاع م.ص.ص 07.

- الديوان الوطني للإحصائيات.
- إدارة الجمارك
- الصندوق الوطني للتامين لغير الأجراء.

من العوائق المهمة لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعف الكفاءات على مستوى التسيير خاصة، لذلك قامت الوزارة المعنية بما يلي:

- إدخال تقنيات حديثة في تكوين، لذا اقترحت الوزارة المعنية إنشاء معاهد للتكوين العالي المتخصص في هذا النوع من المؤسسات، كما وضعت مخططا للتكوين يهدف إلى توفير مناصب تنظيمية مؤسساتية، ومن جهة أخرى قامت الوزارة ببعض التربصات لمدة قصيرة لفائدة المسيرين.
- كما قامت الوزارة بالتعاون مع المانيا بوضع الوكالة الوطنية للتعاون التقني وهو يهدف أساسا إلى التكوين والاستشارة في المؤسسات، برنامج سمعيGTZالصغيرة، وقد خصص لانجازه02 مليون مارك ألماني وهو يهدف الى إنشاء وتطوير القدرة على تقديم الاستشارة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل حصيلة العملية في تكوين 200: مستشار بالجزائر وتزويد، مراكز الدعم بمستشارين ذو مستوى عالي ومتخصص في مجال تسيير المؤسسات.
- مرافقة المستشارين في الميدان وتحديد النقائص التي يعاني منها المستشارين المبتدئون بهدف معالجتها خلال عملية التكوين.
- دعم إنشاء المؤسسات من خلال عملية التكوين .استهدفت هذه الخطة 30 مكونا قاموا بمساعدة خبير دولي بإلقاء الدروس نموذجية لفائدة08 مجموعات مكونة من مهندسين وتقنيين.تضم كل مجموعة من 12 إلى 15 عضوا .
- تطوير ودعم العلاقات مع الجمعيات المهنية.
- إعادة تأهيل المؤسسات من حيث جانب التسيير.
- رفع التنافسية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

وقد قامت الوزارة بوضع برنامج تأهيل المؤسسات يهدف الى تحسين القدرة التنافسية لها هذت البرنامج مدته12 سنة ويتجسد على مرحلتين هما: [90]

- مرحلة التكييف05 سنوات.
- مرحلة الضبط07 سنوات.

وقد أبرمت الدولة عقد اتفاق مع الاتحاد الأوربي في إطار مبدأ يهدف إلى ترقية المنتوج المحلي ليصل إلى المقاييس الدولة من حيث الجودة ويعتبر برنامج احد أهم البرامج التي استفاد منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اذ تبلغ قيمته حوالي: 66مليون اورو، تشارك المجموعة الأوروبية ب 57 مليون أورو، والجزائر ب 5320000: أورو والمؤسسات الصغيرة والمتوسطةب4125000اورو: يمتد هذا البرنامج على مدى 05 سنوات موالية، وقد رفع عليه في سنة 1999، ويهدف هذا البرنامج التأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة وتحسين قدرتها التنافسية. ويساهم في:

- تحسين قدرات 300 مؤسسة ص و م للتأقلم مع متطلبات السوق من خلال80مشروعانموذجيا
- تسهيل حصول م، ص، و، م على التمويل المناسب لاحتياجات عن طريق دعم انشاء14 مؤسسة مالية متخصصة.
- دعم عمليات التكوين لفائدة هياكل م، ص، و، م.
- تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا زالت هذه المؤسسات تنمو وتتطور في محيط صعب يتميز بثقل الإدارة وكذا البيروقراطية لذا فتحسين المحيط يستوجب التدخل على مستوى المحاور التالية:

- تحسين النظام المالي المصرفي لتسهيل الحصول على القروض الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- انشاء نظام معلومات خاص بقطاع م، ص، و، م.
- انشاء مصادر جديدة للمناولة والشراكة وخلق مراكز للتكوين المتخصصة.
- انشاء مرصد خاص بالقطاعUNOBSERVAYOIRE DE LAPME.

[90] وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, وثيقة تعالج المشاكل التي يعاني منها قطاع م.ص.ص 09.

- العمل على تقوية الهيات الموجودة ومحاولة تكييف خدماتها للحاجات الخاصة للمؤسسات غرفة التجارة والصناعةCALPI.
- تشجيع تصدير منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من اجل بقاء فعالية هذه المؤسسات في السوق عملت الوزارة على تبني خطة عمل بغية تجسيد محو التصدير، حيث قامت الوزارة بالمشاركة في بعض المعارض الدولية وشجعت المبادرات التصديرية لإحداث نوع من المقاربة نحو الأسواق الخارجية.

تحسين النظام المصرفي والمالي الجزائري للمنافسة ودخولا لجزائر اقتصاد السوق: طرأت بعض التغيرات على المصرفي الجزائري ولكن يبقى بعيدا جدا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذا قامت الوزارة المعنية باتحاد عدة تدبير منها:

- تحسين نوعية الخدمات المقدمة من طرف البنوك.
- تعجيل معالجة الملفات على مستوى البنوك.
- العمل على عدم مركزية قرار منح القروض دراسة الملفات على مستوى محلي.
- البحث عن صيغ ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على جعل شروط القرض مرنة.
- توضيح الهيكل العام للضمانات فيما يتعلق بالقروض الخاصة هذه المؤسسات.
- تسهيل إجراءات الحصول على العقار الصناعي: [91]

لا شك وأن مشكل العقار وعقود الملكية من أكبر المشاكل التي تعيق الاستثمار ببلادنا لذا اتخذت عدة تدابير على مستوى الوزارة تمثلت فيما يلي:

- وضع لجنة بها وزارة المالية وزارة الداخلية لتعديل القضايا الخاصة بالعقار وعقود الملكية.
- اقتراح تحسين شروط الحصول APSI ووزارة الداخلية – CAPI و تنظيم اجتماع مع على الأراضي.
- العمل على إنشاء إطار تشريعي وقانوني قصد إعداد إطار فعال لتسيير واستغلال مناطق النشاط.

[91] وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, وثيقة تعالج المشاكل التي يعاني منها قطاع م.ص.ص 10.

- التكفل بتسوية النزاعات الحالية والوضعية القانونية التي يعيشها هذا القطاع.
- التكفل بتوفير إمكانيات إضافية للتكفل بتهيئة المناطق الصناعية وتسيير امثل لها.

خلاصة واستنتاجات

نتيجة الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع نهاية الثمانينات أدت إلى تعجيل و تبني إصلاحات اقتصادية، هذه الإصلاحات كان لها عدة أثار خاصة في الجانب الاجتماعي ونخص منه ارتفاع معدل البطالة .

وبالرغم من الصعوبات التي تعاني منها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى أنها بجدارة أصبحت الشغل الشاغل للشباب فحطمت قيد الحرفين و المقاولين ، وأصبحوا أحرارا بعدما كانوا عبيدا للدرهم و الدينار ففتحوا مشاريع يسترزقون بها ويرفعون شعار المؤسسة الوطنية للجميع .

خاتمة

إتضح من خلال الدراسة السابقة أنه بالرغم من الجهود المبذولة والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية ، إلا أن حجم الاستثمارات المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات ، و بالخصوص الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي كانت بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز و التسهيلات للمستثمرين الأجانب ما أن حجمها لم يقترب من مستوى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الهائلة التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني.

فبالرغم من الترسانة الكبيرة من القوانين و التحفيزات و الإغراءات المقدمة إلا أن الإقبال يبقى محتشما على الاستثمار في الجزائر ،كما أن الاستثمار الخاص الجزائري يبقى ضعيفا و لا يستجيب و المتطلبات التنموية المرجوة.

توصيات :

- ضرورة إزالة المشاكل الهيكلية والتسيير الموروثة عن النظام السائد قبل الإصلاحات.
- ضرورة الإصلاح الإداري للقضاء على مظاهر الفساد الذي يغلب عليه مشكلتين أساسيتين هما : البيروقراطية، الرشوة.
- ضرورة مواصلة إصلاح نظام العدالة وعصرنته ووضع آليات التطبيقية للقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد وتبييض الأموال.
- إنشاء محاكم متخصصة في النزعات الاقتصادية والاستثمارية ، والإسراع في تنفيذ القرارات العدالة.
- العمل على إصلاحات المصرفية والمالية وتحسين بيئة أداء الأعمال.
- العمل على تحقيق تنسيق بين السياسة القطاعية الحكومية ومختلف الفاعيلين المستثمرين (حوار بين قطاع عمومي والخاص).
- تنمية سوق المال في الجزائر والاصلاح الضريبي.
- وضع هندسة وخطة ملائمة لتطوير الاستثمار لخدمة الأهداف الاقتصادية التنموية.
- العمل على تطوير القطاع الخاص الوطني وتشجيعه.
- تحسن أداء بورصة الجزائر و دورها في تداول أوراق مالية مما يوسع من حجم الاستثمار الأجنبي غير المباشر.
- العمل على التمثيل الوزاري على المستوى الولائي و الجهوي على الأقل والتي بموجبها تضمن المتابعة في الميدان للمشاريع.

- العمل على تسهيل الحصول على قروض من البنوك الوطنية بوضع تدابير وإجراءات خاصة، وتحقيق عدالة وشفافية في مناخ التسهيلات ويكون ذلك باتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة المالية، وبنك الجزائر.

وعلى الرغم من السياسات الجديدة التي تبنتها الحكومة الجزائرية ضمن ما يسمى بخطة الإنعاش الاقتصادي ورغم التدابير المشجعة والمحفزة التي اتخذتها الحكومة المتعاقبة الجزائرية بهدف تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها مساهم كبير في استيعاب البطالة خصوصا في وسط الشباب، إلا أن الكثير من العوائق والحواجز لا تزال تعترض إنشاء ونمو وتطور هذه المؤسسات ، البعض منها قانوني ومالي واقتصادي والبعض تكنولوجي هذه العوائق والتحديات التي يجب على الدولة الجزائرية التعجيل في وضع حلول عملية لها لأنه لا الزمان ولا الظروف الاقتصادي الحالي يسمحان لنا بالتأخير في حل هذه المشاكل وتتركها تتراكم.

ومنه نخلص أنه يجب العمل على خلق الإطار الملائم لبناء اقتصاد على التنوع في أنشطته الإنتاجية وفي استغلاله لموارده المختلفة (المادية ، البشرية ، التنظيمية ، الجغرافية ...الخ) وقصد الوصول لتحقيق نمو سريع للإنتاجية يشترط القضاء على كل القيود الموضوعة أمام الاستخدام الكفء لعوامل الإنتاج أي تحقيق مناخ استثماري جيد.

وفي الأخير نرجو أننا قد وفقنا ولو بالقسط القليل في الربط وإعطاء نظرة عن موضوع سياسية الاستثمار في الجزائر وما تطرقنا إليه.

قائمة المراجع :

1- الحناوي محمد صالح ، جلال إبراهيم العيد ، **الإدارة المالية مدخل القيمة و اتخاذ القرارات**، مصر : الدار الجامعية، 2006.

2- الكرمي حسن سعيد ، **المغنى الأكبر** ، بيروت : مكتبة لبنان ، سنة 1988 .

3- العبيدي فاضل محمد ، **البيئة الاستثمارية** ، ط1 ، عمان : مكتبة المجتمع العربي للنشر وتوزيع ، سنة 2012.

4- د. السيد علي عبد المنعم ، **مدخل في علم الاقتصاد ، مبادئ في الاقتصاد الكلي** ، ج2 ، جامعة المنصورية ، سنة 1984.

5- د. السيد محمد زكي ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ط1 ، القاهرة: دار النهضة العربية ، 1977.

6- د. آل شيب دريد كامل ، **الاستثمار والتحليل الاستثماري** ، عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، سنة ، 2009.

7- د.هندي منير ،**الأوراق المالية وأسواق رأس المال** ،منشأة المعارف ،الاسكندرية ، 1999.

8- د . هندي إبراهيم ، **أساسيات الإستثمار** ، دار البداية و المستقبل للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، ط 1 ، سنة 2008.

9- وزنة كامل ، أدم سميث ، **قراءة في اقتصاد السوق** ، بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية ، ط 1 ، سنة 2007 .

10- د.ماجد أحمد عطا الله ، **إدارة الاستثمار** ، ط 1 ، عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع ، سنة 1968 .

11- مرعي عبد الحي ، **المحاسبة الإدارية** ، مفاهيم اتخاذ قرارات تخطيط رقابة تقييم الأداء ، مصر :الدار الجامعية، 1997.

12- صيام أحمد زكريا ، **مبادئ الإستثمار** ، عمان : دار المناهج ، سنة 2009.

13- عزت فرج إيهاب ، **الإستثمارات الأجنبية المباشرة و التنمية في العالم** ، مصر : جامعة الأزهر ، سنة 2000.

14- عليوش قربوع كمال ، قانون الاستثمارات في الجزائر ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999.

15- د .عقيلي عمر وصفي ،**الإدارة المعاصرة** ،التخطيط لتنظيم الرقابة، الأردن: زهران للنشر ، 2007.

16- د.فزعد البرماني ، **الدخل والاستخدام** ، ط 1 ، بغداد ، سنة 1968 .

17- سبسنرهل جان ، ترجمة صليب بطرس ، **منشآت الأعمال الصغيرة إتجاهات في الإقتصاد الكلي** ، القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع ،1998.

18- د. شموط مروان ، كنجو عبود كنجو ، **أسس الاستثمار** ، القاهرة : الشركة العربية للتوريد والنشر ، سنة 2010.

19- د. خربوش حسني علي وآخرون ، **الاستثمار بين النظرية والتطبيق** ، الأردن : دار الزهران للنشر والتوزيع ، سنة 1999.

20- د .خليل عطية ، الإستثمارات **الأجنبية المباشرة و التنمية** ، مجلة مصر المعاصرة ، 1994.

- **مجلات والدوريات** :

1- ناجي بن حسين، تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009.

2- ناجي بن حسين، **" آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الثاني، مخبر المغرب الكبير، الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطسنة،2004

3- مجلة اقتصادات شمال إفريقيا ، العدد 06 الجزائر،2008.

- **البحوث الجامعية** :

1-ناجي بن حسين ، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007.

- **الوثائق** :

1-وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, وثيقة تعالج المشاكل التي يعاني منها قطاع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **المراجع باللغة الأجنبية :**

1- Mahmoud Mamart, « L'Algérie veut ses pôles de compétitivité, territoire en quête d'avantages compétitifs », EL Watan du 11-12-2006.
2- Mohand Amokrane cherifi, « Il ne faut pas moins d'Etat, mais mieux d'Etat », El watan du 5mars 2007.
3- Ministère de la PME/PMI, donnes globales sur le secteur PME/PMI, 2006.

- **المواقع الالكترونية :**

1- عبد المجيد بوزيدي، الجزائر في حاجة لاستئناف طموحاتها الصناعية، تعريب :عبد الوهاب بوكروح، نقلا عن http://bwahab2505.maktoobblog.com /?poste=109335 (consulté le 04-04-2018.

تشكرات

إهداء

مقدمة 01

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للاستثمار

مقدمة الفصل 07

المبحث الأول : ماهية الاستثمار وأنواعه 08

المطلب الأول :مفهوم الاستثمار وأهدافه..... 08

المطلب الثاني : أنواع الاستثمار..... 11

المطلب الثالث : أدوات وأساليب الاستثمار 16

المطلب الرابع : محددات وضوابط الاستثمار 24

المبحث الثاني : إدارة الاستثمار والقرارات الاستثمارية 26

المطلب الأول : الهيكل التنظيمي لإدارة الاستثمار..... 26

المطلب الثاني : القرارات الاستثمارية (سماتها وأسس اتخاذها) 28

المطلب الثالث : التخطيط 34

المطلب الرابع : المناخ الاستثماري 38

خاتمة الفصل..... 45

الفصل الثاني : الاستثمار في الجزائر

مقدمة الفصل..... 47

المبحث الأول : مناخ الاستثمار في الجزائر 48

المطلب الأول : السياسة العامة للاستثمار..... 48
المطلب الثاني : الإطار القانوني للاستثمار 49
المطلب الثالث : الإطار المؤسسي للاستثمار 49
المطلب الرابع : الامتيازات الممنوحة للاستثمار في الجزائر ومعوقاته..... 51
المبحث الثاني : ترقية الاستثمار في الجزائر 58
المطلب الأول : تشخيص العناصر الإستراتيجية لقدرات الاستثمار في الجزائر 58
المطلب الثاني : مضمون الإستراتيجية المستقبلية لتنمية القطاع الصناعي في الجزائر..... 61
المطلب الثالث : الانتقادات الموجهة لإستراتيجية تنمية القطاع الصناعي في الجزائر 64
المطلب الرابع : شروط نجاح الإستراتيجية..... 66
المبحث الثالث : آليات تطوير وتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 68
المطلب الأول : آليات التدخل الحكومي لترقية الاستثمار الخاص..... 68
المطلب الثاني : التحديات المستقبلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 71
المطلب الثالث : الخيارات الإستراتيجية لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 71
المطلب الرابع : آليات تطوير أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 73
خاتمة الفصل 80

الفصل الثالث دراسة تطبيقية لوكالة دعم تشغيل الشباب (سعيدة)

مقدمة الفصل..... 82
المبحث الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ..... 83
المطلب الأول: ماهية ومهام الوكالة..... 83
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي و أسس إدارة الجهاز..... 86
المطلب الثالث: واقع وحصيلة الوكالة 89

المبحث الثاني: العراقيل والتسهيلات..... 94
المطلب الأول:العوائق المتعلقة بثقل الإجراءات الإدارية مؤسسات صغيرة ومتوسطة وجديدة..... 94
المطلب الثاني: العراقيل والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 99
المطلب الثالث: إجراءات الدعم والترقية 103
خاتمة الفصل 110
خاتمة..... 112
الملاحق
قائمة المراجع
الفهرس
ملخص

- **الملخص بالعربية :**

بفضل التحولات الاقتصادية الأخيرة في العالم ، والوتيرة المتنامية للعولمة ، من الضروري للجزائر أن تعزز قدرة الاقتصاد الوطني من أجل تحقيق التكامل التدريجي مع الاقتصاد العالمي ، والسياسة الاقتصادية من خلال الإصلاحات الهيكلية ؛ التدابير والإجراءات الاقتصادية ؛ والقانونية والاجتماعية تساهم في خلق بيئة محفزة للاستثمار سواء كانت محلية أو أجنبية. كما يسمح لهذه الإجراءات بتسليط الضوء على فرص الاستثمار والمزايا المتاحة ، وفي هذا الإطار قد تعمل الجزائر منذ مطلع التسعينات على إعادة هيكلة اقتصادها بما يتماشى مع التحولات التي حدثت في الساحة الدولية. بدأت الجزائر بالمرسوم التشريعي 93- 12 من 5 مايو 1993 بشأن تشجيع الاستثمار. خلال بداية الألفية ، تنشئ الجزائر مجموعة من الهياكل الإدارية المصممة لدعم تطوير المشاريع الاستثمارية بموجب 01-03 بتاريخ 20 أغسطس 2001 بشأن تطوير الاستثمار. على الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ، إلا أن الاستثمار المسجل في البلاد لم يتوافق مع التوقعات ومستوى الفرص الاستثمارية الهائلة المتاحة في الجزائر.

- **الملخص بالانجلزية:**

Thanks to the Recent Economic Transformations in the World, and the growing pace of Globalization it is necessary for Algeria to strengthen the capacity of the national economy in Order to achieve the gradual integration with the global economy, economic policy through structural reforms ; economic measures and actions; and legal and social contributes to creating a stimulating environment for investment whether local or foreign. It also allows these actions to highlight Investment opportunities and benefits available, and within this framework it may Since the early 1990s Algeria worked on restructuring its economy in line with the Transformations that have occurred in the international arena.Algeria began with the legislative decree 93-12 of 5 May 1993 on the promotion of investment.During the beginning of the Millennium ,Algeria creates a set of administrative structures designed to support the development of investment projects under 01-03 dated 20 August 2001 on investment development. Despite efforts devoted to promote and encourage both local and Foreign Investment, However the Investment recorded in the country did not correspond to the

expectations and level the enormous investment opportunities that are available on Algeria .